European Union

Alianza por la Solidaridad

جمعية الثقافة والفكر الحر
The Culture & Free Thought Association

دراسة خط الأساس
للعنف المبني على النوع الاجتماعي
وانتهاكات حقوق المرأة في محافظات غزة

الاستشاري

الدكتور/ علاء فريد الشريف

استشاري السلامة والصحة النفسية

IOSH
INSTITUTE OF OCCUPATIONAL SAFETY & HEALTH - PAL
معهد السلامة والصحة المهنية - فلسطين

2017

المحتويات

1- الملخص التنفيذي للدراسة (Executive Summary)..... 3
2- خلفية الدراسة ومشكلتها..... 10
2-1 مقدمة..... 10
2-2 مشكلة الدراسة وخلفيتها..... 12
2-3 أهداف الدراسة..... 13
2-4 مفاهيم الدراسة..... 14
3- المنهجية والإجراءات..... 15
3-1 الأسلوب النظري..... 15
3-2 الأسلوب النوعي..... 15
3-3 الأسلوب الكمي..... 18
3-4 محددات الدراسة..... 19
4- خلفية ديمغرافيا محافظات غزة..... 20
4-1 الجغرافيا..... 20
4-2 السكان..... 20
4-3 الاسر في محافظات غزة..... 21
4-4 الزواج والطلاق..... 21
4-5 المشاركة بالقوى العاملة..... 21
4-6 الفقر..... 22
4-7 الصحة..... 22
4-8 الصحة الإنجابية..... 22
4-9 ذوي الإعاقة..... 22
4-10 الحالة التعليمية..... 23
4-11 الحصار والعدوان الإسرائيلي المتكرر على غزة..... 23
5- تحليل النتائج..... 25
5-1 الممارسات القائمة ذات الصلة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي التي تعاني منها أو يتم إرتكابها ضد النساء والفتيات. 25
5-2 الأسباب التي تؤدي الى تعرض النساء والفتيات للعنف المبني على النوع الاجتماعي من وجهة نظر ضحايا العنف..... 38
5-3 أساليب المواجهة التي تمارسها النساء والفتيات المعنفات في الحد من تعرضهن للعنف..... 40
5-4 تحليل الوضع المجتمعي القائم للعنف المبني على النوع الاجتماعي وانتهاكات حقوق المرأة من خلال المعارف ووجهات النظر والوعي والفهم التي ينتهجها المجتمع بقطاعاته المختلفة..... 41
5-4-1 عوامل الخطر الفردية التي تدفع بالنساء والفتيات الى الصمت عن العنف وانتهاك الحقوق..... 41
5-4-2 عوامل الخطر الفردية المرتبطة بمقترفي جرائم العنف ضد المرأة وانتهاك حقوقها..... 43
5-4-3 عوامل الخطر المجتمعية التي تؤدي الى ممارسة العنف ضد المرأة..... 45
5-4-4 عوامل الخطر القانونية المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي..... 49

5-4-5 معوقات تغيير عوامل الخطر المجتمعي 50
5-5 المخاطر القائمة على العنف المبني على النوع الاجتماعي التي تتعرض اليها النساء والفتيات 52
5-5-1 مخاطر الصحة العامة والصحة النفسية القائمة على العنف المبني على النوع الاجتماعي لدى ضحايا العنف من النساء 52
5-5-2 المخاطر الاجتماعية القائمة على العنف المبني على النوع الاجتماعي لدى ضحايا العنف من النساء 53
5-6 المؤسسات الفاعلة في تقديم الخدمات لضحايا العنف. 55
5-6-1 خارطة المؤسسات الناشطة في مناصرة حقوق المرأة بمحافظات غزة. 55
5-6-2 وصف الخدمات المقدمة لضحايا العنف 63
5-6-3 نظام عمل المؤسسات الخدمية ضمن "التحويل- ترحيل" 65
5-6-4 المعيقات التي تتعلق بالمؤسسات الاهلية في تقديم الخدمات لضحايا العنف من وجهة نظر العاملين 67
5-7 مهارات وخبرات وقدرات وقيم ومعارف قادة الإصلاح المجتمعي والنشطاء الشباب. 68
6- المقترحات في ضوء ورشة العمل مع شركاء جمعية الثقافة والفكر الحر 71
7- خطة المتابعة والتقييم للتوصيات المقترحة 72
7-1 نظام المراقبة والمتابعة والتقييم 72
7-2 الجهات المسؤولة عن المتابعة والتقييم 72
7-3 نمط أدوات المتابعة والتقييم 73
7-4 مصفوفة خطة المتابعة والتقييم 74
8- المصادر 78
9- الملاحق 79
9-1 العينات النوعية 79
9-2 العينات الكمية 79

1- الملخص التنفيذي للدراسة (Executive Summary)

خلفية الدراسة (Background): أشارت العديد من الدراسات إلى وجود زيادة مطردة في تعرض النساء والفتيات في محافظات غزة إلى العنف المبني على النوع الاجتماعي، حيث كانت نسبة النساء التي تتعرض للعنف المبني على النوع الاجتماعي وفق مسوحات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011) ما يقارب (51%)، وبالعام (2014) وفق دراسة الغوانمة (62%)، وبالعام (2015) وفق دراسة مولر وإبراهيم (63%)، ومن جهة أخرى أشارت التقييمات التي أُعدت ضمن بناء الخطة الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة (2011- 2019) أن البيانات الكمية للعنف ضد المرأة بشكل عام لا يتم جمعها بشكل منهجي، وأن هناك تضارب ما بين المؤسسات جميعاً في تحديد حجم ظاهرة العنف المبني على النوع الاجتماعي في فلسطين وكذلك التدخلات الفاعلة في الحد منها، ومن جهة ثالثة رصدت جمعية الثقافة والفكر الحر ومن خلال تنفيذ أنشطتها المتعلقة بمناصرة حقوق المرأة بمحافظات غزة، أن هناك زيادة ملموسة بأنماط وأشكال الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة بمناطق الاختصاص، والتي تحد من قيامها بأدوارها الوظيفية بالحياة بالرغم من كل التدخلات التي تقوم بها المؤسسات النشطة بحقوق المرأة، وكذلك افتقار واضح للنهج المحدد بأليات الاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات. وفي ضوء ذلك، سعت جمعية الثقافة والفكر الحر إلى ضرورة بناء أدوات ضمن دراسة منهجية (خط أساس) تستطيع من خلالها تحديد واقع العنف المبني على النوع الاجتماعي في محافظات غزة، ورصد كافة أشكال وممارسات العنف التي تتعرض إليه النساء والفتيات بناءً على نوعهن الاجتماعي.

هدف الدراسة (Aim): تهدف الدراسة إلى توفير خط أساس (Baseline) واضح ومحدد بمؤشرات كمية ونوعية للوضع القائم حاليا حول العنف المبنى على النوع الاجتماعي وانتهاكات حقوق المرأة بمحافظات غزة، وذلك من خلال تحليل الوضع المجتمعي القائم للعنف المبني على النوع الاجتماعي وانتهاكات حقوق المرأة، عبر تحديد السلوكيات التي تعبر عن العنف ومستوى ممارستها على النساء، وكذلك تحديد الإشكالات المجتمعية التي تحول دون تغيير الأعراف الاجتماعية السيئة التي تؤدى إلى ممارسة العنف ضد المرأة، ودور القادة المجتمعيين والمؤسسات الأهلية والدولية في الحد من ممارسات العنف المبني على النوع الاجتماعي.

الأساس المفاهيمي للدراسة (forms of GBV): تتبنى هذه الدراسة تعريف صندوق الأمم المتحدة للسكان (1998) لمفهوم العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي بأنه "العنف الذي يكون فيه الرجل والمرأة معنيان، والذي ينتج عن عدم التوازن في علاقات السلطة بين المرأة والرجل، ويكون العنف موجهاً مباشرة ضد المرأة لأنها امرأة أو يمس المرأة بصفة متفاوتة، ويتضمن الممارسات النفسية والجسمية والجنسية (التهديد، التعذيب، الاغتصاب، الحرمان من الحرية داخل الأسرة وخارجها)، وقد يتضمن أيضاً الممارسات التي تقودها الدولة أو الجماعات السياسية، كما تتبنى الدراسة أشكال العنف التي أقرتها (Gender-Based Violence Information Management System) (GBV-IMS)، والتي حددتها في ست أشكال (الاغتصاب- الاعتداء الجنسي- الاعتداء الجسدي - الزواج بالإكراه/ والزواج المبكر- الحرمان من الموارد

والفرص والخدمات المتاحة– الإساءة العاطفية/ النفسية) ونظراً لطبيعة الحياة بمحافظات غزة أضافت الدراسة شكل سابع لأشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي (العنف السياسي).

منهجية الدراسة (methodology): اعتمدت الدارسة على استخدام المنهج الوصفي بأساليب متنوعة ما بين التحليل النظري عبر (دراسات سابقة، إحصائيات، نشرات، مقالات، أدلة) والأسلوب الكمي عبر (إستبانات، إستمارات) والأسلوب النوعي عبر (ورش عمل، مجموعات عمل مركزة، لقاءات، مناقشات جماعية، مكالمات تلفونية)، حيث تمثلت المنهجية والإجراءات على النحو التالي:

- **مجتمع الدراسة:** تستهدف الدراسة النساء التي تتراوح أعمارهن ما بين (18– 65 سنة) بجميع محافظات غزة الخمس، بما يشمل المناطق الحدودية والمهمشة وسكان مراكز الإيواء المؤقت، والبالغ عددهن وفق الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016) حوالي (410 ألف) سيدة، كما تم استهداف مجموعة من الرجال العاملين باللجان المجتمعية والعشائرية والقانونية.
- **عينة الدراسة:** بلغت العينة الاجمالية (1055) شخص من النساء والرجال بمحافظات غزة، حيث بلغت عينة *الدراسة الكمية* (758) من النساء والفتيات بشكل عام في كل محافظات غزة، تم استهدافهم من خلال طريقتين (أ) زيارات منزلية لعدد (10) منازل في كل تجمعي سكني بخمس محافظات بإجمالي (330) سيدة وفتاه، (ب) عبر (30) مؤسسة نسوية من خلال أصدقاء هذه المؤسسات من النساء بكافة المحافظات بإجمالي 428 سيدة. بينما بلغت عينة *الدراسة النوعية* (297) من النساء والرجال واللجان المحلية واللجان العشائرية وأعضاء مؤسسات المجتمع المحلي ومنظمات حكومية في كافة محافظات غزة، من خلال (15) مجموعة بؤرية، و(10) ورشات عمل، (33) مقابلة شبة منظمة، (85) مقابلة عبر التلفون، بواقع (168 سيدة من الناجيات من العنف– 7 رجال مقترفي جرائم العنف– 71 من مقدمي الخدمات بالمؤسسات الأهلية– 51 من النشطاء الشباب والوجهاء والمختصين الناشطين بحقوق المرأة).
- **الفترة الزمنية:** تم تنفيذ هذه الدراسة في الفترة ما بين 10 أكتوبر حتى 30 نوفمبر 2016.

النتائج (result):

1– النتائج المتعلقة بالممارسات القائمة ذات الصلة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي التي تعاني منها أو يتم إرتكابها ضد النساء والفتيات. أشارت أبرز النتائج أن أعلى الممارسات بالمجتمع الفلسطيني بمحافظات غزة التي تتعرض لهن النساء هي الصراخ والصياح– الشتم والاهانة– الاستفزاز– الدفع والامساك بقوة، بينما بلغت نسبة النساء التي تتعرض للعنف المبني على النوع الاجتماعي (35.3%) بشكل عام، في حين من يتعرضن للعنف النفسي فقد بلغت نسبتهن (71.2%)، أما من يتعرضن للحرمان من الموارد والفرص فقد بلغت نسبتهن (48.8%)، أما من تعرضن للعنف الجسدي فقد بلغت (41.4%)، وكذلك من تعرضن للعنف السياسي فقد بلغن (34.2%)، بينما من فرض عليهن الزواج بالإكراه فقد بلغن (28.3%)، في حين من تعرضن للعنف الجنسي (21.5%). ومن جهة أخرى كانت النساء في محافظة رفح أكثر النساء تعرضا للعنف (42.0%)، يليها النساء في محافظة خانيونس (41.9%)، ثم النساء بمحافظة شمال غزة (35.3%)، ثم النساء بمحافظة غزة بنسبة (34.6%)، وأقل نساء تتعرض للعنف مقارنة

بالمحافظات هن سكان محافظة دير البلح بنسبة (27.5%). كما بينت النتائج أن نسبة (41.2%) من الفتيات والنساء تتعرض للإهانة والشتم في حياتها اليومية، وأن أكثر الأماكن التي يُمارس عليها فيه هذا العنف هو داخل المنزل من أحد أفراد الأسرة بنسبة (10.4%)، والشارع العام بنسبة (8.3%)، ثم أماكن العمل بنسبة (6.8%)، ثم أماكن تلقي الخدمات الصحية والاجتماعية بنسبة (5.4%)، بينما تتعرض (7.8%) منهن إلى الاعتداء بالضرب داخل المنزل بنسبة (4.7%) والشارع بنسبة (1.9%)، في حين تتعرض (11.8%) منهن للتحرش الجنسي حيث بلغت نسبة من تعرضن للتحرش بالشارع (3.2%) أما في المنزل بنسبة (1.8%). هذا وبينت النتائج المتعلقة بنسب النساء التي تتعرض للعنف وفق متغيراتهن الديمغرافية أن النساء التي سبق لهن الزواج وتتراوح اعمارهن بين (35-44 سنة) هن الأكثر تعرض لممارسات العنف بشكل عام بنسبة مئوية (46.0%) وممارسات الاعتداءات النفسية والجنسية والحرمان من الموارد والفرص، بينما التي تتراوح أعمارهن بين (25- 34 سنة) هن الأكثر تعرض للاعتداءات الجسدية، في حين أن النساء التي لم يسبق لهن الزواج هن الأكثر تعرض لممارسات العنف بشكل عام بنسبة مئوية (29.2%) وممارسات الاعتداءات النفسية والحرمان من الموارد والفرص، بينما التي تتراوح أعمارهن بين (25- 34 سنة) هن الأكثر تعرض لتحرش جنسي وعنف سياسي، بينما التي تتراوح اعمارهن من (18- 24 سنة) هن الأكثر تعرض للاعتداءات الجسدية والجنسية. ومن جهة أخرى فإن النساء ذوي التعليم الابتدائي وأقل هن أكثر تعرض للعنف كدرجة كلية (49.8%)، وأكثر تعرض لكافة أنواع العنف بنسب تتراوح ما بين (14.1%- 86.8%). مما يبين أن العنف يمارس أكثر على منخفضي التعليم للنساء التي سبق لهن الزواج، في حين أن النساء التي لم يسبق لهن الزواج ومن ذوي التعليم الابتدائي وأقل هن أكثر تعرض للعنف كدرجة كلية (33.3%)، وأكثر تعرض للاعتداءات الجسدية (49.9%)، والحرمان من الموارد والفرص والخدمات المتاحة (41.7%). بينما تعاني النساء ذوي التعليم المتوسط اعدادي من الاعتداءات النفسية (63.6%) والاعتداءات الجنسية (18.1%) أكثر من غيرهم، في حين أن النساء ذوات التعليم المرتفع فهن أكثر تعرض للعنف السياسي من غيرهم بنسبة (77.5%)، وأنه كلما إرتفع المستوى التعليمي زاد العنف السياسي على النساء التي لم يسبق لهن الزواج.

2- **النتائج المتعلقة بالأسباب التي تؤدي الى تعرض النساء والفتيات للعنف المبني على النوع الاجتماعي من وجهة نظر ضحايا العنف:** بينت النتائج أن أعلى عوامل في سلم الأسباب هي (14) سبب تمثلت في (5) محاور (الحالة السياسية الراهنة- قيم المجتمع ذات المرجعية الدينية- القيم الشخصية للرجل المعنف- عوامل ضعف شخصية المعنفة- الإشكالات القانونية).

3- **النتائج المتعلقة بأساليب المواجهة التي تمارسها النساء والفتيات المعنفات في الحد من تعرضهن للعنف:** بينت النتائج أن النساء والفتيات بشكل عام يتفقن على أساليب المواجهة للعنف ضدهم، حيث أن الأغلب منهن يستخدم الصمت عن العنف أو ترك المنزل أو طلب المساعدة من الأصدقاء أو الوجهاء، بينما يغيب عنها دور المؤسسات المجتمعية والقانونية عن أساليب تعامل النساء مع ممارسات العنف، الامر الذي يستحق إعادة النظر في الرسائل الإعلامية لهذه المؤسسات، ودور مؤسسات المجتمع المدني في الحد من العنف. أما فيما يتعلق بالمناطق المهمشة فاغلب النساء التي يتعرضن للعنف يحافظن على الصمت أكثر مقارنة بالمناطق الأخرى، وأقل جداً في طلب المساعدة من المؤسسات.

4- النتائج المتعلقة بتحليل الوضع المجتمعي القائم للعنف المبني على النوع الاجتماعي وانتهاكات حقوق المرأة من خلال المعارف ووجهات النظر والوعي والفهم التي ينتهجها المجتمع بقطاعاته المختلفة.

أ. **عوامل الخطر الفردية التي تدفع بالنساء والفتيات الى الصمت عن العنف وانتهاك الحقوق:** تم ترتيب عوامل الخطر وفق مستوى تكرارها لدي عينة النساء ضحايا العنف بمجموعات النقاش المركزة، والتي أظهرت العوامل (خلفية المرأة الاجتماعية- المصير المجهول فيما بعد اتخاذ قرار الانفصال عن مقترف العنف- ضعف عناصر الحماية الأسرية- وصمة الطلاق المجتمعي- ضعف الشخصية وقدرات التواصل- العمل خارج المنزل ثانوي- ضعف العقوبات ضد مقترفي العنف- ضعف تقديم الخدمات الاستشارية- عدم الالمام باستراتيجيات مواجهة العنف- الوسطاء بالغالب ذكور قيمهم من أعراف المجتمع- استمرارية دوامة العنف- معايشة حالات من العنف بين الوالدين- الأفكار والمعتقدات التي تتربى عليها المرأة بصغرها- المرض الجسمي والنفسي)، بملخص عوامل الخطر القائمة على العنف المبني على النوع الاجتماعي التي تقع على النساء والفتيات والمتعلقة بقيمهن وآرائهم ومعتقداتهن وممارساتهن، وتجل دورهن سلبيا في مواجهة السلوكيات العنفية، كما نجد أن جميعها قائم على مجموعة القيم والعادات والموروثات الثقافية من جهة، ومن طبيعة الحياة وخبرات النساء من جهة أخرى، مما يستدعي التغيير على أكثر من جانب، والذي يحتاج الى زمن ليس بالقصير للوصول الى تغيير في استراتيجيات المواجهة ضد العنف المبني على النوع الاجتماعي.

ب. **عوامل الخطر الفردية المرتبطة بمقترفي جرائم العنف ضد المرأة وانتهاك حقوقها:** والتي تمثلت في (الثقافة الذكورية- اضطراب الشخصية المعادية للمجتمع- تناول العقاقير والمواد المخدرة- التعرض للتعنيف للإيذاء بمرحلة الطفولة- تعنيف المجتمع للرجل- تدني المستوى التعليمي- المعتقدات الخاصة بشرف العائلة- افتقاد عناصر الأمن والأمان المجتمعي- الفهم المغلوط للتراث الديني- ضعف انفاذ القانون- ضعف قدرات الاتصال والتواصل بين الجنسين- عدم وعي الرجال بحقوق وواجبات الاناث من منظور النوع الاجتماعي)، بملخص عوامل الخطر الكامنة وراء اقتراف العنف ضد المرأة، نلاحظ إنها تعتمد على الفهم المغلوط والضعيف لمفاهيم النوع الاجتماعي من منظور ديني وقانوني وإجتماعي، كما تعتمد على بعض الخصائص النفسية والشخصية لمقترفي العنف، وتتجلى عوامل الخطر في مبدأ "المُعنَف يُعنِف"، وأن دائرة العنف قائمة على فكرة السيطرة والتحكم وفرض القوة من الشخص الذي يمتلك ذلك، وعادة من الثقافة الذكورية التي تعطي الرجل صلاحية فرض آرائه وأفكاره على المرأة، وبالتالي فإن الرجل هو الذي يتحكم في مسار حياته وحياة المحيطين به كالزوجة والأخوات والأطفال.

ج. **عوامل الخطر المجتمعية التي تؤدي إلى ممارسة العنف ضد المرأة:** والتي تمثلت في:

- *تباين الدور الوظيفي للمرأة*: وذلك في إطار الفهم المغلوط لـ (الدور الإنجابي- الدور الإنتاجي- الدور المجتمعي- الدور السياسي)
- *الموروث الثقافي والاجتماعي ذو المرجعية الدينية*: والذي تمثل بالفهم المغلوط لتعاليم الدين الإسلامي (المرأة عورة- النساء ناقصات عقل ودين- شهادة المرأة بنصف شهادة الرجل وميراثها النصف- الرجال قوامون على النساء- مكان المرأة المنزل- يحق للزوج ضرب زوجته- شاورهن وخالفوهن- النشوز للمرأة).
- *الحالة السياسية الراهنة*: والذي تمثل في إنعدام الأفق السياسي بمحافظات غزة وازدواجية العمل التي تزيد من أعباء المجتمع مما يزيد من حالة الاحتقان والتوتر لدى سكان محافظات غزة، ويمكن إجمال أهم نقاط

الخطر المتعلقة بالحالة السياسية في (الانقسام- الحصار المفروض على غزة- العدوان الإسرائيلي المتكرر على محافظات غزة- ضعف التمويل للمؤسسات المناصرة لحقوق المرأة).

- *ضعف دور المرأة في الوساطة والتحكيم بالنزاعات الاسرية.*
- *ضعف الخطاب الديني بالمساجد حول حقوق المرأة.*

د. **عوامل الخطر القانونية المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي:** والتي تمثلت في (سفاح القربي "وخصوصا الاب")- العنف النفسي واللفظي- الطلاق التعسفي- قانون الناشز- العنف الجسدي غير المرفق بتقارير طبية- الحق في المشاركة المجتمعية- بيت الطاعة- المحسوبية في انفاذ القانون- ضعف الكادر القضائي والنيابي في قضايا العنف المبني غلى النوع الاجتماعي- التسيب الإنفاذي في قضايا الميراث)، وبملخص عوامل الخطر القانونية التي لم تردع مقترفي العنف ضد النساء عن ممارسة سلوكيات العنف القائم على النوع الاجتماعي نلاحظ انها تقتصر على الإجراءات التنفيذية أكثر من التشريعات والتعميمات القانونية التي يعمل القائمون عليها على تطويرها ضمن استراتيجية تطوير أداء الدولة.

هـ. **معوقات تغيير عوامل الخطر المجتمعي:** تكمن أغلب المعوقات في فحوى عوامل الخطر المجتمعية، والتي تتداخل فيها العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتخلق تركيبة من عوامل تهديد التغيير الإيجابي فيما يتعلق بممارسات العنف المبني على النوع الاجتماعي، ويمكن ذكرها (الثقافة السائدة بالمجتمع من قيم وعادات وتقاليد باتجاه المرأة- غياب التخطيط الاستراتيجي للتغير المجتمعي في المؤسسات الفاعلة بمجال مناصرة حقوق المرأة- عدم الاستجابة من أسر ضحايا العنف والتعامل مع التدخل من أجل المساعدات المالية فقط- عدم توافر الحماية المجتمعية لمقدمي الخدمات على إعتبار أن قضايا العنف ضد المرأة هو شأن أسري داخلي لا يحق لأي مؤسسة أهلية التدخل فيه- عدم الاعتراف بحقيقة مشكلة العنف المبني على النوع الاجتماعي من قبل المجتمع الفلسطيني- سلبية وصمت ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي- عدم العمل بنظام الإحالة للقضاء بحالات العنف المبني على النوع الاجتماعي والاعتداءات الجنسية لدى أغلب المؤسسات الناشطة في تقديم الخدمات).

5- النتائج المتعلقة بالمخاطر القائمة على العنف المبني على النوع الاجتماعي التي تتعرض اليها النساء والفتيات

أ. **مخاطر الصحة العامة والصحة النفسية** (تؤدي ممارسات العنف المستمرة الى محاولة ضحايا العنف للانتحار- التعرض للإصابات- حالات حمل غير مرغوب فيها وحالات إجهاض محرّض عليها ومشاكل صحية نسائية- الإصابة بالاكتئاب واضطرابات ما بعد الصدمة ومشاكل في النوم واضطرابات في الأكل ومحن عاطفية- الإصابة بالصداع وآلام في الظهر والبطن واضطرابات في الألياف العضلية والجهاز الهضمي ومحدودية الحركة واعتلال الصحة بشكل عام- زيادة إنتهاج سلوكيات جنسية خطرة وممارسات غير شرعية لدى ضحايا العنف الجنسي).

ب. **مخاطر اجتماعية:** (مقابلة العنف بالعنف- الكذب- السرقة- عدم القدرة على اتخاذ القرارات- العزلة الاجتماعية- النوم المستمر والكسل- البحث عن مصادر دخل بطرق غير مقبولة مجتمعياً- عدم الاهتمام بتحصيل الأبناء) وبملخص المخاطر الاجتماعية نجد أنها تنحصر في فقد الدور المجتمعي والانتاجي لضحايا العنف، فتتحول من

إمرة منتجة إلى مستهلكة لتزيد من أعباء المجتمع، وتخلق آفات لم يكن المجتمع بصددها بوقته الحالي مثل (إنهيار الموروث الاخلاقي- الدعارة- التسول).

6- **النتائج المتعلقة بواقع الخدمات المقدمة للناجيات من العنف عبر المؤسسات الاهلية والدولية:** بلغ عدد المؤسسات الاهلية في محافظات غزة الفاعلة في مجال دعم ومناصرة وتمكين المرأة ضد العنف المبني على النوع الاجتماعي بشكل فاعل (63 مؤسسة أهلية- 6 مؤسسات حكومية- 10 من مؤسسات وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين)، حيث كانت في محافظة غزة المؤسسات الأكثر (21)، وفي محافظة خانيونس (17)، بينما في محافظة رفح (10)، وفي محافظة دير البلح (9)، وكان التمثيل الأضعف للمؤسسات النسوية في محافظة الشمال (6). حيث تقدم هذه المؤسسات خدمات متنوعة تم حصرها (خدمات إرشادية نفسية واجتماعية- خدمات الدعم القانوني- خدمات صحية- خدمات مهنية وثقافية وترفيهية- خدمات الملتقى الأسري- مؤتمر الحالة (مؤتمر مغلق)- خدمات الايواء). وذلك ضمن نظام "التحويل- ترحيل"، من خلال العمل على إكتشاف حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي، ومن ثم تقديم الخدمات، ومن ثم الإحالة لجهات الاختصاص. كما كشفت النتائج عن مجموعة من المعيقات التي تتعلق بالمؤسسات الاهلية في تقديم الخدمات لضحايا العنف كل حسب اختصاصه، فكانت المعيقات التي تواجه مقدمي الخدمات النفسية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية (تنقل المعنفات بين الأخصائيين النفسيين والذي بدوره يعيق تطور التدخل العلاجي كفاعلية مستمرة- عدم وجود برامج تدخل علاجي ثابتة وتقتصر جميعها على برامج الدعم النفسي والتفريغ الإنفعالي- قلة الموارد البشرية- عدم كفاءة الكادر المختص- اهتمام الممول بأعداد مستهدفة وليس بجودة الخدمات المقدمة- عدم الاستجابة من اسر المعنفات، والتعامل مع التدخل من أجل المساعدات المالية- عدم توفر الحماية المجتمعية للأخصائيين في الزيارات المنزلية- ضعف الموارد المالية للمؤسسات المعنية بالتعامل مع النساء المعنفات على خلفية النوع الاجتماعي- عدم وجود تكامل ما بين المؤسسات المعنية في وجود قواعد بيانات مركزية لحصر المعنفات وانواع الخدمات المقدمة اليهن، وتسخير إستخدام الموارد المتاحة بخدمة المعنفات)، أما المعيقات التي تواجه مقدمي الخدمات الصحية فقد تمثلت في (مواقف وتوجهات بعض مقدمي الخدمات الصحية نحو النساء المعنَّفات والمتمثل: بالعجز أو اللوم أو الخوف أو التهرب- تواضع المهارات وقلة المعلومات ونقص التدريب في التعامل مع النساء المعنَّفات- تجنب غضب المرأة أو عائلتها مثل الزوج أو الاب أو الاخ المعتدي- عدم العمل ضمن برتوكول المؤسسات الصحية المعنية بالتعامل قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي- يشعر مقدمو الخدمات بعدم توفر دعم اجتماعي أو قوانين تحميهم في حالة التدخل، وبالتالي يكون لديهم استعداد عال للتطبيب وإعطاء العلاج دون التعامل مع جذر المشكلة).

7- **النتائج المتعلقة بمهارات وخبرات وقدرات وقيم ومعارف قادة الإصلاح المجتمعي والنشطاء الشباب:** بينت النتائج فيما يختص بالمرتكزات القيمية التي يتسند عليها لجان الإصلاح، أن أغلب اللجان هم من الرجال التي تتراوح أعمارهم ما بين (30- 70 سنة)، يحملون نفس ثقافة المجتمع الذي ينتمون الية، ويتدخلون بالخدمات استنادا على الأعراف الاجتماعية القائمة والمتوارثة عبر الأجيال، ونذكر مجموعة المرجعيات القيمية المستند عليها في التعامل بقضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي في ضوء (التراضي مقابل التقاضي- المرأة تحتاج الى الحماية الاسرية أكثر من الحماية المجتمعية- يتحمل الزوجين مسؤولية الخلافات الاسرية- حماية النساء التي تطلب الحماية- التدخل مشروط

برضى طرفي النزاع– المرجعية بالأحكام وفق الشرع والفرع– سرية المعلومات– لا حلول دون كفيل)، وبملخص المرتكزات القيمية للجان الإصلاح، نلاحظ إنها ذات إمتداد للقيم المجتمعية في محافظات غزة، حيث أن معظم لجان الإصلاح يؤمن بمجموعة القيم والعادات السلبية المعتمدة على النظرة للمرأة، مع دفاعهم عن حقوق المرأة وفق الواجب العشائري الذي يعملون فيه. بينما كشفت النتائج عن مجموعة خبرات لجان الاصلاح في حل النزاعات الاسرية: بلغت نسبة القضايا المتعلقة بالعنف ضد المرأة والتي تم التدخل فيها (45%) من مجمل القضايا والتدخلات المجتمعية، إلا أنه في مجال النزاع الاسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي ومع العدد المرتفع الذي أكسبهم خبرة عالية، لا زالت خبراتهم الفاعلة عشوائية مستندة على العرف والعادة لا الحقوق المشروعة ضمن تطور الحياة الاجتماعية والادوار الوظيفية بالحياة، كما أن الخبرات الجديدة من الشباب تفتقر لعلوم العرف العشائري، لذا يمكن تحديد مجمل الإشكاليات بالخبرات لدى لجان الإصلاح والنشطاء الشباب في التدخل بالاستجابة لقضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي لدى اللجان المحلية، المبنية على الضعف بالمدركات المعرفية والإجراءات التنفيذية والإدارية في الإستجابة لقضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي.

التوصيات (recommendation): أوصت الدراسة بضرورة تفعيل "تكامل" بروتوكول التنسيق والتشبيك وتبادل المعلومات لحالات العنف المبني على النوع الاجتماعي بالشراكة مع المنظمات الاعضاء في نظام الاحالة وتوجيه عملية توثيق الحالات وجمع البيانات لغرض متابعة الحالات بطريقة آمنة وسريّة وأخلاقية، بما فيها برتوكول خاص بلجان الإصلاح، وتعزيز العمل بدليل المؤسسات العاملة في مجال العنف وطبيعة الخدمات التي تقدمها بهدف تذليل عقبة عدم المعرفة لمن نحول أو بمن نستعين وذلك للمؤسسات المعنية بمناصرة حقوق المرأة، بالإضافة الى اعتماد استراتيجية الضغط والمناصرة لضحايا العنف كمرجع في تفعيل الخطاب الإعلامي والديني الموجهة نحو حقوق المرأة بالمجتمع الفلسطيني، والضغط حول اعتماد البرتوكول الوطني للتعامل والتحويل للنساء الناجيات من العنف (2011) في المؤسسات الصحية ومراكز الرعاية الأولية. وأنظمة التحقق من الحالات بالمراكز الصحية التي تأتي على خلفية العنف المبني على النوع الاجتماعي، وذلك بجانب تعزيز دور مقدمي الخدمات والمؤسسات القاعدية الاهلية والحكومية والمحافظات الخاص في رفع مستوى التنظير بالمجتمع المحلي حول كسر دائرة الصمت لدى ضحايا العنف، بجانب تصحيح المفاهيم والاتجاهات القائمة على العنف المبني على النوع الاجتماعي لدى رجال الإصلاح واللجان المجتمعية. وكذلك تدريب النساء الفتيات ضحايا العنف على الاستراتيجيات الإيجابية الفاعلة في مواجهة العنف المبني على النوع الاجتماعي.

2- خلفية الدراسة ومشكلتها

2-1 مقدمة

يُعد العنف بشكل عام ظاهرة متأصلة في النفس البشرية، والتاريخ الإنساني لازال يسجل يومياً حالات للعنف المقترفة بحق بني البشر ضد بعضهم البعض، كما يُعتبر العنف المبني على النوع الاجتماعي إحدى مظاهر العنف بين الأفراد بكل المجتمعات كظاهرة قديمة مستحدثة، تتميز بأشكال سلوكية متعددة تعود إلى طبيعة البيئة المجتمعية والسياسية للسياق التي تعيش فيه المرأة.

تشير التقديرات العالمية وفق منظمة الصحة العالمية (2014) أن واحدة من كل 3 نساء (35%) من النساء في أنحاء العالم كافة يتعرضن في حياتهن اليومية للعنف من الزوج أو أحد أفراد الاسرة أو غرباء، وأن نسبة (30%) من النساء المتزوجات يتعرضن للعنف الجسدي والجنسي من الزوج، كما أن نسبة (38%) من جرائم قتل النساء تقع على يد الزوج أو الشريك الحميم.

كما أشارت تقديرات منظمة الصحة العالمية (2013) حول انتشار ظاهرة العنف المبني على النوع الاجتماعي في دول العالم، أن (23.2%) من نساء الدول مرتفعة الدخل يتعرض للعنف المبني على النوع الاجتماعي، بينما (37%) من نساء دول الشرق الأوسط يتعرض للعنف، كما تتعرض النساء في جنوب شرق أسيا بنسبة (37.7%) للعنف المبني على النوع الاجتماعي، في حين تتعرض نسبة (7%) من نساء العالم للعنف الجنسي على يد أشخاص غير الزوج، إلا أن هذه الأرقام تبقى محدودة لظروف نتائج المسوحات العالمية.

ولعل فلسطين ليست بمنأى عن هذا النوع من العنف، فهي من المناطق المصنفة مناطق نزاع وصراع، ويكثر فيها إنتهاكات حقوق الإنسان بشكل عام من الاحتلال الإسرائيلي منذ العام 1948، وتتباين فيها نتائج المسوحات والدراسات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، حيث أشارت نتائج مسوحات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المتعلقة بالعنف في المجتمع الفلسطيني (2011) أن (51.0 %) من النساء اللواتي سبق لهن الزواج تعرضن لحدث واحد من أنواع العنف المبني على النوع الاجتماعي على الأقل مرة واحدة خلال الأثنى عشر شهراً السابقة للمسح على يد أزواجهن، بينما تشير نتائج دراسة جومانة الغوانمة (2014) أن (62%) من النساء بمحافظات غزة يؤكدن تعرضهن للعنف مرة واحدة على الأقل، في حين بينت دراسة كاترين مولر وليلي إبراهيم (2015) أن (63%) من النساء تعرضن لنوع واحد من أنواع العنف على الأقل.

من جهة أخرى بينت نتائج مسوحات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2005، 2011) أن هناك زيادة في أنماط العنف المبني على النوع الاجتماعي بالنسبة للنساء المتزوجات حيث كانت نسبة (22.6%) من النساء تعرضن للعنف الجسدي بعام 2005، أما بعام 2011 فارتفعت النسبة الى (34.8%)، وكذلك فقد كانت نسبة (49.7%) من النساء تعرضن للعنف النفسي بعام 2005، أما بعام 2001 فارتفعت النسبة الى (76.4%)، هذا وكانت نسبة النساء التي تعرضن للعنف الاقتصادي بعام 2011 (88.3%)، أما نسبة من تعرضن للعنف الاجتماعي قد كانت (78.9%)،

في حين كانت نسبة النساء التي تعرضن للعنف الجنسي (14.9%) بالعام 2011 بعدما كانت (9.7 %) بالعام 2005. أما للنساء غير المتزوجات فقد كانت النسب المئوية للعنف الجسدي والنفسي على التوالي (24%– 46.9%)، بينما بلغت بالعام 2011 (39.7%– 35.3%) على التوالي.

كما بينت النتائج فيما يتعلق بالعنف من غير الزوج أو الأقارب أن ما نسبته (8% تعرضت لعنف نفسي و0.8% جسدي، و2.0% جنسي) في الشارع العام، أما في أماكن السوق فكانت (5.8% تعرضن لعنف نفسي و0.6% جسدي و1.9% جنسي)، أما في وسائل المواصلات (4.6% نفسي، و0.2% جسدي، و1.4% جنسي)، في حين بلغت في أماكن تلقي الخدمات (7.8% نفسي، و0.3% جسدي، و0.2% جنسي)، وفي مكان العمل (7.7% نفسي، و1.2% جسدي، و0.7% جنسي)، بينما كانت النسب للتعرض للعنف في الجامعة أو المدرسة (2.3% نفسي، و0.2 % جسدي، و0.1 % جنسي).

كما بينت إحصائيات مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (2013) المتعلقة بقضايا قتل النساء على خلفية الشرف، أن 27 حالة قتل للنساء سجلت خلال العام 2013، ودعت للوقوف أمام هذه المعطيات وضرورة بحث وتقصي أسباب إرتفاع نسبة العنف والجريمة بشكل عام في المجتمع الفلسطيني، علما بأن إجمالي عدد حالات القتل بصفة عامة، من مختلف الفئات وصلت إلى 97 حالة، ما يستدعي وجود قانون عقوبات رادع.

كما بينت النتائج للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن النساء اللواتي سبق لهن الزواج من محافظات غزة كن أكثر عرضة للعنف والإساءة من نظيراتهن من الضفة الغربية، وأن النساء اللواتي سبق لهن الزواج من المناطق الحضرية ومخيمات اللاجئين كن أكثر عرضة للعنف والإساءة من نظيراتهن من المناطق الريفية، وتؤكد ذلك نتائج المسح الذي أجرته المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية – مفتاح (2013) الذي جاء ضمن "مشروع الحماية والمساواة من منظور النوع الاجتماعي الذي تنفذه "مفتاح" وصندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA، على أن العنف الجسدي، والجنسي والاقتصادي والاجتماعي ضد المرأة المتزوجة وغير المتزوجة كان يحدث بغض النظر عن إختلاف أعمارهن، ومستويات تعليمهن، ومستويات التعليم في المجتمع الفلسطيني. في حين أن مدى إنتشار العنف ضد المرأة يختلف بين المجموعات الاجتماعية والديمغرافية المختلفة.

وحول تحديد أسباب تعرض النساء والفتيات في محافظات غزة للعنف، بينت دراسة مفتاح (2013) إنه يعود بشكل كبير إلى إرتفاع معدل الضغوط الأسرية، والتعرض لعنف الاحتلال الاسرائيلي، بينما أشارت نتائج دراسة كاترين مولر وليلي إبراهيم (2015) إلى أن أبرز أسباب العنف ضد المرأة هو رغبة الرجل بفرض السيطرة والسلطة، كما تنظر المرأة لذلك بانه بدافع الغيرة والحسد. ومن جهة أخرى أبرزت النتائج أن العنف ضد المرأة مرتبط بالعنف السياسي ضد الرجل والوضع الاقتصادي للأسرة، وأن الضغوط النفسية الناتجة عن ذلك لدى الرجل تؤدي الى ممارسة العنف الجسدي على المرأة، في حين حددت نتائج دراسة جومانة الغوانمة (2014) الأسباب في الحصار المفروض على غزة، وإرتفاع نسبة البطالة، ونسبة الاعالة للأسرة الواحدة، وان 62% من النساء بمحافظات غزة يؤكدن على أن المشاكل الاسرية تُرد

إلى الانقسام السياسي بسبب تعطل العديد من الرجال عن العمل، وتردي الأوضاع الاقتصادية، وتراجع الحريات العامة بمحافظات غزة، وكذلك تراجع الدور النسوي والتواصل بين المؤسسات الفاعلة بشؤون المرأة.

حول إستراتيجيات المواجهة، بينت نتائج دراسة كاترين مولر وليلي إبراهيم (2015) أن أكثر استراتيجيات المواجهة لدى ضحايا العنف من النساء هي محاولة حل المشكلة بمفردها، وإهمال المعنف أو الطلب منه التوقف، وأن (28%) منهن لا يتحدثن عن العنف الذي يتعرضن له.

هذا يعطي مؤشرات لتقديرات عالية للعنف المبني على النوع الاجتماعي الذي يمارس من قبل الزوج أو الاسرة او المجتمع على المرأة بشكل عام، والمرأة الفلسطينية على وجه الخصوص، حيث تعتبر مشكلة العنف ضد المرأة مشكلة لا تنحصر في بعض الجيوب الصغيرة بالمجتمع، ولكنها مشكلة في الصحة العمومية ذات أبعاد وبائية، وتتطلب إستجابة عاجلة، فالحياة الخالية من العنف حق أساسي من حقوق الانسان، وحق تستحقه المرأة الفلسطينية كما يستحقه غيرها.

2-2 مشكلة الدراسة وخلفيتها

أشارت العديد من الدراسات إلى وجود زيادة مطردة في تعرض النساء والفتيات في محافظات غزة إلى العنف المبني على النوع الاجتماعي، حيث كانت نسبة النساء التي تعرضن لنوع واحد على الأقل للعنف المبني على النوع الاجتماعي وفق مسوحات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011) ما يقارب (51%)، وبالعام (2014) وفق دراسة الغوانمة (62%)، وبالعام (2015) وفق دراسة مولر وإبراهيم (63%)، ومن جهة أخرى أشارت التقييمات التي أُعدت ضمن بناء الخطة الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة (2011- 2019) أن البيانات الكمية للعنف ضد المرأة بشكل عام لا يتم جمعها بشكل منهجي، وأن هناك تضارب ما بين المؤسسات جميعاً في تحديد حجم ظاهرة العنف المبني على النوع الاجتماعي في فلسطين وكذلك التدخلات الفاعلة في الحد منها، ومن جهة ثالثة رصدت جمعية الثقافة والفكر الحر ومن خلال تنفيذ أنشطتها المتعلقة بمناصرة حقوق المرأة بمحافظات غزة، أن هناك زيادة ملموسة بأنماط وأشكال الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة بمناطق الاختصاص، والتي تحد من قيامها بأدوارها الوظيفية بالحياة، بالرغم من كل التدخلات التي تقوم بها المؤسسات النشطة بحقوق المرأة، وكذلك الإفتقار الواضح للنهج المحدد بآليات الاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات.

في ضوء ذلك، تسعى جمعية الثقافة والفكر الحر إلى ضرورة بناء أدوات ضمن دراسة منهجية (خط أساس) تستطيع من خلاله تحديد واقع العنف المبني على النوع الاجتماعي في محافظات غزة، ورصد كافة أشكال وممارسات العنف التي تتعرض إليه النساء والفتيات بناءً على نوعهن الاجتماعي.

وعلية يمكن تحديد مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس "**ما واقع العنف المبني على النوع الاجتماعي وإنتهاك حقوق المرأة في محافظات غزة؟**".

والتي ينبثق منه مجموعة أسئلة فرعية تشكل الإجابة عليها الإجابة على السؤال الرئيس:

- ما هي الممارسات القائمة ذات الصلة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي التي تعاني منها أو يتم ارتكابها ضد النساء والفتيات؟
- ما هي الأسباب التي تؤدي الى تعرض النساء والفتيات للعنف المبني على النوع الاجتماعي من وجهة نظر ضحايا العنف؟
- ما هي أساليب المواجهة التي تمارسها النساء والفتيات المعنفات في الحد من تعرضهن للعنف؟
- ما هي المعارف ووجهات النظر والوعي والفهم التي ينتهجها المجتمع بقطعاته المختلفة التي تؤدي الممارسات القائمة ذات الصلة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي التي تعاني منها أو يتم ارتكابها ضد النساء والفتيات، ومعوقات تغييرها؟
- ما هي المخاطر النفسية والصحية القائمة على العنف المبني على النوع الاجتماعي التي تتعرض اليها النساء والفتيات؟
- ما واقع الخدمات التي تقدمها المؤسسات الأهلية والدولية للناجيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي؟
- ما هي مهارات وخبرات وقدرات وقيم ومعارف قادة الإصلاح المجتمعي والنشطاء الشباب؟

2-3 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى توفير خط أساس baseline واضح ومحدد بمؤشرات كمية ونوعية للوضع القائم حاليا حول العنف المبنى على النوع الاجتماعي وانتهاكات حقوق المرأة، وذلك من خلال:

- تحليل الوضع المجتمعي القائم للعنف المبني على النوع الاجتماعي وانتهاكات حقوق المرأة من خلال المعارف ووجهات النظر والوعي والفهم والممارسات التي ينتهجها المجتمع بمحافظاتاته المختلفة.
- التعرف الى المعتقدات والقيم والمعايير الاجتماعية ذات العلاقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي وانتهاكات حقوق المرأة.
- تحديد الممارسات القائمة ذات الصلة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي التي تعاني منها أو يتم ارتكابها ضد النساء والفتيات.
- تحديد الإشكالات المجتمعية التي تحول دون تغيير الأعراف الاجتماعية السيئة التي تؤدى الى ممارسة العنف ضد المرأة، ودور القادة المجتمعيين في التدخل.
- تحديد الاثار والمخاطر التي تقع على النساء والفتيات ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي.
- تحديد الخدمات المقدمة لدعم النساء والفتيات من ضحايا العنف.
- التعرف الى مهارات وخبرات وقدرات وقيم ومعارف قادة الإصلاح المجتمعي والنشطاء الشباب.
- وضع خريطة للمؤسسات الفاعلة في مجال المناصرة لقضايا وحقوق المرأة ومدى النجاحات التي تم تحقيقها.
- بناء خطة متابعة وتقييم عبر اشراك الفئات المستهدفة في تحديد المؤشرات والنتائج المتوقعة لدراسة خط الاساس.

2-4 مفاهيم الدراسة

تتبنى هذه الدراسة تعريف صندوق الأمم المتحدة للسكان (1998) لمفهوم العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي بأنه "العنف الذي يكون فيه الرجل والمرأة معنيان، والذي ينتج عن عدم التوازن في علاقات السلطة بين المرأة والرجل، ويكون العنف موجهاً مباشرة ضد المرأة لأنها إمرأة أو يمس المرأة بصفة متفاوتة، ويتضمن الممارسات النفسية والجسمية والجنسية (التهديد، التعذيب، الاغتصاب، الحرمان من الحرية داخل الأسرة وخارجها)، وقد يتضمن أيضاً الممارسات التي تقودها الدولة أو الجماعات السياسية. كما يتكون العنف المبني على النوع الاجتماعي من سبع أشكال يمكن إيجاز تعريفاتها على النحو التالي:

- **الاغتصاب (Rape):** وهو فعل يتم فيه إجبار الضحية على الممارسة الجنسية دون رغبتها أو موافقتها، والتي تتمثل في عملية إيلاج القضيب في (المهبل– الدبر– الفم– أو أي جزء من الجسد) بهدف إيذائها جسديًا ونفسياً، والتي غالباً ما يكون ناتج عن الرغبة بالتسلط لا عن الرغبة الجنسية، ومن أشكاله (سفاح القربى– اغتصاب الغرباء– اغتصاب الزوج– جماع الدبر).
- **الاعتداء الجنسي (Sexual assault):** هو أي سلوك جنسي يستهدف جسد الانثى بدون رضاها أو موافقتها بشرط أن لا يتم به إيلاج كامل مع الضحية، ومن أمثلته محاولة الإغتصاب أو التقبيل غير المرغوب فيه أو لمس الجسد، أو إجراء عمليات الختان، الإيحاءات الجنسية من خلال تعابير الوجه أو الألفاظ أو الإشارات.
- **الاعتداء الجسدي (Physical assault):** أي اعتداء يقع على جسد الأنثى مما يسبب لها ضررًا وألماً جسدياً ونفسياً ويتمثل في (الضرب، الدفع، القذف بأشياء تؤذي، قص الشعر، لوي الذراع، التهجم بالة حادة، الحرق او الكي، الخنق او محاولة الخنق، الصفع).
- **الزواج بالإكراه/ الزواج المبكر (Forced marriage):** والذي يتمثل بالزواج دون السن القانوني 18 سنة، أو الزواج ضد الرغبة والموافقة، أو الزواج بدون الاستشارة بكامل الحرية المطلقة.
- **الحرمان من الموارد والفرص والخدمات المتاحة (Denial of resources, opportunities or services):** والتي تتمثل في مجموعة السلوكيات التي يقوم بها الرجل أو المجتمع وهو قادر على الإيفاء بها، مثل (رفض منواع الحمل، حرمان الانثى من الاكل والشرب والعلاج والتعليم والحمل الشرعي والعمل والاحتياجات المنزلية والاساسية وزيارة الاهل والاختلاط مع الآخرين والميراث والحقوق الشرعية، وكذلك الطلب منها الإنجاب المتكرر، التصرف بأملاكها وأموالها دون موافقتها، إجبارها على الإجهاض القسري، بالإضافة لمنعها من المشاركة بإدارة الاسرة.
- **الإساءة العاطفية/ النفسية (Psychological/emotional abuse):** أي ألفاظ أو كلمات تحط من كرامة الانثى، أو سلوك يهدف إلى ترهيب واضطهاد أو تدمير الثقة والذات، ويتخذ شكل التهديد بالعنف الجسدي أو الجنسي، تهديدات، ترهيب وتخويف، إذلال أو إهانة أو شتم، حبس في المنزل، مراقبة، تدمير الأشياء العزيزة، الصراخ، التهميش، التخوين، منع من الاتصال والتواصل).
- **العنف السياسي (Political violence):** وهي السلوكيات التي يمارسها الرجل أو المؤسسة الأمنية تجاه الانثى مما يحد من حرية التعبير عن رأيها، وحرية التنقل والسفر، والحق بالانتخابات والترشح، والمشاركة بالأنشطة السياسية، أو الانتماء لمنظمات أو أحزاب سياسية، أو تعرضها للإعتقال أو الإقامة الجبرية بسبب أفكارها ومعتقداتها السياسية.

3- المنهجية والإجراءات

تستهدف الدراسة النساء التي تتراوح أعمارهن ما بين (18- 65 سنة) بجميع محافظات غزة الخمس، بما يشمل المناطق الحدودية والمهمشة وسكان مراكز الايواء المؤقت، والبالغ عددهن وفق الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016) حوالي (410 ألف) سيدة، كما تم إستهداف مجموعة من الرجال العاملين باللجان المجتمعية والعشائرية والقانونية.

إعتمدت الدارسة على إستخدام المنهج الوصفي بأساليب متنوعة ما بين التحليل النظري والأسلوب الكمي والنوعي، لما لهذه الأساليب من إثراء وتحقيق لأهداف الدراسة، حيث هدف الأسلوب النوعي للمساعدة في بناء أدوات الدراسة، بالإضافة إلى تحقيق بعض الأهداف المرجوة، بينما هدفت الأساليب الكمية إلى تحديد الأوزان النسبية لمستوى شيوع العنف المبني على النوع الاجتماعي بمحافظات غزة، وتقييم الخدمات المقدمة للناجيات من العنف، حيث تم إعداد الدراسة وفق أربع مراحل:

- المرحلة الاولي: مراجعة التراث والأدب السابق (دراسات سابقة، إحصائيات، نشرات، مقالات، أدلة).
- المرحلة الثانية: جمع البيانات بالأساليب النوعية (ورش عمل، مجموعات عمل مركزة، لقاءات، مناقشات جماعية، مكالمات تلفونية).
- المرحلة الثالثة: جمع البيانات بالأساليب الكمية (استبانات، استمارات)
- المرحلة الرابعة: جمع بيانات كيفية (مناقشات جماعية تقييمية لخطة المتابعة).

بعد كل مرحلة بجمع البيانات، تم إعداد أدوات المرحلة التالية بناءً على مخرجات المرحلة السابقة وفي ضوء الأهداف المحددة لكل مرحلة، من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة بنهاية المراحل، وتم ذلك في ضوء التالي:

3-1 الأسلوب النظري

تم الاطلاع على أغلب الدراسات المتعلقة بالعنف ضد المرأة في فلسطين(السابق ذكرها في المقدمة)، كما تم مراجعة المقالات عبر الشبكة العنكبوتية الإنترنت، ونتائج ورش العمل لبعض المؤسسات المهتمة بالمرأة (مثل: مفتاح- مركز شؤون المرأة- محور)، وكذلك تم التواصل مع بعض المؤسسات للاطلاع على الأدلة التنظيمية للحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي (دليل السياسات والتدخل لجمعية الثقافة والفكر الحر ومركز حياة وجمعية عايشه وجمعية وفاق)، وذلك للمساعدة في وضع تصور مبدئي عن واقع وأسباب العنف ضد المرأة خلال السنوات السابقة، وتحديد الفجوة المعرفية بهذا المجال، والوقوف على النتائج والتوصيات التي توصلت اليها الدراسات للعمل على إثرائها أو بناء جديد لها.

3-2 الأسلوب النوعي

تم الإعتماد بهذا الأسلوب على المقابلات وورشات العمل ومجموعات العمل البؤرية مع النساء والرجال، وقد نظمت جميعها بمعرفة معهد السلامة والصحة المهنية كجهة مختصة وخبيرة بهذا المجال، وعبر فريق عمل مكون من 11 مختص يشرف عليهم الدكتور/علاء الشريف، وأمتدت عملية جمع البيانات من تاريخ (14 أغسطس حتى 1 نوفمبر 2016).

تم الاستعانة بمؤسسات المجتمع المدني المهتمة بالناجيات من العنف من السيدات والفتيات، لتنظيم مجموعات العمل البؤرية والمقابلات معهن، وبلغ عدد المؤسسات 17 مؤسسة منتشرة بكافة محافظات غزة الخمس، وأغلبها يتبع لشبكة وصال.

تم استهداف النساء والرجال واللجان المحلية واللجان العشائرية وأعضاء مؤسسات المجتمع المحلي ومنظمات حكومية مثل الشرطة ووزارة الشئون الإجتماعية في كافة محافظات غزة، حيث تم عقد 15 مجموعة بؤرية، و10 ورشات عمل، 33 مقابلة شبة منظمة، 85 مقابلة عبر التلفون، يمكن وصفهم على النحو التالي:

- 11 مجموعة بؤرية للنساء المعنَّفات منهم مجموعة واحدة للسيدات المصابات بمرض السرطان، عبر 7 مراكز تقديم خدمات، حيث بلغ عدد السيدات المعنَّفات المشاركات بالمجموعات المركزة (158) سيدة. ركزت على مجموعة نقاط للمناقشة في مجموعات العمل المنعقدة، حيث تم تناول وجهات نظر وآراء وخبرات الفئة المستهدفة من السيدات المعنَّفات في هذه النقاط كل حسب نوع العنف التي تعرضت إليه ومدته وشدته وكذلك في ضوء المتغيرات الديمغرافية لديهن، حيث عرضت كل سيدة مشكلتها القائمة على العنف ضدها ومدى تأثير هذه المشكلة عليها، ومن ثم مناقشة جماعية للأسباب التي كانت تؤدي إلى ممارسة العنف من الزوج أو الاهل وتحديد نطاق هذه الاسباب المتعلقة بالمعنَّفة او المعنف نفسة أو الظروف الخارجية، كما تم التطرق إلى الظروف القهرية من وجهة نظرهن التي كانت سبب للعنف. (ملحق 1)
- 6 ورش عمل مع مقدمي الخدمات بالمجتمع المحلي بمحافظات غزة للنساء المعنفات، عبر 9 مراكز تقديم الخدمات لنساء المعنَّفات (مركز حياة، جمعية وفاق، مركز صحة المرأة/ البريج، جمعية عايشه، جمعية قطوف الخير، مبادرة الجندر بمعهد السلامة والصحة، موظفي البرنامج النفسي بمجمع الشفاء الطبي، المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات) بواقع (55 مشارك)، ركزت على تناول وجهات نظر وآراء وخبرات الفئة المستهدفة من مقدمي الخدمات للسيدات المعنَّفات كل حسب نوع التخصص الخدمي وفلسفة عمل المؤسسة، حيث عرض كل مقدم خدمة خبراته السابقة في هذا المضمار والمشاكل التي تعرض اليها، كما تم التطرق إلى الظروف القهرية من وجهة نظرهم التي تعيق تقديم الخدمة، وتمثلت نقاط التركيز في ما هية الخدمات التي تقدم للنساء المعنفات؟، وكيف يقيم مقدم الخدمة الخدمات؟ ما هي الاحتياجات الأساسية لزيادة فعالية التدخل في الحد من إنتشار العنف المبني على النوع الاجتماعي من وجهة نظر مقدمي الخدمات؟ وهل ترك تقديم الخدمات آثاراً نفسية أو اجتماعية على مقدم الخدمة أثرت بشكل مباشر على إسلوب تعامله في حياته اليومية؟
- 2 ورشة عمل مع اللجان المحلية والعشائرية والدعاة الدينيين، بمشاركة 17 مختار عشائري من كافة المحافظات و10 نشطاء شباب، و5 من الدعاة، ركزت على تناول قدراتهم ومعارفهم في حل الخلافات الاسرية، ودوهم، ورؤيتهم في الحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي، وكذلك المعيقات التي تواجههم في التدخلات الاسرية، وعلاقتهم بالقانون ورجال الشرطة، وأخيراً رسم تصور واضح عن إحتياجاتهم لتفعيل دورهم بالوساطة والتحكيم العائلي.

- 2 ورشة عمل مع المختصين القانونين والفاعلين بأنشطة حقوق المرأة والعنف المبني على النوع الاجتماعي، توزعوا على 5 مراكز قانونية (نقابة المحامين– المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات – المركز الفلسطيني لحقوق الانسان– وزارة الداخلية– الشرطة الفلسطينية) بواقع (19 مختص قانوني)، حول وجهات نظر وآراء وخبرات المشاركين في هذه النقاط، حيث تم السماح لكل مقدم خدمة بعرض خبراته السابقة في هذا المضمار، كما تم التطرق إلى الاشكالات القانونية من وجهة نظرهم التي تعيق الحد من العنف المبني على الاجتماعي، وتمثلت نقاط التركيز على تحديد ماهية التعميمات الصادرة لمناصرة لحقوق المرأة؟، والاشكالات القانونية في قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي، وآلية تطور مستوى حدة العنف المبني على النوع الاجتماعي في محافظات غزة عبر السنوات العشر الماضية، والعوامل التي أدت إلى زيادة حدة العنف المبني على النوع الاجتماعي من الوجهة القانونية.
- 11 مقابلة مع مدراء المؤسسات الفاعلة في تقديم الخدمات لضحايا العنف، 8 مؤسسات مجتمع أهلي (مركز الأبحاث والاستشارات القانونية– جمعية وفاق– صحة المرأة البريج– مؤسسة الضمير– المركز الفلسطيني لحقوق الانسان– جمعية عايشه– مركز غزة للصحة النفسية– المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات)، 3 مؤسسة حكومية (البيت الامن التابع لوزارة الشئون الاجتماعية– الشرطة النسائية بوزارة الداخلية– مكتب لجان العشائر بوزارة الداخلية)، ركزت على سياسات عمل المؤسسات في تقديم الخدمات لضحايا العنف، وإحتياجات هذه المؤسسات لتطوير أنشطتها وفعالياتها في مناهضة العنف ضد المرأة.
- 7 مقابلات مع بعض الرجال مقترفي جرائم العنف والمعتقلين في سجن غزة المركزي على خلفية إستخدام العنف، حيث تم التركيز على الأسباب التي دفعته لارتكاب الجريمة، والحالة النفسية التي يمر بها جراء ذلك، (3 اشخاص على خلفية الاعتداء الجنسي– 2 على خلفية قتل الشرف– 2 على خلفية تهرب من النفقات).
- 10 مقابلات شخصية مع (10) فتيات ضحايا للعنف وغير مسجلات بأي مؤسسة أو جمعية محلية ولم يتلقن أي خدمات من المجتمع المحلي، حيث تركزت المقابلة على أنواع العنف التي تعرضن اليه، وأثره عليهن، وكيف واجهن ذلك بشكل منفرد، والعوامل التي دفعتهن لعدم لطلب المساعدة من المؤسسات المجتمعية؟.
- 5 مقابلات مع مرشدات نفسيات وإجتماعيات بمدارس الحكومية بمحافظات غزة، حيث تم مناقشة أعداد الطالبات التي يتعرضن للعنف، وأنواع العنف التي تعرض اليه، والخدمات التي قدمن لهن.
- ركزت المكالمات الهاتفية مع (85) من المؤسسات الفاعلة في مجال المرأة والمهتمة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، بهدف تحديد خريطة المؤسسات الفاعلة، حيث تم جمع المصادر والأدلة السابقة ذات العلاقة ومراجعتها كدليل المؤسسات العاملة على مناهضة العنف (دليل مؤسسات تكامل)، ومراجعة دليل المؤسسات الأهلية العضو في تحالف أمل لمناهضة العنف ضد المرأة في غزه، ودليل المؤسسات أعضاء شبكة وصال، والمؤسسات المسجلة في استراتيجية الحشد والمناصرة لجمعية الثقافة والفكر الحر، كما تم إعداد استمارة لتحديث البيانات بمشاركة الفريق، وتم توزيعها بنظامين (المقابلة الشخصية– البريد الالكتروني) على مؤسسات المحافظات الحكومي – مؤسسات المحافظات غير الحكومي– مؤسسات أهلية– مؤسسات خاصة.

كما جاءت كافة الأنشطة بالمرحلة الثانية من جمع البيانات، باستثناء المناقشات الجماعية للمشاركة في إعداد خطة المتابعة للدراسة جاءت بالمرحلة الرابعة. كما خدمت المرحلة الأولى الأسلوب النظري والمرحلة الثانية الأسلوب النوعي تصميم أدوات الدراسة الكمية (مثل الممارسات التي تعبر عن عنف، أشكال العنف، مسببات العنف، الخدمات المقدمة لضحايا العنف، تقييم أداء المؤسسات المعنية بالناجيات من العنف).

3-3 الأسلوب الكمي

الأدوات الكمية تهدف إلى الحصول على الاوزان النسبية لأنواع العنف الذي يمارسه الزوج أو أحد أفراد الاسرة أو السياق، ومستوى شيوع هذه الأنواع، ونظراً لحالة التداخل في ممارسة العنف ضد المرأة، تم فرز كل فقرة لتحديد الممارس (مثل: زوج/ أحد افراد الاسرة/ غريب)، كما تم تحديد الفقرات المتعلقة بالنساء التي سبق لهن الزواج والنساء التي لم يسبق لهن الزواج، بالإضافة إلى فرز الوحدات الخاصة بعدد مرات التعرض لممارسات العنف، كما تم عرض وحدة خاصة من الأدوات بالمتغيرات الديمغرافية للمستجيبين على الاستبيان (مثل: العمر، مكان السكن، الحالة العملية، المستوى التعليمي ..... الخ).

تم الاستعانة في بناء الأدوات بالإضافة الى مخرجات المرحلة الأولى والثانية، بالأدوات المستخدمة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011) والخاصة بمسح العنف ضد النساء وتقييم الأداء.

من أجل التحقق من مصداقية الأدوات تم عرضها على المختصين بجمعية الثقافة والفكر الحر وشركائهم من مؤسسة التضامن الإسبانية من أجل إجراء التعديلات التي يرونها مناسبة لأهداف المشروع التي تأتي الدراسة في سياقة، كما تم عرض الأدوات على مختصين أكاديميين بالجامعات الفلسطينية مثل (د. أمجد الشنطي أستاذ الصحة العامة المشارك بجامعة فلسطين، ود. عطا القيسي أستاذ الصحة العامة المشارك بجامعة الأقصى، ود. علاء القطناني الاستاذ المساعد بجامعة القدس المفتوحة)، حيث تم الأخذ بملاحظاتهم وآرائهم بإثراء الأدوات المستخدمة بالدراسة.

تم تدريب عدد 15 فتاة من خريجي الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة، بمعهد السلامة والصحة المهنية على آلية جمع البيانات عبر أدوات الدارسة، لمدة يومين متتالين، حيث تم التأكد من فهمهم لأدوات الدراسة الظروف الموضوعية لتعبية الاستبيانات.

تم تطبيق أدوات الدراسة على النساء في كل محافظات غزة من خلال طريقتين (أ) زيارات منزلية لعدد 10 منازل في كل تجمعي سكني بخمس محافظات بإجمالي 330 إستمارة، (ب) عبر 30 مؤسسة نسوية من خلال أصدقاء هذه المؤسسات من النساء بكافة المحافظات بإجمالي 450 إستمارة، حيث تم إستبعاد عدد 22 إستمارة لعدم استكمال الاستجابات عليها ليصبح عدد الاستمارات 758 إستمارة.

تم تطبيق الأدوات المختصة بضحايا العنف من خلال 31 مؤسسة نسوية تقدم خدمات للناجيات من العنف، حيث تم إستهداف السيدات والفتيات المسجلة لديهم بإجمالي بلغ (420) استمارة إستجابت عليهم 420 ناجية من العنف، كما تم الإستعانة بالمشرفين على هؤلاء النسوة بتعبئة الاستبيانات.

تم تطبيق إستمارات تقييم الخدمات المقدمة للناجيات من العنف من وجهة نظر مقدمي الخدمات، من خلال 27 مؤسسة تقدم الخدمات وغالبها تقع ضمن شبكة وصال، بإجمالي بلغ (92) استمارة.

تم تنفيذ هذه المرحلة في الفترة ما بين 25 أكتوبر حتى 14 نوفمبر 2016.

3-4 محددات الدراسة

في الوقت الذي تتمثل فيه حدود مشكلة الدراسة في مجموعة الأهداف التي يتم تحقيها، تتمثل محددات الدراسة في مستوى تعميم النتائج وفق حدود معينة يمكن حصرها بالآتي:

- تقتصر النتائج على النساء التي تتراوح أعمارهم ما بين (18- 65 سنة) في محافظات غزة.
- تم إستقصاء سبع أنواع من العنف المبني على النوع الاجتماعي في الدراسة الكمية، دون التطرق لقضايا القتل على خلفية الشرف، (وذلك وفق مخرجات ورشة العمل مع جمعية الثقافة والفكر الحر، أما قضايا الشرف لم تستطيع الدراسة الوصول إلى أي من هذه القضايا لحساسيتها لدى الأهالي بمحافظات غزة).
- تم جمع البيانات عبر المقابلات الفردية والجماعية، ومن خلال الإستعانة بمؤسسات المجتمع المدني الفاعل في مجال العنف ضد المرأة.
- النتائج وصفية لواقع العنف المبني على النوع الاجتماعي.
- على الرغم من أنه قد تم جمع البيانات من 33 تجمع سكني موزعة عبر خمس محافظات بغزة (شمال غزة- غزة- دير البلح- خانيونس- رفح)، والتي روعي فيها تمثيلها لخصائص مجتمع الدراسة من النساء بمحافظات غزة، إلا أنه يوجد تباين في المتغيرات الديمغرافية بين العينة وبين المجتمع الأصلي في حدود المقبول إحصائياً.
- تم تنفيذ هذه الدراسة في الفترة الممتدة ما بين 12 أغسطس حتى 30 نوفمبر من العام 2016.
- تتحدد نتائج هذه الدراسة بالإستبيانات التي أُستخدمت ومجموع أسئلة المقابلات ونقاط التركيز في ورشات العمل ومجموعات العمل البؤرية.
- لا يمكن تعميم نتائج المجموعات الفرعية في المتغيرات الديمغرافية التي يقل عددها عن 20 فرد، نظراً لأنها تتبع التنظيم اللابارمتري والتي لا تخضع للتوزيع الاعتدالي.

4- خلفية ديمغرافيا محافظات غزة

تم إستعراض طبيعة الحياة بمحافظات غزة وديمغرافيا السكان لإعطاء صورة مبسطة للقارئ حول طبيعة الحياة بمحافظات غزة، وهذا الإستعراض لا يقتصر على مشكلة محددة، بقدر إيضاح صورة الحياة بغزة.

4-1 الجغرافيا

محافظات غزة هي المنطقة الجنوبية من السهل الساحلي الفلسطيني على البحر المتوسط، على شكل شريط ضيق شمال شرق شبه جزيرة سيناء، وسميت نسبة لأكبر مدنها وهي مدينة غزة، وتمتد جغرافيا المحافظات على مساحة 360 كم مربع، بطول 41 كم، وعرض يتراوح بين 5 -15 كم، وتحد الاراضي المحتلة عام 1948 محافظات غزة شمالاً وشرقاً، بينما تحدها مصر من الجنوب، ويحدها البحر الأبيض المتوسط من الغرب (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2014)

تشمل محافظات غزة على 33 تجمع سكني وزعت على خمس محافظات وهي محافظة شمال غزة (مخيم جباليا- بيت حانون- أم النصر- بيت لاهيا- جباليا البلد)، ومحافظة غزة (غزة- مخيم الشاطئ- مدينة الزهراء- المغراقة- جحر الديك)، محافظة دير البلح (مخيم النصيرات- النصيرات- مخيم البريج- البريج- الزوايدة- مخيم دير البلح- دير البلح- مخيم المغازي- المغازي- المصدر- وادي السلقا)، محافظة خانيونس (القرارة- مخيم خانيونس- خانيونس- بني سهيلة- عبسان الجديدة- عبسان الكبيرة- خزاعة- الفخاري)، محافظة رفح (رفح- مخيم رفح- النصر- الشوكة). (الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني، 2016)

4-2 السكان

وفق مسوحات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والتي بنيت بالاعتماد على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، فقد بلغ عدد السكان المقدر منتصف عام 2016 في محافظات غزة بحوالي (1.88) مليون نسمة، منهم (956) ألف ذكراً و(925) ألف أنثى، بنسبة جنس مقدارها (103.3) ذكور لكل 100 أنثى. وبلغت الكثافة السكانية المقدرة لعام 2016 نحو (5,154) فرداً/كم2. كما بلغت نسبة السكان الحضر (73.9%) منتصف عام 2016، ونسبة السكان المقيمين في الريف (16.6%)، في حين بلغت نسبتهم في المخيمات (9.5%).

وتعتبر محافظة غزة أكبر محافظات محافظات غزة من حيث عدد السكان، إذ قدر عددهم حوالي 645 ألف نسمة، وتعتبر محافظة رفح أقل محافظات محافظات غزة من حيث عدد السكان، فقد قدر عدد سكانها حوالي 233 ألف نسمة.

جدول (1): أعداد الفئات العمرية ذكور وإناث بغزة وفق الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016 أحوال السكان الفلسطينيين

الفئات وفق العمر بالسنة	اعداد الذكور بالآلاف	اعداد الاناث بالآلاف
اكثر من 80 سنة	4.2	2.7
من 75-79 سنة	4.6	2.9
من 70-74 سمة	7.0	5.0
من 65-69 سنة	10.0	8.7
من 60-64 سنة	13.7	13.6

الفئات وفق العمر بالسنة	اعداد الذكور بالآلاف	اعداد الاناث بالآلاف
من55-59 سنة	18.9	20.3
من 50-54 سنة	24.7	27.1
من 45-49 سنة	30.5	31.8
44-40	37.7	38.3
39-35	47.2	49.0
34-30	59.1	61.8
29-25	77.4	79.9
24-20	93.9	96.6
من 15-19 سنة	103.0	107.1
من 10-14 سنة	112.2	117.5
من 5-9 سنوات	126.3	131.9
أقل من 4 سنوات	154.8	161.9
المجموع	925.2	956.0

4-3 الاسر في محافظات غزة

وفق قاعدة بيانات مسح الشباب الفلسطيني وأحوال السكان (2016) التابعة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والذي بين أن هناك إنخفاض في متوسط حجم الاسرة الفلسطينية حيث يقدر حجمها بمحافظات غزة (5.7 فرد) بالعام 2015. كما تزايدت نسبة الاسر النووية على حساب الاسر الممتدة حيث تبلغ نسبة الاسر النووية في محافظات غزة (84.7%) مقارنة بالأسر الممتدة.

بينت نتائج مسح القوى العاملة 2015 إلى أن (8.6%) من الاسر بمحافظات غزة ترأسها امرأة حيث يبلغ متوسط حجم هذه الاسرة (2.9) أفراد مقارنة بمتوسط (5.7) إفراد للأسر التي يرأسها رجل.

4-4 الزواج والطلاق

بينت نتائج مسح عقود الزواج المسجلة بالعام 2014 من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أن عدد عقود الزواج المسجلة بمحافظات غزة قد بلغت 16094 عقداً بالعام 2014 بمقدار إنخفاض 1216 عن العام 2013، ولكن تبقى ضمن المعدل الطبيعي للأعوام 2008 لغاية 2012. كما بينت النتائج إنخفاض طفيف في معدل الزواج الخام بالعام 2014 مقارنة بالعام 2013.

كما تبين ارتفاع ملحوظ للعمر الوسيط عند الزواج الأول خلال الفترة 2000- 2014، حيث بلغ العمر الوسيط عند الزواج الأول للذكور في محافظات غزة 24.1 سنة وللإناث 20.2 سنة للعام 2014.

وهذا وقد بلغ عدد وقوعات الطلاق المسجلة في المحاكم الشرعية بمحافظات غزة 2,878 واقعة، وبانخفاض مقداره 141 واقعة عن العام 2013، بينما سجل ارتفاعا مقارنة بالسنوات 2004- 2008.

4-5 المشاركة بالقوى العاملة

نشير قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 2015 التابعة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى أن مشاركة متدنية للإناث في القوى العاملة مقارنة بالذكور خلال الربع الأول من العام 2016، وأن نسبة العاطلين عن العمل من بين

المشاركين في القوى العاملة بمحافظات غزة في الربع الأول 2016 (41.2%) عاطل عن العمل، كما وصلت نسبة البطالة بين الإناث المشاركات في القوى العاملة إلى (42.8%) مقابل (22.3%) بين الذكور.

4-6 الفقر

تشير قاعدة بيانات مسح إنفاق وإستهلاك الأسرة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، إلى إرتفاع معدل الفقر بين الأفراد في محافظات غزة عنه في الضفة الغربية، حيث قدر معدل الفقر بين السكان وفقاً لأنماط الاستهلاك الحقيقية 25.8% خلال عام 2011، بواقع 38.8% في محافظات غزة. كما تبين أن 12.9% من الأفراد في فلسطين يعانون من الفقر المدقع، بواقع 21.1% في محافظات غزة. هذا مع العلم أن خط الفقر للأسرة المرجعية قد بلغ 2,293 شيكلاً وخط الفقر المدقع قد بلغ 1,832 شيكلاً. كما بينت أن الأسر الفقيرة في محافظات غزة أكثر فقراً من أسر الضفة الغربية

4-7 الصحة

تشير بيانات مركز المعلومات الصحية التابع لوزارة الصحة 2015، إلى أن المنظمات غير الحكومية تشرف على حوالي 43% من المستشفيات في محافظات غزة في العام 2014، كما بينت أن الخدمات الصحية في فلسطين تتكون من خمسة قطاعات رئيسة، هي وزارة الصحة، ووكالة الغوث، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص والقطاع العسكري، حيث تشرف وزارة الصحة على 32.5% من المستشفيات، وعلى 61.5% من عيادات الرعاية الصحية الأولية، وتشرف وكالة الغوث الدولية على 1.3% من المستشفيات، وعلى 8.1% من عيادات الرعاية الصحية الأولية. كما تقدم المنظمات غير الحكومية خدمات الرعاية الصحية خاصة في المناطق الريفية وللفئات المهمشة والفقيرة، حيث تشرف على 42.5% من المستشفيات، وعلى 27.4% من عيادات الرعاية الأولية، في حين يشرف القطاع الخاص على 20.0% من المستشفيات. ويشرف القطاع العسكري على 3.8% من المستشفيات، وعلى 3.0% من عيادات الرعاية الأولية في العام 2014.

4-8 الصحة الإنجابية

تشير نتائج التقرير لأحوال السكان الفلسطينيين التابع للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، إلى نسبة (0.6%) من الولادات تمت في المنزل أو بمكان غير آمن. وأن هناك تغطية عالية للرعاية أثناء الحمل والولادة، حيث أن (95.3%) من السيدات 15- 49 سنة في محافظات غزة تلقين رعاية صحية (أربع زيارات على الأقل) من قبل أي مقدم رعاية مؤهل أثناء حملهن الأخير عام 2014. وأن هناك إرتفاع في معدلات إنتشار إستخدام وسائل تنظيم الأسرة، حيث أن (53.4 %) من النساء المتزوجات في العمر 15-49 سنة في محافظات غزة يستخدمن وسيلة تنظيم أسرة.

4-9 ذوي الإعاقة

تشير نتائج التقرير الاولي لمسح الإعاقة 2011 التابع للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الى ان الإعاقة أعلى في الضفة الغربية منها في محافظات غزة، حيث ان حوالي 38 ألفاً في محافظات غزة؛ أي 2.4% من مجمل السكان في محافظات غزة. وبلغت هذه النسبة 2.9% بين الذكور مقابل 2.5% بين الإناث للعام 2011. كما كانت أعلى نسبة

انتشار للإعاقة في محافظة غزة بواقع 2.5%، تلتها محافظات شمال غزة ورفح ودير البلح بنفس النسبة بواقع 2.4% على التوالي، وأدناها في محافظة خانيونس إذ بلغت النسبة 2.2% للعام 2011.

4-10 الحالة التعليمية

نشير قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 2015 التابعة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى أن الأمية بين الإناث حوالي ثلاثة أضعاف ونصف مثيلتها بين الذكور في العام 2015 بمحافظات غزة، حيث تبلغ نسبة الاناث الاميات (4.4%) مقابل (1.5%) من الذكور، والجدول (2) يوضح توزيع الاناث ضمن المستوى التعليمي

جدول (2): النسب المئوية لسكان محافظات غزة وفق المستوى التعليمي

الحالة التعليمية	النسبة المئوية للإناث	النسبة المئوية للذكور	النسبة المئوية لكلا الجنسين
أمي	**4.4**	1.5	3.0
ملم	**4.0**	6.0	5.0
ابتدائي	**9.9**	13.3	11.6
إعدادي	**34.7**	36.1	35.4
ثانوي	**26.3**	20.6	23.4
دبلوم متوسط	**6.2**	6.8	6.5
بكالوريوس فأعلى	**14.5**	15.7	15.1

4-11 الحصار والعدوان الإسرائيلي المتكرر على غزة

بعد نجاح حركة حماس بالانتخابات الفلسطينية بالعام 2006، قام الاحتلال الاسرائيلي بفرض حصار كامل على محافظات غزة وفرض عقوبات جماعية على السكان، حيث منع الاحتلال الاسرائيلي الخروج من محافظات غزة أو الدخول إليها، كما منع إستيراد البضائع أو تصديرها. كما تم تقليص إمدادات الكهرباء والوقود والذي إثر بدورة على القدرة الانتاجية للكهرباء، وشبكات المياه والمجاري المتعلقة بتزويد الوقود لتفعيل المضخات. كما أثر الإغلاق على وصول سكان غزة إلى البحر الخاضع لسيطرة الاختلال الإسرائيلي، وقد أدى هذا الحصار إلى هدم الاقتصاد وتعميق للفقر المدقع في محافظات غزة، وقد أدى منع إدخال المواد الخام ومنع التصدير إلى إغلاق حوالي 95% من المصانع والورشات في محافظات غزة. وقد فقد عشرات آلاف المواطنين وظائفهم لتصل معدلات البطالة إلى أكثر من 40% نتيجة لهذا الوضع. كما إثر الحصار على منظومة شبكة الكهرباء، والتي أدت إلى معاناة حوالي 90% من السكان من انقطاع التيار الكهربائي والذي وصل الى قطع اكثر من 18 ساعة باليوم الواحد، ولا يصل حوالي 3000 مواطن في شمال غزة إلى الماء بسبب النقص في الكهرباء.

ويأتي العدوان الإسرائيلي في إطار الصراع المستمر على الارض الفلسطينية، حيث بدأ هذا العدوان منذ نشأة الكيان الاسرائيلي، إلا أن العشر سنوات الأخيرة شهدت عدواناً شاملاً على المجتمع الفلسطيني وخصوصاً محافظات غزة. حيث شن الاحتلال الاسرائيلي في ديسمبر من العام 2008 عدواناً على محافظات غزة تحت مسمى الرصاص المصبوب، أدت إلى إستشهاد 320 فلسطيني بالدقائق الاولى، واستمر العدوان لمدة 22 يوما، وفي نوفمبر 2012 شن الاحتلال عدواناً آخر على غزة تحت مسمى عمود السحاب استمر 7 أيام أدى إلى إستشهاد 160 مواطن وجرح 1222، أما في يوليو 2014 شن الاحتلال الاسرائيلي عدوناً جديداً على غزة تحت مسمى الجرف الصامد إستمر 48 يوما راح ضحيتها 2219 مواطن منهم 13% من النساء، و25% من الاطفال، وحوالي 15 من مقدمي الخدمات الاغاثية، و42 شخص من ذوي

الاعاقة. و2647 مصاب من الاطفال تحول 180 منهم إلى إعاقات، و1442 مصاب من النساء. كما تم تدمير 8381 منزل تدمير كلي و23598 تدمير جزئي، وتدمير 132 منشاة عامة تدمير كلي، و329 تدمير جزئي، وتضرر عدد 229 منشاة صناعية والتي أدت إلى إنخفاض بالعمال بهذه المنشآت إلى 50% بالضرر الجزئي وحرمان العمال من العمل بنسبة 100% من الضرر الكلي. كما تم تدمير 1578 منشاة تجارية منهم 44% ضرر كلي. كما تضررت مساحة (11169164) متر مربع من الاراضي الزراعية كان ينتفع منها 33883 شخص. وتضرر 1097 مزرعة طيور وحيوانات. وتضرر 132 بئر ماء منهم 84% ضرر كلي. تضرر عدد 1143 مركبة منهم 24 سيارة اسعاف وخدمات اغاثة (مؤسسة الحق ومركز الميزان والمركز الفلسطيني لحقوق الانسان، 2015).

5- تحليل النتائج

5-1 الممارسات القائمة ذات الصلة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي التي تعاني منها أو يتم إرتكابها ضد النساء والفتيات.

من نتائج مجموعات العمل المركزة مع النساء الناجيات من العنف والتي سبق لهن الزواج تم إستقصاء 7 أنواع من العنف (إعتداء نفسي/وجداني- إعتداء جسدي- إغتصاب- إساءة جنسية- زواج بالإكراه- حرمان من الموارد والفرص- عنف سياسي)، بينما أقرت النساء التي لم يسبق لهن الزواج 6 أنواع من العنف كون لا تجربة لهن بالزواج بالإكراه، في حين تم تحديد الممارسات القائمة التي تعاني أو تُرتكب ضد النساء والفتيات في أكثر من 100 ممارسة، حيث تم معالجة هذه الممارسات وصياغها في إستبيان العنف، والذي تم تطبيقه على النساء في مختلف محافظات غزة، وجاءت نتائجه كما توضحها الجداول التالية، كما تم مقارنة هذه النتائج بنتائج مسح العنف الذي نفذة الجهاز المركزي الاحصائي بالعامين (2005- 2011) كمصدر مرجعي من ناحية ومشاهدة التطور بممارسات العنف المبني على النوع الاجتماعي من ناحية أخرى.

جدول (3): نسبة النساء والفتيات في محافظات غزة اللواتي تعرضن لاحد اشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي خلال العام المنصرم من قبل الزوج أو افراد اخرين

م	اشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي	لم يسبق لهن الزواج (ن= 214)	من سبق لهن الزواج (ن= 544)	اجمالي النساء (ن= 758)
	الاعتداء النفسي/العاطفي			
1	قول أشياء بهدف الاستفزاز والاغاظة وإثارة الغضب	27.6	31.5	30.4
2	التهديد بالضرب	20.1	31.6	28.4
3	الترهيب والتخويف	11.2	24.1	20.4
4	التهديد وتدمير الأشياء العزيزة عليك	12.2	23.2	20.1
5	الحبس القسري بالمنزل	11.2	22.3	19.1
6	إبداء ملاحظات جارحة على شكلك أو هندامك أو طعامك	11.2	21.5	19.8
7	الصياح والصراخ العالي	11.8	46.8	37.2
8	الاذلال والشتم والاهانة	24.3	39.2	34.9
9	منعك من التعبير عن رأيك الشخصي بموضوع ما	16.4	26.5	23.6
10	نظرات التخوين	5.1	13.4	11.1
11	مراقبتك ومطاردتك بكل مكان تتحركين به	3.3	28.3	21.0
12	فقدان لغة الحوار المنطقي والاستعاضة عنه بفرض الآراء	9.4	20.4	17.3
	الدرجة الكلية للاعتداء النفسي/ العاطفي	**43.9**	**82.1**	**71.2**
	العنف الجسدي			
13	الامساك أو الدفع بقوة	25.7	36.4	33.4
14	التهجم بآلة حادة مثل سكين فأس أو ما شابة ذلك	8.8	17.1	14.8
15	ضرب نتج عنه رضوض أو خدوش أو جروح	10.7	25.5	21.4
16	الحرق أو الكي عن قصد	3.5	7.1	6.1
17	الخنق أو محاولة خنق	2.3	12.5	9.6
18	الصفع على الوجه بقوة	14.5	28.3	24.5
19	الضرب بجسم ما مثل (الحزام- عصا- او ما شابة)	12.1	22.8	19.8
20	ضرب على الرأس ونتج عنه حالة اغماء	2.3	9.3	7.4
21	ضرب ونجم عنة كسور	1.8	8.4	6.6

م	اشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي	لم يسبق لهن الزواج (ن= 214)	من سبق لهن الزواج (ن= 544)	اجمالي النساء (ن= 758)
22	القذف بأشياء ممكن أن تؤذي	6.5	15.1	12.7
23	قص الشعر بهف الاذلال أو العقاب؟	0.9	2.9	2.4
24	لوي الذراع او شد الشعر بهدف الاذلال أو العقاب؟	9.4	18.6	16.2
	الدرجة الكلية للاعتداء الجسدي	**30.3**	**45.9**	**41.4**
الاعتداء الجنسي (الاغتصاب)				
25	الاجبار على ممارسة العلاقة الجنسية دون رغبتك	0.9	7.5	5.5
26	استعمال القوة (الضرب او استعمال الآلات حادة) بهدف الاجبار على اقامة علاقة جنسية	0.0	7.7	5.4
27	الاجبار على ممارسة الجنس اثناء الدورة الشهرية؟	0.0	2.6	1.8
28	الاجبار على ممارسة الجنس بالدبر	0.9	7.4	5.4
	الدرجة الكلية للاعتداء الجنسي (الاغتصاب)	**0.9**	**17.1**	**12.5**
التحرش الجنسي				
29	التعرض للتحرش الجنسي (لمس أو محاولة لمس- الفاظ بذيئة- نظرات مؤذية- محاولة تقبيل أو تقبيل رغم عنك)	**11.2**	**11.0**	**11.5**
اشكال الحرمان من الموارد والفرص والخدمات المتاحة				
30	رفض استعمال موانع الحمل اثناء الجماع رغم عنك	0.0	15.8	12.1
31	الحرمان من الاكل والشرب	2.3	9.2	7.3
32	الحرمان من تلقي العلاج	7.5	12.7	11.2
33	مطالبتك بالإنجاب المتكرر	0.0	12.3	8.9
34	الحرمان من الحمل الشرعي	0.0	7.5	5.7
35	التصرف بالأملاك أو الاموال أو المصاغ دون اذن الانثى.	1.8	11.8	8.9
36	الحرمان من العمل	12.1	10.7	11.1
37	الحرمان من الاحتياجات المنزلية الرئيسية.	4.7	18.2	14.4
38	الحرمان من زيارات الاهل والاقارب.	11.7	24.3	20.7
39	الحرمان من الاختلاط مع الاخرين.	13.1	41.5	14.1
40	الحرمان من المشاركة بالأنشطة المجتمعية والتطوعية.	5.2	8.8	7.8
41	الحرمان من الميراث.	1.8	12.5	9.5
	الدرجة الكلية للحرمان من الموارد والخدمات المتاحة	**27.5**	**57.3**	**48.8**
أشكال العنف السياسي				
42	اعتقالك أو استجوابك نتيجة نشاطات سياسية.	2.8	3.9	3.6
43	منعك من المشاركة بالمظاهرات أو الاعتصامات السياسية.	16.4	20.0	18.7
44	منعك من المشاركة بالانتخابات السابقة.	3.7	6.6	5.8
45	اجبارك على الانتخاب ضد رغبتك.	0.9	7.0	5.3
46	تعرضك لمضايقات نتيجة افكارك السياسية	7.0	15.1	12.8
47	منعتي من زيارات معتقلين سياسيين؟	1.9	5.0	4.1
48	هل تم اجبارك على تأييد حزب معين	0.9	4.4	3.4
	الدرجة الكلية للعنف السياسي	**21.5**	**39.2**	**34.2**
اشكال الزواج بالإكراه				
49	تزوجتِ وانتِ دون سن 18 سنة		26.1	18.7
50	فرض عليك الزواج		22.2	15.9
51	تزوجتِ بنظام البدل للحفاظ على الميراث		7.7	5.5
	الدرجة الكلية للزواج بالإكراه		**39.5**	**28.3**

بمقارنة النتائج الحالية بمسح العنف للجهاز المركزي الاحصائي، نلاحظ تعرض النساء والفتيات للاعتداء النفسي/الوجداني على يد أزواجهن كان بالعام 2005 (49.7 %)، وبالعام 2011 (76.4%)، وبالدراسة الحالية 2016 (82.1%)، مما يدل على إرتفاع متزايد للاعتداءات النفسية على الزوجة. وبالمثل للنساء التي لم يسبق لهن الزواج وتعرضن للعنف على يد أحد أفراد الأسرة فكانت بالعام 2005 (46.9%)، وبالعام 2011 (35.3%)، وبالدراسة الحالية 2016 (43.9%). أما التعرض للعنف الجسدي على يد الزوج بالعام (2005) كان (22.6%)، وبالعام 2011 كان (34.8%)، وبالدراسة الحالية 2016 (45.9%)، مما يدل على تزايد وتيرة إستخدام العنف الجسدي ضد الزوجة. بينما إنخفضت نسبة النساء التي لم يسبق لهن الزواج في تعرضنهن للعنف على يد أحد افراد الاسرة فكانت بالعام 2005 (24.0%)، وبالعام 2011 (39.7%)، وبالدراسة الحالية 2016 (30.3%). بينما التعرض للاعتداء الجنسي ضد النساء على يد أزواجهن بالعام 2005 كانت (9.7%)، وبالعام 2011 (14.9%)، وبالدراسة الحالية 2016 (17.1%)، مما يدل على إرتفاع متزايد للاعتداءات الجنسية من قبل الزوج، بينما حافظت نسبة تعرض النساء التي لم يسبق لهن الزواج وتعرضن للاعتداءات الجنسية على نسبة (1%) بالعام 2011، ونفس النسبة تقريبا بالعام 2016. وعند مقارنة الحرمان من الموارد الحالية بالعنف الاقتصادي والاجتماعي بمسح الجهاز المركزي للإحصاء نلاحظ أن العنف الاقتصادي والاجتماعي بالعام 2011 لدي النساء التي سبق لهن الزواج تراوح بين (78.9%- 88.3%)، بينما بالدراسة الحالية ولنفس الفئة نلاحظ إختلاف يقترب للانخفاض (57.3%)، أما بالنسبة للنساء التي لم يسبق لهن الزواج نلاحظ أرتفاع بين نتائج 2011، و2016، حيث كانت (11.3%) إلى (27.3%) على التوالي.

ومن جهة أخرى نلاحظ أن أعلى الممارسات بالمجتمع الفلسطيني بمحافظات غزة التي تتعرض لهن النساء هي الصراخ والصياح- الشتم والاهانة- الاستفزاز- الدفع والامساك بقوة، والجدول التالي يوضح الاوزان النسبية لكل نوع عنف وفق محافظات غزة الخمس:

جدول (4): نسبة النساء والفتيات في محافظات غزة التي تعرضن لأنواع محددة من العنف من قبل الزوج أو أحد افراد الاسرة او غرباء خلال العام المنصرم حسب كل محافظة.

المحافظة	الاوزان النسبية لأشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات بمحافظات غزة							
	الاعتداء النفسي	الاعتداء الجسدي	الاعتداء الجنسي (الاغتصاب)	التحرش الجنسي	الحرمان من الموارد	العنف السياسي	الزواج بالإكراه	التعرض للعنف
شمال غزة (ن= 142)	74.8	42.2	8.3	11.8	49.0	36.6	24.6	**35.3**
غزة (ن= 239)	66.9	40.5	13.3	10.0	54.6	32.9	24.2	**34.6**
دير البلح (ن= 115)	69.2	33.0	3.4	10.4	36.8	22.6	17.3	**27.5**
خانيونس (ن= 157)	73.3	40.7	21.2	9.7	57.8	42.0	48.7	**41.9**
رفح (ن= 106)	77.9	52.8	18.8	16.0	54.2	41.5	33.0	**42.0**
محافظات غزة (ن= 758)	**71.3**	**41.4**	**12.5**	**11.0**	**48.8**	**34.2**	**28.3**	**35.3**

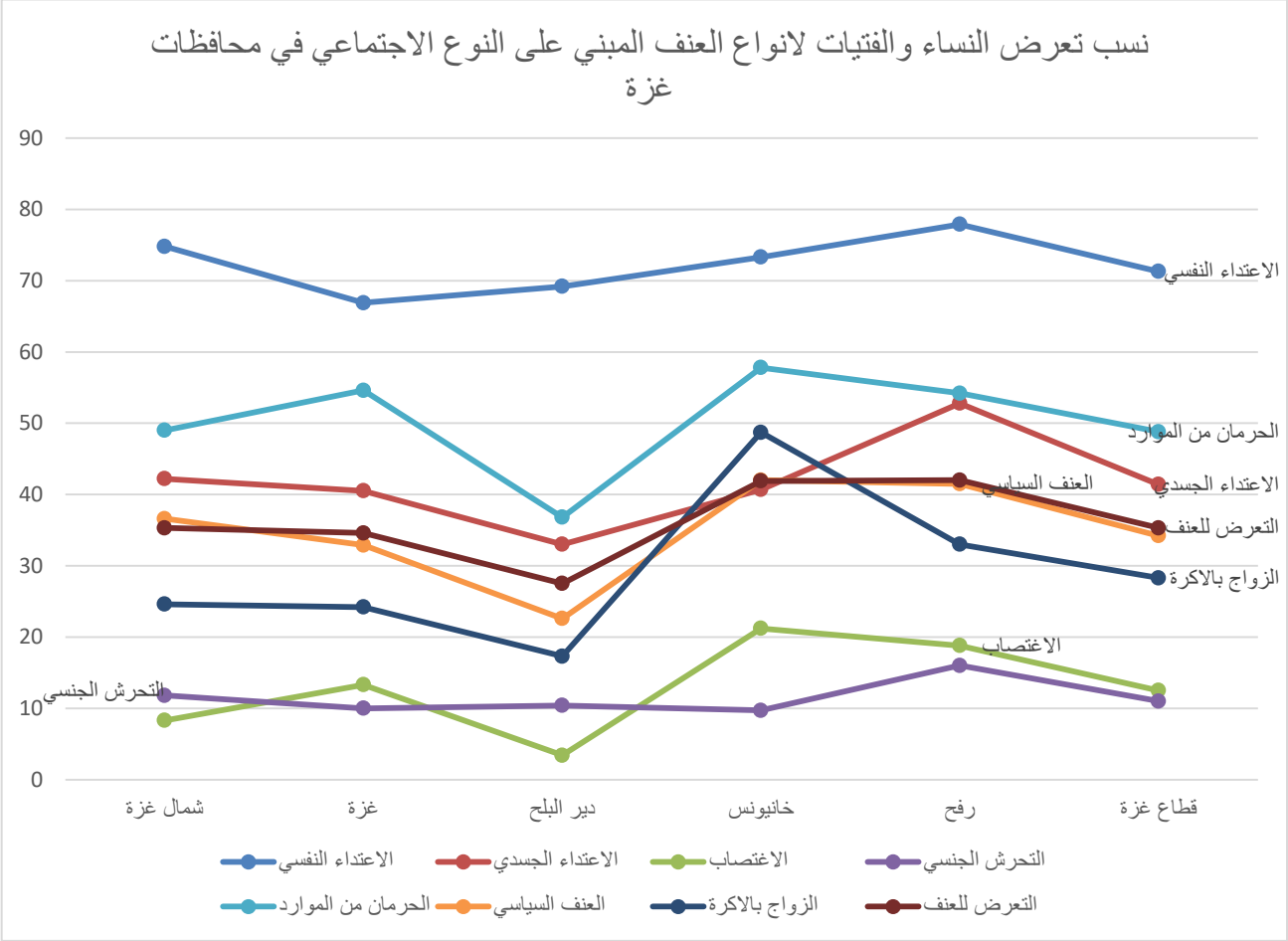

يتضح من الجدول (4)، أن (35.3 %) من النساء والفتيات بمحافظات غزة من العينة يتعرض للعنف المبني على النوع الاجتماعي، حيث جاء تعرض النساء للاعتداء النفسي/ العاطفي في أعلى أنواع العنف بنسبة (71.3 %)، وجاء بالدرجة الثانية الحرمان من الفرص والموارد والخدمات المتاحة بنسبة مئوية (48.8%)، ثم الاعتداء الجسدي بنسبة (41.4%)، يليه العنف السياسي بنسبة (34.2%)، ثم الزواج بالإكراه بنسبة (34.2%)، بينما كانت الاعتداءات الجنسية المرتبة الأخيرة من أنواع الاعتداءات على النساء.

النساء في محافظة رفح أكثر النساء تعرضاً للعنف (42.0%)، يليها النساء في محافظة خانيونس (41.9%)، ثم النساء بمحافظة شمال غزة (35.3%)، ثم النساء بمحافظة غزة بنسبة (34.6%)، وأقل نساء تتعرض للعنف مقارنة بالمحافظات هن سكان محافظة دير البلح بنسبة (27.5%).

النساء من سكان محافظة رفح يتعرضن للاعتداءات النفسية (77.9%) والجسدية (52.8%) والتحرش الجنسي (16.0%) أكثر من النساء بباقي المحافظات، بينما تعاني النساء من سكان محافظة خانيونس من الاعتداء الجنسي (21.2%)، والحرمان من الموارد والخدمات المتاحة (57.8%) والعنف السياسي (42.0%)، والزواج بالإكراه (48.7%) أكثر من النساء الاخريات.

كما تم تحديد نسب تعرض النساء التي سبق لهن الزواج للعنف من قبل الزوج وفق محافظات غزة، كما يوضحه جدول (5)

جدول (5): نسبة النساء اللواتي سبق لهن الزواج في محافظات غزة وتعرضن لأنواع محددة من العنف من قبل الزوج خلال العام المنصرم حسب كل محافظة.

المحافظة	الاوزان النسبية لأشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي للنساء التي سبق لهن الزواج							
	الاعتداء النفسي	الاعتداء الجسدي	الاعتداء الجنسي (الاغتصاب)	التحرش الجنسي	الحرمان من الموارد	العنف السياسي	الزواج بالإكراه	التعرض للعنف
شمال غزة (ن= 101)	87.1	45.5	11.8	11.8	55.4	40.6	34.6	**40.9**
غزة (ن= 171)	81.3	44.4	18.7	11.1	58.5	36.2	33.9	**40.5**
دير البلح (ن= 83)	78.3	33.7	4.8	9.6	44.6	26.5	24.1	**31.6**
خانيونس (ن= 131)	76.1	41.2	24.7	7.9	59.3	45.1	58.4	**44.6**
رفح (ن= 76)	89.4	60.5	25.0	15.8	68.4	48.7	46.1	**50.5**
محافظات غزة (ن= 544)	**82.1**	**45.9**	**17.1**	**11.0**	**57.3**	**39.2**	**39.5**	**41.7**

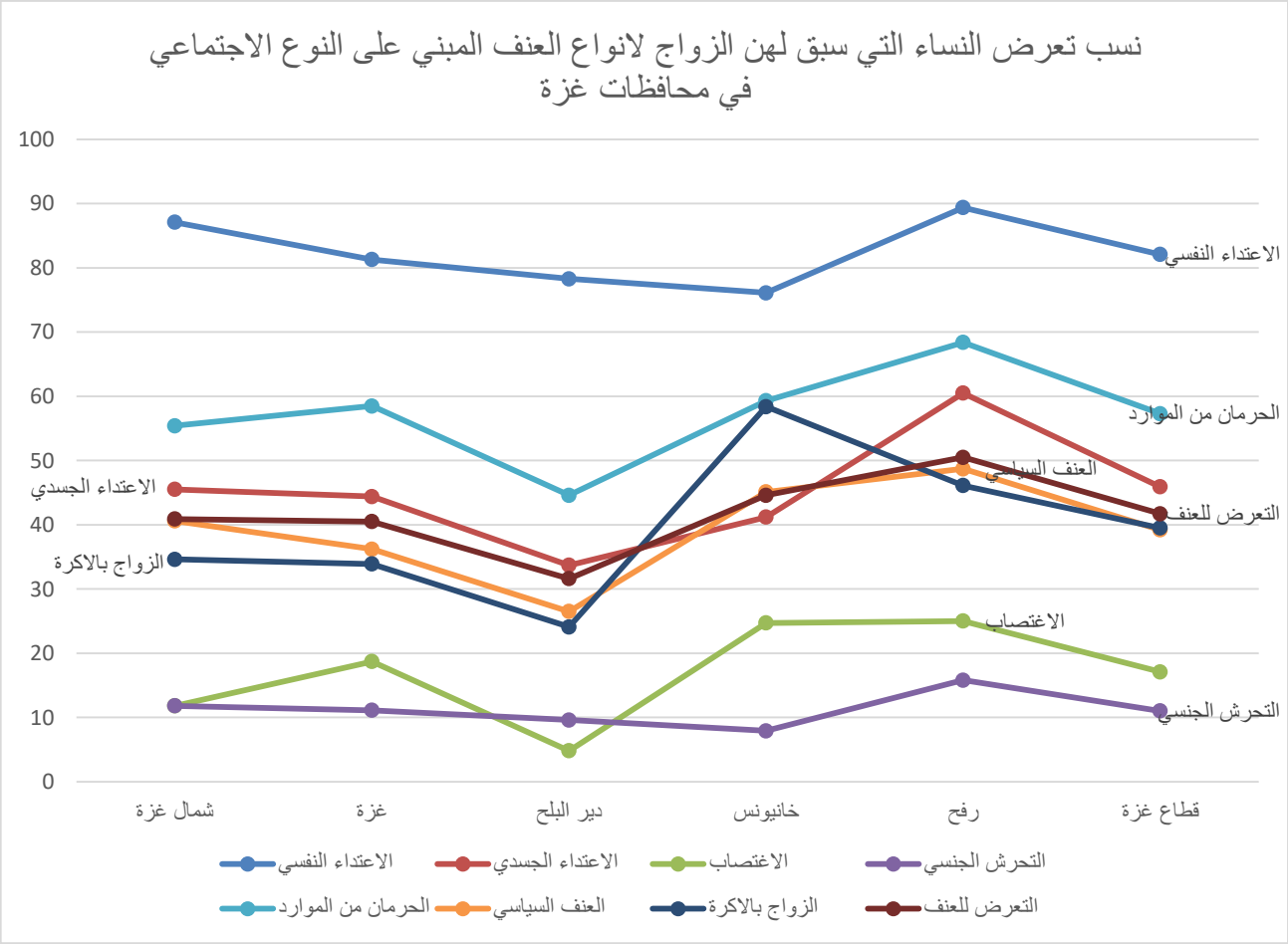

نلاحظ من الجدول أن أعلى عنف تتعرض له النساء التي سبق لهن الزواج هي الاعتداءات النفسية بنسبة (82.1%)، وأن التحرش الجنسي هو الأقل ممارسة ضدها بنسبة (11.0%). كما نلاحظ ان النساء التي سبق لهن الزواج في محافظة رفح هن الأكثر تعرض للعنف كدرجة كلية بنسبة (50.5%) من العينة، وأكثر تعرض للاعتداءات النفسية بنسبة (89.4%)، والاعتداء الجسدي بنسبة (60.5%)، وكذلك للاعتداءات الجنسية بنسبة (15.8%)، والعنف السياسي بنسبة (48.7%)، بينما النساء في محافظة خانيونس فهن أكثر تعرض لعنف الزواج بالإكراه بنسبة (58.4%).

مستوى تعرض النساء والفتيات التي لم يسبق لهن الزواج للعنف وفق محافظات محافظات غزة، فيبينه جدول (6)

جدول (6): نسبة النساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج في محافظات غزة وتعرضن لأنواع محددة من العنف من قبل أحد أفراد الاسرة او غرباء خلال العام المنصرم حسب كل محافظة.

المحافظة	الاوزان النسبية لأشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي للنساء التي لم يسبق لهن الزواج						
	الاعتداء النفسي	الاعتداء الجسدي	الاعتداء الجنسي (الاغتصاب)	التحرش الجنسي	الحرمان من الموارد	العنف السياسي	التعرض للعنف
شمال غزة (ن= 41)	44.8	34.1	0.0	12.1	33.4	26.8	**25.2**
غزة (ن= 67)	31.3	31.3	0.0	7.5	45.5	25.3	**23.4**
دير البلح (ن= 32)	45.8	31.2	0.0	12.5	16.7	12.5	**19.7**
خانيونس (ن= 44)	35.2	22.7	2.2	11.4	30.0	15.9	**19.5**
رفح (ن= 30)	48.9	33.4	3.3	16.7	18.4	23.3	**24.0**
محافظات غزة (ن= 214)	**43.9**	**30.3**	**0.9**	**11.2**	**27.5**	**21.5**	**22.5**

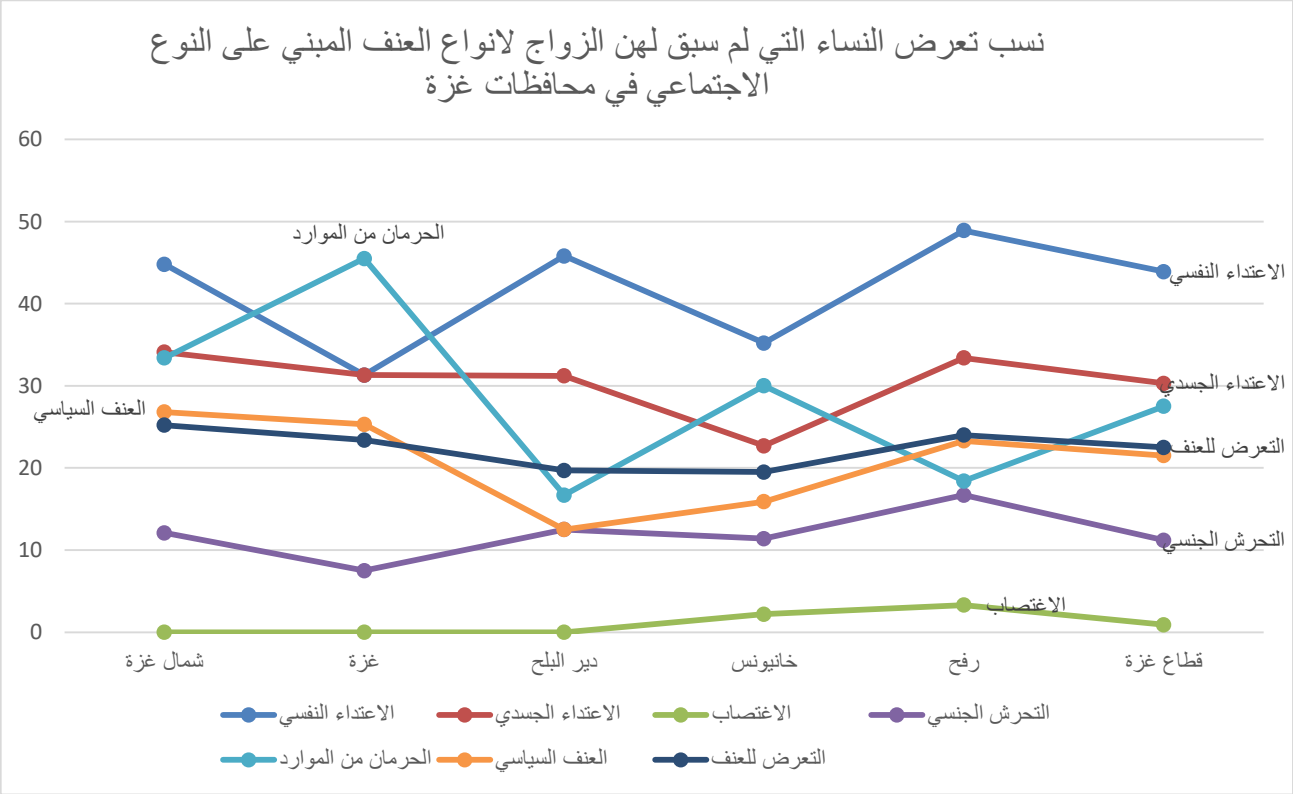

نلاحظ من الجدول أن أعلى عنف تتعرض له النساء التي لم يسبق لهن الزواج هو الاعتداءات النفسية/ الوجدانية بنسبة (43.9%)، وأن التحرش الجنسي هو الأقل ممارسة ضد المرأة بنسبة (11.2%). وأن النساء والفتيات بمحافظة شمال غزة هن الأكثر تعرض للعنف كدرجة كلية (25.2%)، وأكثر تعرض للاعتداءات الجسدية (34.1%) والعنف السياسي (26.8%)، بينما النساء في محافظة غزة هن الأكثر تعرض للحرمان من الموارد والفرص (45.5%)، في حين كانت النساء في محافظة رفح أكثر تعرض للاعتداءات الجنسية (16.7%)، والاعتداءات النفسية (48.9%).

ولبيان الخصائص الديمغرافية للنساء ضحايا العنف حسب الاعتداءات العنفية ضد المرأة من الزوج أو أحد أفراد الاسرة، تمت معاجلة البيانات لتحديد الإختلافات بين الفئات العمرية والمستويات التعليمية والحالة العملية للنساء والفتيات التي يتعرضن للعنف، وفق ما توضحه الجداول التالية:

جدول (7): نسبة النساء اللواتي سبق لهن الزواج في محافظات غزة وتعرضن لأنواع محددة من العنف خلال العام المنصرم حسب فئاتهن العمرية.

الفئة العمرية	أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي للنساء التي سبق لهن الزواج						
	الاعتداء النفسي	الاعتداء الجسدي	الاعتداء الجنسي (الاغتصاب)	التحرش الجنسي	الحرمان من الموارد	العنف السياسي	تعرضن للعنف
من 18- 25 سنة (ن= 70)	75.7	47.1	18.5	12.9	55.7	32.8	**40.4**
من 25- 34 سنة (ن= 154)	84.4	53.2	9.1	11.6	53.2	33.1	**40.7**
من 35- 44 سنة (ن= 173)	86.1	44.9	20.2	14.4	60.7	49.7	**46.0**
من 45-54 سنة (ن= 106)	79.2	41.2	26.4	6.6	59.4	38.6	**41.9**
أكثر من55 سنة (ن= 41)	78.0	31.7	0.0	2.4	43.9	29.2	**30.8**

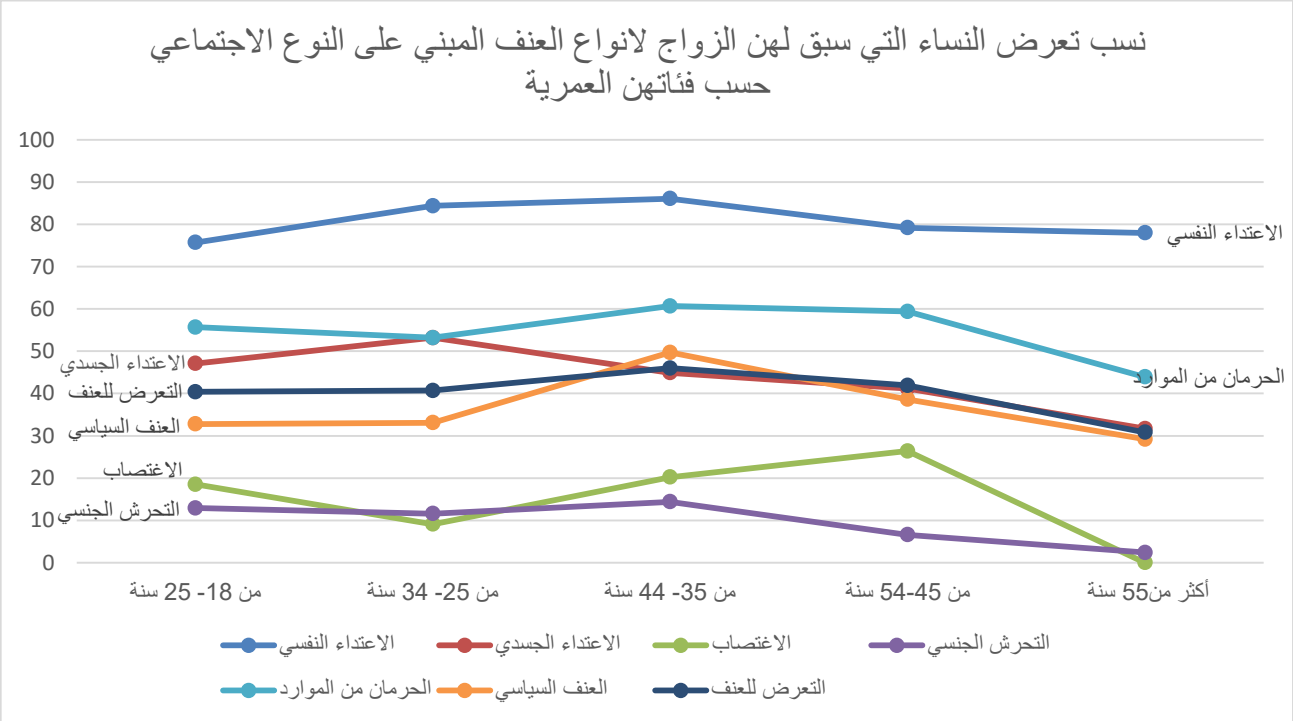

يبين الجدول (7) أن النساء التي سبق لهن الزواج وتتراوح أعمارهن بين (35- 44 سنة) هن الأكثر تعرض لممارسات العنف بشكل عام بنسبة مئوية (46.0%) وممارسات الاعتداءات النفسية والجنسية والحرمان من الموارد والفرص، بينما التي تتراوح اعمارهن بين (25- 34 سنة) هن الأكثر تعرض للاعتداءات الجسدية.

جدول (8): نسبة النساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج في محافظات غزة وتعرضن لأنواع محددة من العنف خلال العام المنصرم حسب فئاتهن العمرية.

العمر	أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي للنساء التي لم يسبق لهن الزواج						
	الاعتداء النفسي	الاعتداء الجسدي	الاعتداء الجنسي (الاغتصاب)	التحرش الجنسي	الحرمان من الموارد	العنف السياسي	تعرضن للعنف
من 18- 24 سنة (ن= 70)	40.3	32.3	1.4	10.7	23.7	20.1	**21.4**
من 25- 34 سنة (ن= 154)	53.2	28.9	0.0	14.5	32.3	27.4	**26.0**
من 35- 44 سنة (ن= 173)	66.6	24.9	0.5	0.0	66.7	16.7	**29.2**
من 45-54 سنة (ن= 106)	20.0	20.0	0.0	0.0	40.0	0.0	**13.3**
أكثر من55 سنة (ن= 41)	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	**0.0**

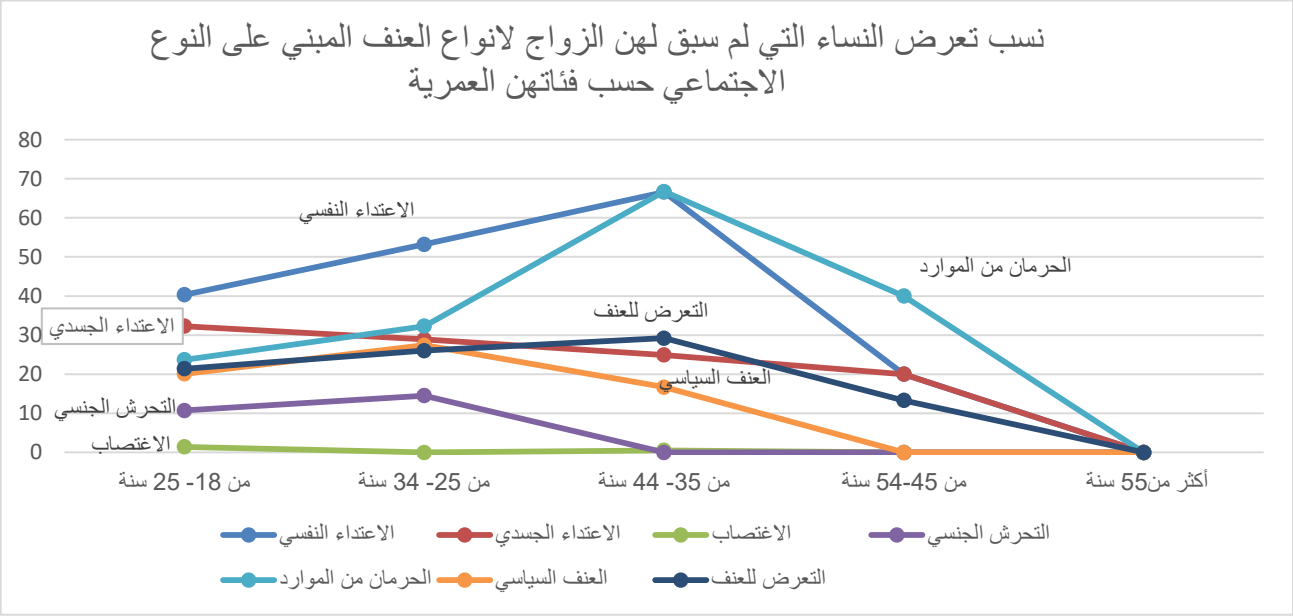

يبين الجدول (8) أن النساء التي لم يسبق لهن الزواج وتتراوح أعمارهن بين (35- 44 سنة) هن الأكثر تعرض لممارسات العنف بشكل عام بنسبة مئوية (29.2%) وممارسات الاعتداءات النفسية والحرمان من الموارد والفرص، بينما التي تتراوح اعمارهن بين (25- 34 سنة) هن الأكثر تعرض لتحرش جنسي، والعنف سياسي، بينما التي تتراوح أعمارهن من (18- 24 سنة) هن الأكثر تعرض للاعتداءات الجسدية والجنسية.

جدول (9): نسبة النساء اللواتي سبق لهن الزواج في محافظات غزة وتعرضن لأنواع محددة من العنف خلال العام المنصرم حسب مستوياتهم التعليمية

المستوى التعليمي	أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي للنساء التي سبق لهن الزواج						
	الاعتداء النفسي	الاعتداء الجسدي	الاعتداء الجنسي	التحرش الجنسي	الحرمان من الموارد	العنف السياسي	تعرضن للعنف
ابتدائي فأقل (ن= 99)	86.8	57.5	25.3	14.1	66.7	48.5	**49.8**
اعدادي (ن= 108)	81.5	56.6	24.3	9.3	65.7	47.6	**47.5**
ثانوي فأعلى (ن= 337)	81.1	39.2	12.5	10.4	51.9	33.2	**38.0**

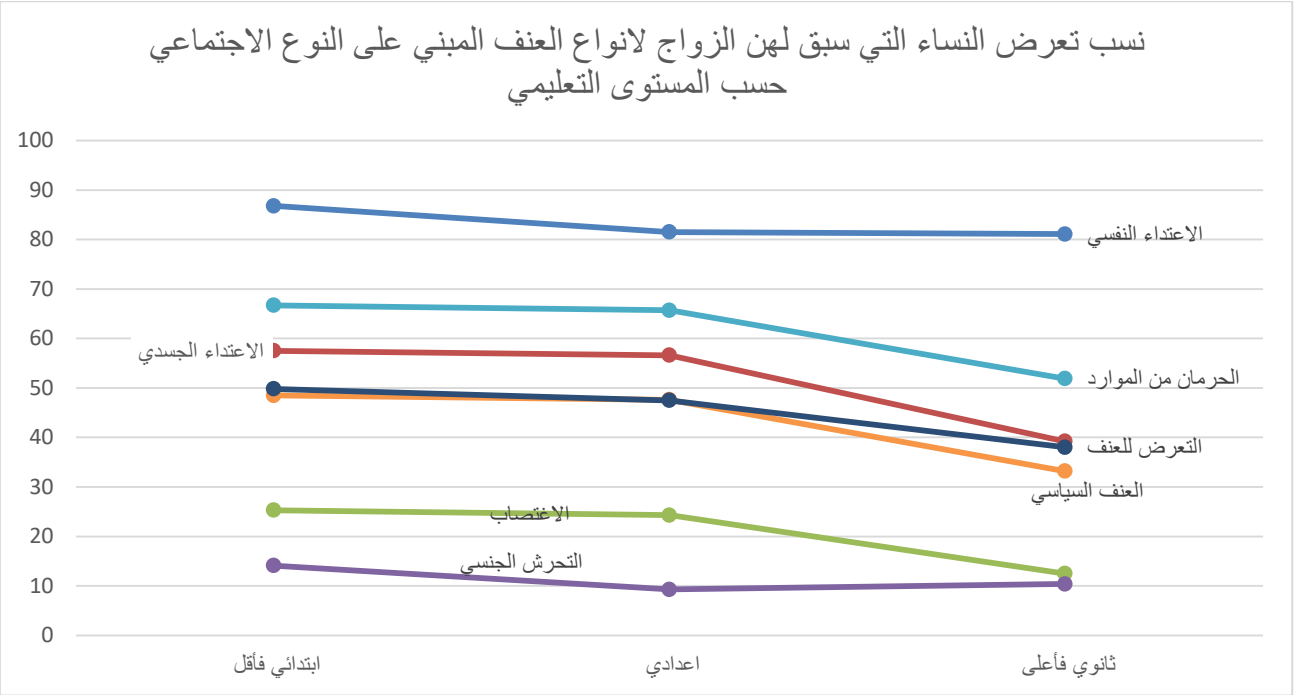

يبين الجدول (9)، أن النساء ذوي التعليم الإبتدائي وأقل هن أكثر تعرض للعنف كدرجة كلية (49.8%)، وأكثر تعرض لكافة أنواع العنف بنسب تتراوح ما بين (14.1% – 86.8%). مما يبين أن العنف يمارس أكثر على منخفضي التعليم للنساء التي سبق لهن الزواج

جدول (10): نسبة النساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج في محافظات غزة وتعرضن لأنواع محددة من العنف خلال العام المنصرم حسب مستوياتهم التعليمية

المستوى التعليمي	أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي للنساء التي لم يسبق لهن الزواج						
	الاعتداء النفسي	الاعتداء الجسدي	الاعتداء الجنسي	التحرش الجنسي	الحرمان من الموارد	العنف السياسي	تعرضن للعنف
ابتدائي فأقل (ن= 12)	58.3	49.9	8.3	16.6	41.7	25.0	**33.3**
اعدادي (ن= 11)	63.6	36.4	9.1	18.1	27.3	0.0	**25.7**
ثانوي فأعلى (ن= 191)	41.9	28.8	0.0	10.5	26.7	77.5	**30.9**

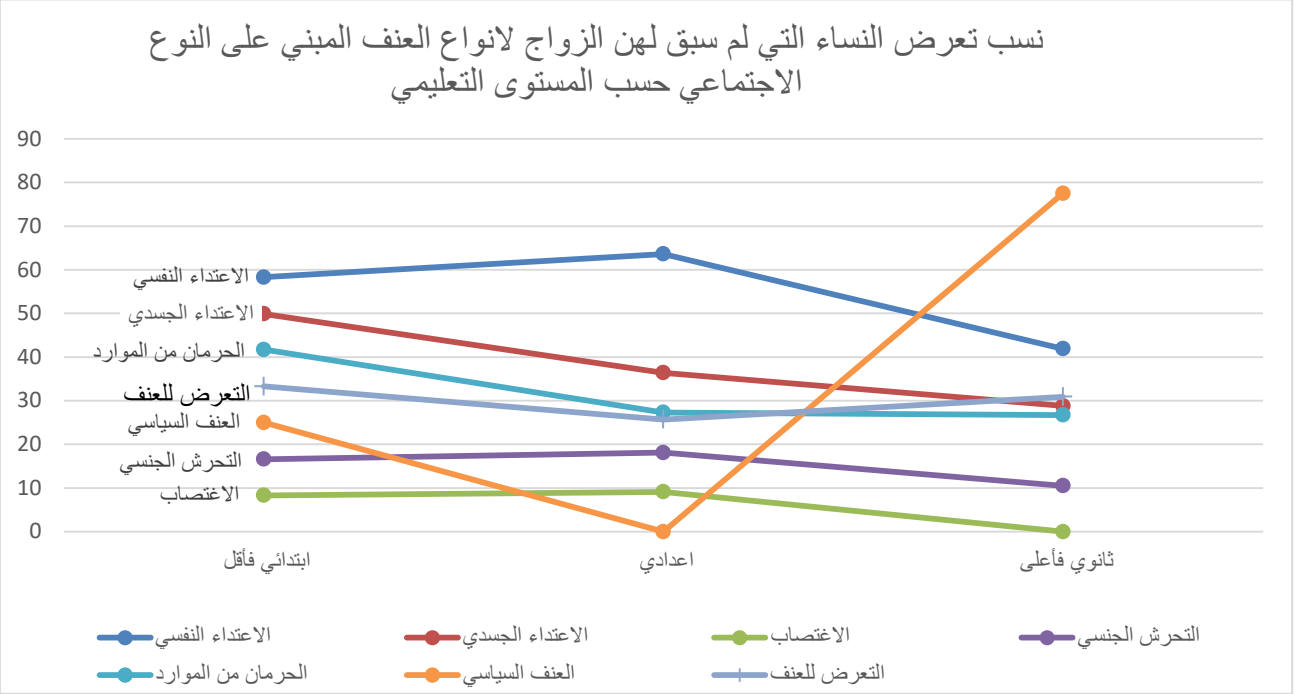

يبين الجدول (10)، أن النساء التي لم يسبق لهن الزواج ومن ذوي التعليم الابتدائي وأقل هن أكثر تعرض للعنف كدرجة كلية (33.3%)، وأكثر تعرض للاعتداءات الجسدية (49.9%)، والحرمان من الموارد والفرص والخدمات المتاحة (41.7%). بينما تعاني النساء ذوي التعليم المتوسط إعدادي من الإعتداءات النفسية (63.6%) والإعتداءات الجنسية (18.1%) أكثر من غيرهم، في حين أن النساء ذوات التعليم المرتفع أكثر تعرض للعنف السياسي من غيرهم بنسبة (77.5%)، وإنه كلما إرتفع المستوى التعليمي زادت الممارسات المعبرة عن العنف السياسي على النساء التي لم يسبق لهن الزواج.

جدول (11): نسبة النساء اللواتي سبق لهن الزواج في محافظات غزة وتعرضن لأنواع محددة من العنف خلال العام المنصرم حسب حالتهن العملية.

الحالة العملية	أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي للنساء التي سبق لهن الزواج						
	الاعتداء النفسي	الاعتداء الجسدي	الاعتداء الجنسي	التحرش الجنسي	الحرمان من الموارد	العنف السياسي	تعرضن للعنف
ربة منزل (ن= 431)	82.4	49.4	18.3	10.9	61.3	41.9	**44.0**
موظفة (ن= 72)	86.3	27.5	12.5	12.5	63.8	12.6	**35.8**
مهنية (ن= 20)	57.1	30.0	10.0	5.0	45.0	15.0	**27.0**
طالبة (ن= 21)	86.2	52.3	19.1	14.3	61.9	38.1	**45.3**

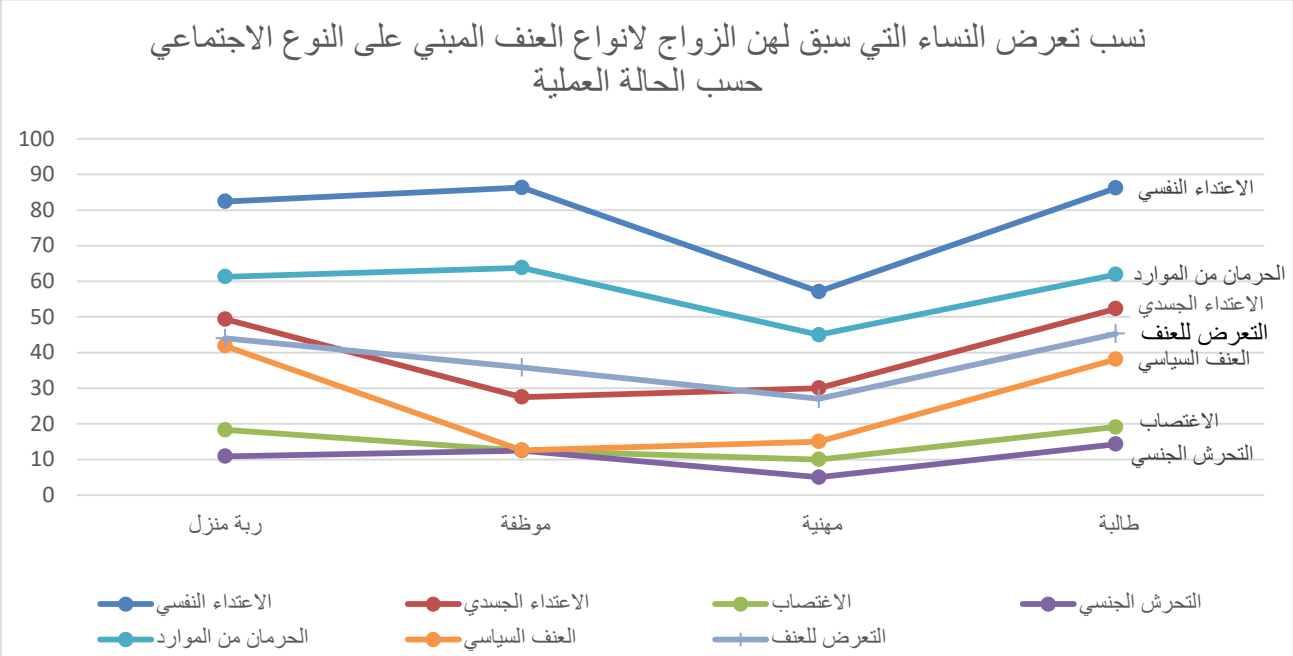

يوضح جدول (11)، أن الطالبات وربات البيوت من النساء التي سبق لهن الزواج هن أكثر تعرض للعنف كدرجة كلية من النساء العاملات، بينما النساء الموظفات هن أكثر تعرض للاعتداء النفسي بنسبة (86.3%)، وللحرمان من الفرص والموارد بنسبة (63.8%)، بينما ربات المنزل هن أكثر تعرض للعنف الجسدي (82.4%) والجنسي (18.3%) والسياسي (41.9%)، بينما الطالبات أكثر تعرض للتحرش الجنسي (14.3%).

جدول (12): نسبة النساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج في محافظات غزة وتعرضن لأنواع محددة من العنف خلال العام المنصرم حسب حالتهن العملية

الحالة العملية	أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي للنساء التي لم يسبق لهن الزواج						
	الاعتداء النفسي	الاعتداء الجسدي	الاعتداء الجنسي (الاغتصاب)	التحرش الجنسي	الحرمان من الموارد	العنف السياسي	تعرضن للعنف
ربة منزل (ن= 45)	62.2	46.7	4.7	13.3	35.6	20.0	**30.4**
موظفة (ن= 25)	36.0	24.0	0.0	16.0	16.0	16.0	**18.0**
مهنية (ن= 25)	56.0	20.0	0.0	16.0	32.0	28.0	**25.3**
طالبة (ن= 112)	36.6	29.5	0.0	8.1	25.9	22.3	**20.4**

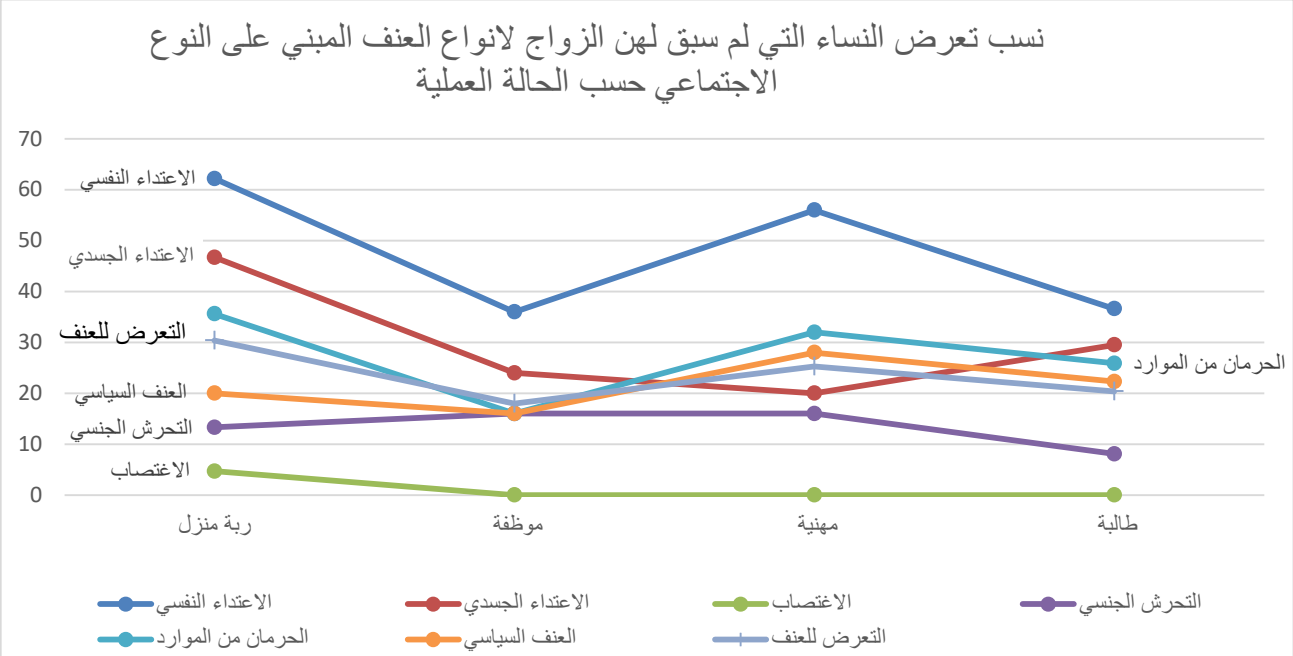

يوضح جدول (12)، أن ربات البيوت والمهنيات من النساء التي لم يسبق لهن الزواج هن أكثر تعرض للعنف كدرجة كلية من النساء الموظفات والطالبات، بينما النساء العاملات هن أكثر تعرض للتحرش الجنسي بنسبة (16.0%)، في حين أن النساء المهنيات هن أكثر تعرض للعنف السياسي (28.0%).

العنف لا يقتصر على منزل الزوج أو الاسرة بل يمتد إلى أماكن العمل والدراسة وتقديم الخدمات، كما يمتد ليشمل كافة نواحي إحتكاك النساء بالحياة اليومية، لذا تم توصيف للاماكن التي تتعرض فيها النساء والفتيات للاعتداءات النفسية والجسدية والتحرش الجنسي خلال أعمالهم اليومية، وفق ما يوضحه جدول (13):

جدول (13): نسبة النساء والفتيات اللواتي تعرضن لاحد ممارسات العنف خلال العام المنصرم من قبل اشخاص غير الزوج لمرة واحدة على الاقل حسب المكان ونوع العنف والمنطقة.

المكان	الإهانة والشتم	الاعتداء بالضرب	التحرش الجنسي
الشارع	8.3	1.9	3.2
أماكن التسوق	5.4	0.7	2.5
المواصلات	2.8	0.1	2.9
المعابر والمنافذ الحدودية	1.9	0.0	0.4
مكان تلقي الخدمات الصحية او الاجتماعية	5.2	0.1	0.2
المدرسة/الجامعة	1.4	0.2	0.3
أماكن العمل	6.8	0.1	0.5
أحد افراد الاسرة غير الزوج	10.4	4.7	1.8
المجموع	**41.2**	**7.8**	**11.8**

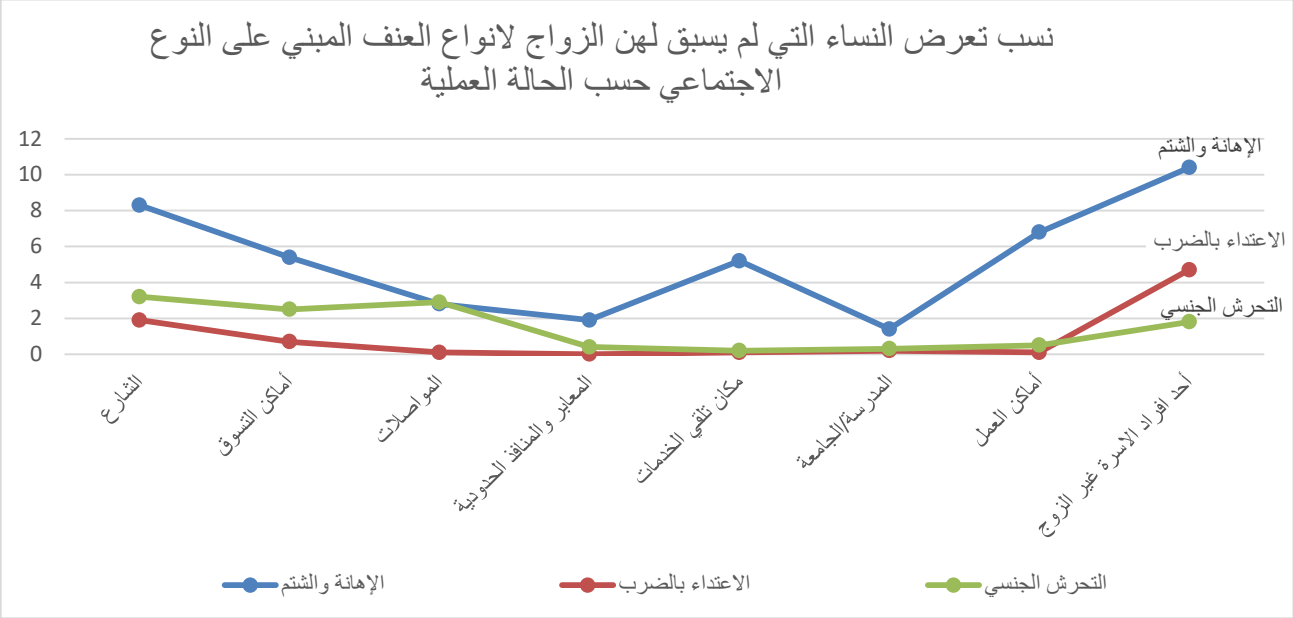

يوضح الجدول (13)، أن (41.2%) من الفتيات والنساء تتعرض للإهانة والشتم في حياتها اليومية، وأن أكثر الأماكن التي يُمارس عليها فيه هذا العنف هو داخل المنزل من أحد افراد الاسرة بنسبة (10.4%)، والشارع العام بنسبة (8.3%)، ثم أماكن العمل بنسبة (6.8%)، ثم أماكن تلقي الخدمات الصحية والاجتماعية بنسبة (5.4%)، بينما تتعرض (7.8%) منهن إلى الإعتداء بالضرب داخل المنزل بنسبة (4.7%) والشارع بنسبة (1.9%)، في حين تتعرض (11.8%) منهن للتحرش الجنسي حيث تتعرض بالشارع بنسبة (3.2%) أما في المنزل بنسبة (1.8%).

2-5 الأسباب التي تؤدي الى تعرض النساء والفتيات للعنف المبني على النوع الاجتماعي من وجهة نظر ضحايا العنف

بعد عقد مجموعات نقاش مركزة مع 154 سيدة من ضحايا العنف، والتي تم فيها إستثارة الأسباب المؤدية لتعرضهن للعنف، تم الوصول إلى مجموعة كبيرة من الأسباب، والتي تم صياغتهم في إستمارة كمية تهدف إلى تحديد الأوزان النسبية لكل سبب من هذه الأسباب، وتم تطبيق هذه الاستمارة على 420 سيدة من الناجيات من العنف بكافة مناطق محافظات غزة (ملحق 2)، حيث يبين الجدول (15) الاوزان النسبية لكل سبب من أسباب ممارسة العنف.

جدول (15) المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري للأسباب المؤدية للعنف ضد المرأة

م	اسباب العنف ضد المرأة من وجهة نظر النساء المعنفات	المتوسط الحسابي	انحراف معياري	المستوى
.1	الحصار على غزة	4.06	1.29	مرتفع
.2	فقر الاسرة	3.91	1.22	مرتفع
.3	الحروب المتكررة	3.89	1.30	مرتفع
.4	ضعف الوازع الديني لدى الطرفين	3.75	1.35	مرتفع
.5	الزواج المبكر	3.73	1.36	مرتفع
.6	انمحافظات التيار الكهربائي	3.70	1.47	مرتفع
.7	بطالة الزوج أو معيل الاسرة.	3.70	1.36	مرتفع
.8	ضعف انفاذ القانون بالقضايا المتعلقة بالعنف ضد المرأة	3.70	1.22	مرتفع
.9	كثرة تعاطي العقاقير المهدئة وخصوصا الترمادول	3.70	1.38	مرتفع
.10	سوء العلاقات الاسرية والعائلية	3.67	1.24	مرتفع
.11	فقدان لغة الحوار الاسري	3.67	1.25	مرتفع
.12	ضعف شخصية المعنَّفة	3.64	1.30	مرتفع
.13	ضيق الافق حول حلول بالمستقبل القريب لغزة	3.63	1.31	مرتفع
.14	فساد اخلاق الزوج	3.61	1.40	مرتفع
.15	التوتر المجتمعي وزيادة الاعباء على الاسر	3.59	1.32	متوسط
.16	رغبات السيطرة والتحكم لدى أحد الطرفين	3.59	1.32	متوسط
.17	المشكلات النفسية لدى الزوج	3.59	1.35	متوسط
.18	القصور في التشريعات القانونية الخاصة بسفاح القربى	3.58	1.29	متوسط
.19	وجود عدد كبير من الموظفين لا يمارسون اعمالهم بسبب الانقسام	3.58	1.42	متوسط
.20	السحر والشعوذة	3.54	1.51	متوسط
.21	فقدان الحق بالحياة في المجتمع	3.54	1.29	متوسط
.22	ضعف الوعي بدور الذكر والانثى داخل الاسرة	3.53	1.22	متوسط
.23	تسلط الحماة داخل البيت	3.51	1.49	متوسط
.24	ضعف القيم الأخلاقية	3.51	1.41	متوسط
.25	ضعف قدرات المجتمع المحلي في الحد من العنف	3.51	1.28	متوسط
.26	التحريض من قبل الاهل	3.50	1.31	متوسط
.27	ثقافة التمييز بين الذكر والانثى داخل المنزل وبالمجتمع بشكل عام.	3.50	1.29	متوسط
.28	عدم تكافؤ التعليم بين الزوجين	3.49	1.35	متوسط
.29	الضغوط النفسية الناتجة عن الامراض المزمنة	3.48	1.38	متوسط
.30	بخل الزوج	3.47	1.45	متوسط
.31	عدم الانجاب	3.47	1.36	متوسط

م	اسباب العنف ضد المرأة من وجهة نظر النساء المعنفات	المتوسط الحسابي	انحراف معياري	المستوى
.32	القصور في التشريعات القانونية بقضايا المتاع	3.47	1.37	متوسط
.33	هجرة الأزواج	3.45	1.42	متوسط
.34	انتشار العنف المتطرف بين شرائح المجتمع.	3.44	1.42	متوسط
.35	حالة الانغلاق الفكري لدى المجتمع بمحافظات غزة	3.43	1.37	متوسط
.36	المشاكل الجنسية لدى الرجل	3.43	1.41	متوسط
.37	التربية الاسرية الخاصة بتعزيز المجتمع الذكوري	3.42	1.39	متوسط
.38	النظرة الدونية للأنثى بالمجتمع	3.41	1.36	متوسط
.39	ضعف الثقافة الجنسية لدى المراهقات	3.38	1.33	متوسط
.40	غياب الزوج عن المنزل	3.38	1.34	متوسط
.41	مرض احد الزوجين بمرض مزمن	3.35	1.42	متوسط
.42	فرق السن بين الأزواج	3.34	1.33	متوسط
.43	عدم تلبية احتياجات الزوج الجنسية	3.33	1.33	متوسط
.44	الشذوذ الجنسي	3.31	1.37	متوسط
.45	الاضطرابات النفسية لدى احد افراد الاسرة	3.29	1.33	متوسط
.46	تدخلات الاهل والجيران	3.28	1.39	متوسط
.47	فقدان الامل من شفاء الزوجة	3.28	1.41	متوسط
.48	اعتبار التعنيف قضية اسرية خاصة	3.27	1.31	متوسط
.49	تعدد الزوجات	3.26	1.45	متوسط
.50	الانخفاض في تقدير الشخصية لدى الرجال من قبل انفسهم.	3.24	1.30	متوسط
.51	الانقسام السياسي	3.23	1.53	متوسط
.52	الجهل بمرض سرطان الثدي والرحم	3.17	1.43	متوسط
.53	توريث ثقافات التعنيف (التقبل- الممارسة)	3.13	1.36	متوسط
.54	لجوء السوريات الى غزة	3.11	1.47	متوسط
.55	إنجاب الاناث	3.10	1.41	متوسط
.56	تعنيف المجتمع للرجل	3.10	1.36	متوسط
.57	تشوه شكل جسد الانثى	3.02	1.47	متوسط
.58	الابناء او الاخوة والاخوات ذوي الاعاقة والمتخلفين عقليا بالمنزل	2.89	1.54	متوسط
.59	الاختلاط الغير منظم بأماكن العمل	2.87	1.25	متوسط

يبين الجدول (15)، أن أعلى عوامل في سلم الأسباب هي (14) سبب تمثلت في (5) محاور (الحالة السياسية الراهنة– قيم المجتمع ذات المرجعية الدينية– القيم الشخصية للرجل المعنف– عوامل ضعف شخصية الناجية من العنف– الإشكالات القانونية)، وسيم تناولهم بالتفصيل في البند (4– 5).

3-5 أساليب المواجهة التي تمارسها النساء والفتيات المعنفات في الحد من تعرضهن للعنف

بعد أن تم حصر الأساليب التي تستخدمها النساء والفتيات في التعامل مع ممارسات العنف ضدها، من خلال ورشات العمل والمجموعات البؤرية مع النساء الناجيات من العنف، تم إعداد إستمارة تشمل على 15 أسلوب، تم استقصاء آراء الناجيات حول إستخدامها إذا ما تعرضت لأي من الممارسات العنفية، حيث كانت النتائج كما يوضحها جدول (14)

جدول (14): نسب أساليب تعامل النساء والفتيات مع الممارسات العنفية من قبل الرجل موزعة حسب تصنيف مناطق محافظات غزة

أساليب التعامل مع الممارسات العنفية	المناطق المهمشة والحدودية	القرى	المخيمات	المدن
الصمت وعدم الإبلاغ عن الموقف	70.8	63.5	58.9	68.3
تجاهل المعنف وعدم تبادل الحديث معه لفترة محددة	64.2	50.1	59.5	57.8
الطلب من المعنف بالكف أو سيتم ابلاغ الجهات الحكومية أو الاسرية	30.1	47.0	56.3	51.2
ترك البيت والذهاب الى بيت الاهل أو الأقارب أو الاخوة	12.6	20.9	42.2	34.1
لم تترك البيت وتكلمت مع أحد افراد العائلة عن الامر	12.3	19.3	30.8	31.4
طلب المساعدة من أصدقاء الشخص المعنف	8.7	9.9	18.3	20.4
طلب الاستشارة أو الحماية من الزميلات أو الأصدقاء أو الجيران	4.4	5.4	10.2	13.2
توجهت الى مركز طبي او رعاية أولية لتلقي العلاج	1.4	1.8	8.2	2.8
طلبت المساعدة من أحد لجان العشائر بالمنطقة التي تسكنها.	1.2	9.5	10.1	8.4
طلب المساعدة من رجل دين بالمسجد القريب منها	0.7	2.1	2.7	2.2
طلبت المساعدة من شخصية عامة ذي مركز اجتماعي او سياسي	0.5	1.0	1.3	1.1
قدمت شكوى رسمية لمركز الشرطة	0.5	1.2	1.4	1.2
ذهبت الى مركز نسوي لطلب الاستشارة والمساعدة	0.3	0.7	2.9	1.5
رفعت قضية عبر محامي ضد المعنف	0.2	1.1	1.8	1.3
اتصلت بإحدى المؤسسات الناشطة بمناصرة المرأة لتلقي استشارة عبر الهاتف	0.1	0.2	0.4	0.4

يبين الجدول (14) أن النساء والفتيات بشكل عام يتفقن على أساليب المواجهة للعنف ضدهم، حيث أن الاغلب يستخدم الصمت عن العنف أو ترك المنزل أو طلب المساعدة من الأصدقاء أو الوجهاء، بينما يغيب عنها دور المؤسسات المجتمعية والقانونية عن أساليب تعامل النساء مع ممارسات العنف، الامر الذي يستحق إعادة النظر في الرسائل الإعلامية لهذه المؤسسات، ودور مؤسسات المجتمع المدني في الحد من العنف.

وبمقارنة النتائج مع نتائج مسح العنف للجهاز المركزي الاحصائي نلاحظ توافق ترتيب الممارسات بين العامين 2011- 2016، باستثناء المخيمات التي زادت فيها نسبة التوجه للمؤسسات الفاعلة والقانونية.

أما فيما يتعلق بالمناطق المهمشة فأغلب النساء التي يتعرضن للعنف يحافظن على الصمت أكثر مقارنة بالمناطق الأخرى، وأقل جداً في طلب المساعدة من المؤسسات.

5-4 تحليل الوضع المجتمعي القائم للعنف المبني على النوع الاجتماعي وانتهاكات حقوق المرأة من خلال المعارف ووجهات النظر والوعي والفهم التي ينتهجها المجتمع بقطاعاته المختلفة

يهدف تحليل الوضع المجتمعي لانتهاكات حقوق المرأة إلى بيان المخاطر الفردية والاسرية والمجتمعية المتعلقة بالفهم والوعي والمعتقدات التي تؤدي الى تعرض المرأة للعنف المبني على النوع الاجتماعي والصمت عنها من النساء والفتيات، حيث أظهرت النتائج في جدول (14) حول أساليب تعامل النساء والفتيات للعنف المبني على النوع الاجتماعي أن أكثر الأساليب شيوعاً لديهن بمختلف أماكن السكن وطبيعة متغيراتهن الديمغرافية هي الصمت وعدم الإبلاغ عن إنتهاك حقوقها، والتي يمكن أن تُعزى إلى عدة عوامل خطر تتعرض إليها النساء والفتيات تتعلق بشخصية النساء المعنفات وقيمهن. كما أظهرت نتائج جدول (15) حول أسباب تعرض المرأة للعنف المبني على النوع الاجتماعي، مجموعة من عوامل الخطر المتعلقة بالحالة السياسية، وقيم المجتمع والقيم الشخصية للرجل المعنف والاشكالات القانونية.

وفي إطار تحديد عوامل الخطر التي تؤدي الى تعرض النساء والفتيات لممارسات العنف المبني على النوع الاجتماعي من قبل الأزواج أو أحد افراد الاسرة، ومن خلال ورش العمل ومجموعات العمل المركزة واللقاءات مع النساء الناجيات من العنف والرجال مقترفي العنف والرجال من سن (20 -40 سنة)، وبالاستعانة بدلالات الأدب والتراث الاجتماعي المهتم بالعنف ضد المرأة، والجداول أعلاه، قد تبين أن عوامل الخطر تأتي في أربعة محاور، ويمكن إيجازها على النحو التالي:

5-4-1 عوامل الخطر الفردية التي تدفع بالنساء والفتيات الى الصمت عن العنف وانتهاك الحقوق

تم ترتيب عوامل الخطر وفق مستوى تكرارها لدي عينة النساء الناجيات من العنف بمجموعات النقاش المركزة، والتي أظهرت العوامل التالية:

- **خلفية المرأة الاجتماعية:** لعل الإناث من خلفية إجتماعية داعمة لسيطرة الرجل على المرأة، تلعب دوراً سلبياً في تمكين المرأة من إتخاذ قرارات حياتها التي تساعدها على أداء أدوارها الوظيفية بالحياة والدفاع عنها.
- **المصير المجهول فيما بعد إتخاذ قرار الانفصال عن مقترف العنف:** إن غياب الرؤية لدى النساء لطبيعة حياتهن بعد قرار الإنفصال من جهة وردود أفعال السياق الاجتماعي لهن من جهة أخرى تلعب دوراً أساسياً في صمت النساء، بالإضافة إلى النساء المتزوجات والمعيلات يلعب الأبناء دوراً إضافياً بممارسة الضغوط الأخلاقية على الأم بالصمت عن الممارسات العنفية خوفاً على مستقبلهم.
- **ضعف عناصر الحماية الاسرية:** إن فقدان الشعور بالأمن المجتمعي والأُسري في ظل مجتمع مضطرب غير قادر على تأمين عناصر الحماية للمرأة عبر إجراءات حاسمة في تلقي المعنف عقوبات رادعة ضمن رسالة "رفض العنف بكافة أشكاله ومهما تنوعت أسبابه"، بالإضافة إلى أن البعض من النساء والفتيات يفتقدن إلى الدور الأسري الفاعل في محاسبة المعنف وخصوصاً إذا كان أحد أفراد الأسرة.

- **وصمة الطلاق المجتمعي:** في ظل الأعراف السائدة بالمجتمع الفلسطيني، ومن خلال نظرة المجتمع الى المطلقات نظرة سلبية، يدفع هذا بدورة الأهل إلى زيادة الأعباء النفسية القمعية على بناتهن المطلقات، كما تتوقع المرأة أنها ستجلب العار للأهل، وقد تكون حجر العثرة في طريق الأخوات التي لم يتزوجن بعد.
- **ضعف الشخصية وقدرات التواصل:** النساء والفتيات من مستويات تعليمية وثقافية منخفضة يفتقدن إلى روح الإستقلالية "المقصود هنا ليس الإنفصال عن السياق بقدر التمتع بوجهة نظر مستقلة منسجمة مع الواقع" ويشعرن بالتبعية للرجل كعنصر أمان لهن، فإيمانهن بأن دورهن ينحصر في إيفاء متطلبات الذكر دون التفكير بأدوارهن الإنتاجية والمجتمعية والسياسية يفقدهن الرؤية في آليات رفض ممارسات العنف ضدهن وإنتهاك حقوقهن، وكذلك لعدم وجود مراكز نسوية شرطية خاصة تشتكي عبرها المرأة بدل من أن تذهب لمركز الشرطة .
- **العمل خارج المنزل ثانوي:** إن قناعة المرأة بعملها الإنتاجي والمجتمعي خارج أسوار المنزل هو مجرد عمل ثانوي لا يُغني عن إيفاء متطلبات المنزل كما هو للمرأة غير العاملة، يساعد على صمتها عن السلوكيات القائمة على العنف ضدها، والمتعلقة بمصدر الدخل والتصرف بالأموال والتقصير بواجبات الزوج ومتطلباته.
- **ضعف العقوبات ضد مقترفي العنف:** لعل هذا العامل من العوامل الدافعة بقوة إلى صمت المرأة عن الممارسات العنفية بحقها، وخصوصا فيما يتعلق بقضايا سفاح القربى والتحرش الجنسي، (أنظر عوامل الخطر القانونية).
- **ضعف تقديم الخدمات الإستشارية:** إن صمت الإناث عن العنف التي يتعرضن لهن، قد يكون ناتج عن قناعتهن بعدم فعالية الدور الإستشاري للمؤسسات المهتمة بمناصرة المرأة، وذلك لضعف الرسائل التوعوية والخدمات المقدمة وكذلك ضعف الوصول للسيدات والفتيات الناجيات من العنف. (انظر تقييم الخدمات المجتمعية).
- **عدم الالمام باستراتيجيات مواجهة العنف:** حيث أن أغلب النساء تتعامل بالصمت عن العنف أو إعلام الوالدين، ولا يمتلكن وسائل ومقومات إستخدام باقي الإستراتيجيات لعوائق مجتمعية وشخصية، وتظهر هذه الفجوة بقوة عندما يكون العنف الموجهة للمرأة من أحد أفراد الأسرة.
- **الوسطاء بالغالب ذكور قيمهم من أعراف المجتمع:** لعل من عوامل الخطر الأخرى أن جميع الوسطاء المجتمعيين أو القانونيين في حل النزاعات وإعادة الحقوق هم بالأغلب من الذكور تحكمهم قيم وثقافات مجتمعية تربوا عليها، مما يجعل الحلول المجتمعية دائما منقوصة وغير مرضية للمرأة، كما أنها حلول مؤقته يمكن أن تعود دائرة العنف مرة أخرى. (انظر عوامل الخطر المجتمعية).
- **إستمرارية دوامة العنف:** تؤمن كتير من النساء أن العنف الذي يتعرضن له لا يمكن أن يتوقف، وإن توقف فهو لبعض الوقت ولا يمكن إنهائه من حياتها اليومية، وذلك ناتج عن أن المجتمع قائم على مبدأ السيطرة والقوة بين الذكر والانثى، إلا إذا تم الفصل بين الطرفين، وحينها أيضا سيتم الانتقال من شكل عنف الزوج أو أحد أفراد الاسرة إلى عنف المجتمع الذي يرفض إنفصال المرأة عن سياقها.
- **معايشة حالات من العنف بين الوالدين:** وهذا العامل يختلف عن عامل الخلفية الاجتماعية فهناك نهدف الى عامل سيطرة الذكر بالمنزل وهنا نهدف الى عامل النزاع بين الذكر والانثى، وهذا العامل يجعل من التنشئة الاجتماعية داخل المنزل تنشئة مضطربة قائمة على النزاع، كما تسقط على الانثى أن التعرض للعنف هو أمر طبيعي قائم بكل الاسر.

- **الأفكار والمعتقدات التي تتربى عليها المرأة بصغرها:** ينتشر بالمجتمع الفلسطيني ثقافة توجيه الام للبنت الطفلة بأنها يجب أن تكون تبعية لزوجها وإن مكانها المنزل وراحة زوجها، وإن إخوتها الذكور أصحاب الحق بالتحكم بمصيرها ورسم حياتها، وهي نفس الدائرة التي ترتبت عليها الام مسبقاً، مما يضعف قدرات الأنثى بمواجهة السيطرة الذكورية على واقع الحياة الاسرية.
- **المرض الجسمي والنفسي:** لعل تعرض المرأة لأي مشكلة صحية أو نفسية تشعرها بالنقص في أداء دورها الوظيفي بالحياة، مما يدفعها إلى قبول وتقبل العنف الذي يمارس عليها.

بملخص عوامل الخطر القائمة على العنف المبني على النوع الاجتماعي التي تقع على النساء والفتيات والمتعلقة بقيمهن وآرائهم ومعتقداتهن وممارساتهن، وتجل دورهن سلبياً في مواجهة السلوكيات العنفية، نجد أن جميعها قائم على مجموعة القيم والعادات والموروثات الثقافية من جهة، ومن طبيعة الحياة وخبرات النساء من جهة أخرى، مما يستدعي التغيير على أكثر من جانب، والذي يحتاج الى زمن ليس بالقصير للوصول الى تغيير في إستراتيجيات المواجهة ضد العنف المبني على النوع الاجتماعي.

2-4-5 عوامل الخطر الفردية المرتبطة بمقترفي جرائم العنف ضد المرأة وانتهاك حقوقها

- **الثقافة الذكورية:** لعل مفهوم الهيمنة والاستبداد للرجل على المرأة ومفهوم القوة والسيطرة التي يعززها المجتمع لدى الذكور، يساعد الرجل على الإساءة للمرأة تحت مظلة العادات والتقاليد، كما يتربى الرجل منذ الطفولة على التمييز بينه وبين أخواته البنات، فهو صاحب الحق في أن يُخدم وتُنفذ متطلباته بشكل أفضل من الإناث، وصاحب الحق في فرض السيطرة على أخواته وإجبارهن على تنفيذ كل رغباته التي يقبل بها الوالدين.
- **اضطراب الشخصية المعادية للمجتمع:** في لقائنا مع مقترفي العنف ضد المرأة بسجن غزة المركزي (7 متهمين)، وبتنفيذ استخبار إضطراب الشخصية المعادية للمجتمع، تبين أنهم بالغالب يتسمون بهذه المشكلة النفسية، والتي تعبر عن إختلال بطرق التفكير وإدراك المواقف والاتصال بالآخرين، وعدم القدرة على تقييم الصواب من الخطأ المنطقي، وكثراً ما يتجاهلون رغبات ومشاعر الآخرين، ويميلون إلى التعدي عليها، بالإضافة إلى إنتهاكهم لحقوق المرأة ومعاملتهم بقسوة ولامبالاة، كما يتسمون بالكذب والتهور والعنف الحاد وإنتهاك القوانين، ولا يستطيع الوصول الى مرحلة الندم الحقيقية، وهم بالغالب غير قادرين على إنجاز المسؤوليات الأسرية.
- **تناول العقاقير والمواد المخدرة:** من نتائج مناقشات ضحايا العنف أن أكثر من 87% من أزواجهن أو مقترفي العنف ضدهن يعاطوا عقار الترمادول أو عقار لاريكا، ولعل تعاطي المواد المخدرة بغض النظر عن ماهيتها يدفع الرجال إلى إرتكاب أشكال متنوعة من العنف منها العنف الجنسي بالسرير، والعنف الجسدي في حال انقطاع العقار عنه، كعرض من أعراض الإنسحاب، كما تُفقد المخدرات الكيمائية قدرة الرجال العقلية على ضبط إنفعالاتهم وتخرجها بشكل حاد.
- **التعرض للتعنيف للإيذاء بمرحلة الطفولة:** 4 من أصل 7 معنفين بسجن غزة المركزي تعرضوا للتحرش الجنسي بطفولتهن، و6 منهم كانوا يتعرضوا للضرب المبرح من الأب، والذي كان أحد الأسباب المباشرة في إرتكابهم جرائم العنف، نظراً لتفاقم الوضع النفسي لديهم وعدم تمتعهم بالصحة النفسية الواجبة عن التنشئة الاجتماعية السليمة.

- **تعنيف المجتمع للرجل:** أفادت مجموعات النقاش مع الرجال من سن (20- 40 سنة)، أن الرجال بمحافظات غزة تعرضوا للكثير من الممارسات التي تنتهك حقوقهم، لعل أبرزها الاعتداءات الإسرائيلية والانقسام السياسي وفقدان العمل وضعف الحالة الإقتصادية وإنسداد الأفق السياسي ومشاكل الكهرباء وقمع الحريات ومنع السفر، حتى أن البعض أشار إلى أن الرجال بغزة فقدوا حق الحياة، الذي بدورة خلق مجتمع مليء بالضغوط النفسية تزيد عن حجم الإطاقة الإنفعالية لدى المجتمع، مما دفع بالرجال إلى ردود أفعال تجاه الحلقات الأضعف بالمجتمع وهن الزوجات أو الأبناء لتفريغ العبء النفسي عليهم بصور متنوعة من العنف.
- **تدني المستوى التعليمي:** أشارت نتائج المسح لعدد 758 من النساء والفتيات بمحافظات غزة، أن من أهم معالم مقترفي العنف هو انخفاض المستوى التعليمي "اقل من اعدادي" بنسبة 68.2%، بينما كانت نسبة مقترفي العنف الجنسي من هذه الفئة (84.1%)، في حين كانت نسبهم منخفضة مقارنة مع فئة تعليم ثانوي فأعلى في ممارسات العنف النفسي بنسبة 42.5%.
- **المعتقدات الخاصة بشرف العائلة:** من أبرز عوامل الخطر التي تدفع بالرجل إلى إرتكاب جرائم العنف ضد النساء هو ما يسمى بالشرف، ولم تستطيع الدارسة الحالة جمع بيانات أكثر لهذه الحالات إلا من خلال 2 من الأشخاص مقترفي العنف على خلفية شرف، حيث بينوا أنهم أُجبروا من الأهل والعادات والتقاليد على إرتكاب هذه الجريمة، وأنهم غير نادمين عليها، كما يعتقدون أنه لا يجب حبسهم على هذه الخلفية.
- **إفتقاد عناصر الأمن والأمان المجتمعي:** أفادت مجموعات النقاش للشباب (20- 40 سنة) أن المجتمع أصبح يفتقد لعناصر الآمان للفتيات، مما دفع بالأهالي والأزواج إلى فرض القيود على حركة النساء والفتيات، الأمر الذي يظهر بشكله النهائي بإنتهاك لحقوقهن وممارسة سلوكيات الحرمان.
- **الفهم المغلوط للتراث الديني:** أفادت مجموعة الشباب أن هناك فهما مغلوطاً لتعاليم الدين الإسلامي وخصوصاً بانتقاص حقوقهن فيما يتعلق في (الضرب- الهجر- الشهادة الناقصة- المرأة عورة- الاختلاط حرام- مسجد المرأة بيتها- خلقت المرأة للبيت- طاعة الزوجة للزوج - تعدد الزوجات- الميراث المنقوص عن الرجل)، مما يدفع بالرجال إلى ممارسة أنواع متعددة من العنف تحت مظلة الدين.
- **ضعف انفاذ القانون:** يتجلى هذا العامل بقوة في قضايا إرتكاب جرائم سفاح القربي ضد النساء والفتيات، كما يكمن فحوى الخطر بالجرائم على خلفية الشرف، هذا بالإضافة إلى أن التراث المجتمعي يحد من قدرة المرأة على الإستعانة بالمحاكم في قضايا العنف الأسري (انظر عوامل الخطر القانونية).
- **ضعف قدرات التواصل بين الجنسين:** هذا الخطر يشترك فيه مقترفي العنف وضحايا العنف، إلا أن القاعدة بالعنف "العنف مرفوض مهما تعددت الأسباب وتنوعت"، مما يجعل العبء بالعنف يقع على الرجل بتحمل المسؤولية في ضرورة أن يتمكن من القنوات المنطقية في التواصل وإدارة الحديث الهادف إلى تسوية النزاعات بعيداً عن إستخدام العنف.
- **عدم وعي الرجال بحقوق وواجبات الإناث من منظور النوع الاجتماعي:** وجدنا هذا العامل بقوة لدي الشباب التي تم استهدافهم بمجموعات العمل المركز وحتى رجال الإصلاح والقيادات الشبابية، كما أفادت اللقاءات مع 3 من القضاه الشرعيين أن أغلب قضايا العنف المنظور فيها بالمحاكم يمكن أن تُرد إلى ضعف مفاهيم النوع الإجتماعي عند الرجال.

بملخص عوامل الخطر الكامنة وراء إقتراف العنف ضد المرأة، لاحظنا إنها تعتمد على الفهم المغلوط والضعيف لمفاهيم النوع الاجتماعي من منظور ديني وقانوني وإجتماعي، كما تعتمد على بعض الخصائص النفسية والشخصية لمقترفي العنف، وتتجلى عوامل الخطر في مبدأ "المُعنَف يُعنِف"، وأن دائرة العنف قائمة على فكرة السيطرة والتحكم وفرض القوة من الشخص الذي يمتلك ذلك، وعادة من الثقافة الذكورية التي تعطي الرجل صلاحية فرض آرائه وأفكاره على المرأة، وبالتالي فإن الرجل هو الذي يتحكم في مسار حياته وحياة المحيطين به كالزوجة والأخوات والأطفال.

3-4-5 عوامل الخطر المجتمعية التي تؤدي الى ممارسة العنف ضد المرأة

نهدف هنا إلى بيان المعتقدات والقيم والمعايير الإجتماعية ذات العلاقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي وإنتهاكات حقوق المرأة، حيث يمكن وصفها من خلال مجموعات النقاش المركزة مع ضحايا العنف ولجان الإصلاح والقادة المجتمعيين بالآتي:

تباين الدور الوظيفي للمرأة: لعل أبرز عوامل الخطر التي تحتاج إلى مزيد من الإستعراض هي التباين في إعتماد الدور الوظيفي بالحياة للمرأة، حيث أن الأدوار بين الرجل والمرأة في المجتمع الفلسطيني وبمحافظات غزة بشكل خاص، تحمل الكثير من التمييز، فقد ركزت العقلية الذكورية المهيمنة في مواقع صنع القرار لفترة طويلة على ترسيخ فكرة الأدوار التقليدية للمرأة بل وإعتبارها قيماً ثابتة وبديهية ليس في ذهنية الرجل فقط بل وأيضا في ذهنية المرأة ذاتها، غير أن التغييرات التي طرأت على الواقع الإجتماعي عبر تصحيح الصورة النمطية التي تكرست لفترة طويلة عنها، لم تظهر نتائجها بالشكل الكافِ وتبقى الأدوار من وجهة نظر المجتمع على النحو التالي:

- **الدور الإنجابي:** ويحظى الدور الإنجابي بأهمية حاسمة لا غنى عنها لبقاء النوع البشري، ومع ذلك فمن النادر إعتباره عملاً حقيقياً، كما تنحصر مسؤوليته بصورة كاملة بالنساء والفتيات حيث ترتكز تربية البنت منذ إستقبالها عند الولادة على تحضيرها لتأدية هذا الدور، ويتم تنشئتها على تفهم وضعها الإجتماعي الأساسي باعتبارها زوجة وأم.
- **الدور الانتاجي:** في العادة يكون عمل النساء الإنتاجي أقل وضوحاً وأقل أهمية من عمل الرجال، وذلك إنطلاقاً من تعريف العمل الانتاجي بأنه (سلع، خدمات، تجارة)، حيث يتم إنكار دور المرأة الانتاجي والذي قد لا يكون مأجوراً (العمل في محيط الأسرة والاستثمار العائلي).
- **الدور المجتمعي:** عادة ما تكون نسبة مساهمة النساء في هذا الدور أعلى وخاصة في المدن، حيث تلجأ النساء لهذا الدور لتحقيق ذاتها خصوصاً إذا لم تكن غير مشاركة بالدور الإنتاجي، ويعتمد هذا الدور على المورث الثقافي للأسرة، ومدى إنخراط الاسرة بالعمل المجتمعي.
- **الدور السياسي:** عادة ما ينفرد الرجال بهذا الدور على إعتبار أن الرجل هو الأقوى والعقلاني، ودور النساء السياسي هامشياً بسبب ضغوطات المجتمع ونظرته الدونية للمرأة.

الموروث الثقافي والاجتماعي ذو المرجعية الدينية: يعتبر العامل الثاني بعوامل الخطورة المجتمعية وهو الفهم المغلوط لتعاليم الدين الإسلامي الذي يعطي المرأة كافة حقوقها ولا ينقص منه شيئاً، إلا أن الفهم المنقوص والتحريف بالنصوص

والتعاليم الإجرائية بمعاملة النساء بما ينسجم مع الموروث الاجتماعي خلقت فهم جديد لدى المجتمع الفلسطيني، وظهرت القناعات التالية:

- **المرأة عورة:** إذ يعتمد المجتمع الفلسطيني على تلك القاعدة الشرعية في الحد من حريات المرأة، ومنعها من ممارسة أدوارها الوظيفية بالحياة، حيث حددت مجموعة النقاش مع رجال الدين من الفئات المستهدفة أن هذه القاعدة جاءت بالحديث النبوي الشريف الذي رواه الترمذي وغيره من حديث أبي هريرة قوله صلى الله عليه وسلم: المرأة عورة فإذا خرجت استشرفها الشيطان. وليس في هذا انتقاص للمرأة، وإنما المقصود هو الحث على سترها وصيانتها من التلاعب بها وهتك عرضها وتدنيس شرفها وعفتها، مما يعني إعطائها حقها مع توفير الأمان لها.
- **النساء ناقصات عقل ودين:** عانت المرأة من الفهم المغلوط لهذا الحديث الذي تفسره القاعدة المجتمعية العريضة حرمان المرأة من حقوقها في مقدمتها أهليتها، وولايتها على نفسها وعلى غيرها، وحقّها في الاستشارة وابداء الرأي وأحياناً حق إتخاذ القرارات المصيرية. وحددت مجموعة النقاش مع رجال الدين من الفئات المستهدفة أن هذه القاعدة الدينية تعني حث الرجل على حسن معاشرة الزوجة وصحبتها، وفهم طبيعتها، وذلك من خلال "إن العقل جاء لعرض الآراء، واختيار الرأي الأفضل. وآفة اختيار الآراء الهوى والعاطفة، والصفة والملكة الغالبة في المرأة هي العاطفة، وهذا يفسد الرأي. ولأن عاطفة المرأة أقوى، فإنها تحكم على الأشياء متأثرة بعاطفتها الطبيعية، وهذا أمر مطلوب لمهمة المرأة. إذن فالعقل هو الذي يحكم الهوى والعاطفة، وبذلك فالنساء ناقصات عقل، لأن عاطفتهن أزيد. وأما ناقصات دين فمعنى ذلك أنها تعفى من أشياء لا يعفى منها الرجل أبداً.
- **شهادة المرأة بنصف شهادة الرجل وميراثها النصف:** يؤمن المجتمع بأن شهادة المرأة بنصف شهادة الرجل، وميراثها نصف ميراث الرجل. وحددت مجموعة النقاش مع رجال الدين من الفئات المستهدفة أن المرأة تشهد في مواقف كثيرة وحدها، فلو كان السبب في إنقاص شهادتها يعود إلى تركيبها الحيوي الأنثوي لما جاز رفع هذا التركيب عنها في أي موقف، وشهادة المرأتين هو في التجارة وأمور التجارة ووقت السفر وفي هذه المشاهد تكون المرأة عادة غائبة، فامرأة واحدة تشهد والثانية تساعدها فقط إن نسيت {أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى} [البقرة: 282]، وفي هذا الموقف تكريم للمرأة وليس إنقاصاً من حقها وقدراتها العقلية. وكذلك في الميراث، المرأة ترث نصف الأخ في الميراث، وفي مواقف كثيرة ترث مثل الرجل أو أكثر منه، وقد فصل الفقهاء هذا، فلو كانت أنوثتها هي المانع لمساواتها بأخيها في الميراث، لظلت هذه الصفة ملازمة لها كل الوقت الميراث، ولكن الله أعطاها نصف أخيها، ولم يكلفها دفع المهر أو تجهيز بيت الزوجية، أو الإنفاق على البيت بل تعطي المرأة المهر خالصاً لها، وتحتفظ بميراثها لنفسها من دون تبعات أو تكليف بالإنفاق.
- **الرجال قوامون على النساء:** انطلاقا من هذه القاعدة يكتسب الرجل حق تقرير المصير للمرأة حتى وأن فقد القوامة المكتسبة والفطرية، علماً أنه هناك فهم مغلوط بالتفسير، وفق ما وضحته مجموعة النقاش مع رجال الدين حيث تم تفسير قوله تعالى ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ (النساء: من الآية 34)، أن الله عز وجل أعطى الرجل صفة القوامة، أي المسؤولية بالرعاية والانفاق والتربية، الا ان هذه القوامة ليست قوامة قهرٍ واستبداد وتعسفٍ وإذلال او قوامة منع حق المرأة بتقرير مصيرها، بل إنها قوامة

القيادة فقط، كما لا يوجد تمييز جنسي هنا لان التمييز في الأدوار فقط، فأدوار المرأة الفطرية تختلف عن أدوار الرجل الفطرية بينما الأدوار المكتسبة للطرفين متساوية بكافة الحقوق الذي امرنا الله عز وجل بإعطائها للمرأة.

- **مكان المرأة المنزل:** وهذا ما يمارسه الرجل بمنع المرأة من العمل أو المشاركة بالأنشطة المجتمعية أو التعليم أحياناً، وذلك إستنادا لقوله تعالى: {وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ} (الأحزاب: من الآية 33)، ووضحت مجموعة النقاش مع رجال الدين أن هذا الخطاب هنا خاص بنساء النبي صلى الله علية وسلم، فالآية السابقة تقول {يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ} (الأحزاب: من الآية 30)، وهذا حكم خاص بنساء النبي، ولو كان مكان المرأة هو البيت فقط، فلماذا شرع الله لباس المرأة المسلمة؟ فلباس المرأة المسلمة هو لباس المرأة عندما تقابل الأجانب (غير المحارم) من الرجال، وهذا معناه أن المرأة تخرج من بيتها وتقابل الرجال، وقد يكون الاختلاط وارد، فإذا قابلتهم فعليها بهذا اللباس الخاص بمقابلتهم. كذلك كيف مكان المرأة البيت؟ وفي عهد النبي صلوات الله علية وسلم جاهدت المرأة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ودافعت عنه في أحد، والمرأة بايعت النبي صلى الله عليه وسلم وشهدت بيعة العقبة الكبرى في الليل، والمرأة طببت الرجال وأنشأت رفيدة أول مستشفى ميداني في الإسلام، والمرأة شاركت في الحوار في المساجد.
- **يحق للزوج ضرب زوجته:** كثيراً من الرجال بالمجتمع الفلسطيني يعتمد بقناعة راسخة انه يحق له ضرب زوجته وتأديبها وذلك انطلاقا من القاعدة الدينة التي تسمح بضرب الزوجة، وحددت مجموعة النقاش مع رجال الدين أن هنالك فهم مغلوط {وَاضْرِبُوهُنَّ} بأنه حق الزوج في ضرب زوجته بالمعنى الدارج للضرب وهو الإيذاء البدني، وهو بحقيقة الأمر غير ذلك، إنطلاقاً من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك مطلقاً، كما نهى عن ضرب المرأة في حديث صحيح يحذر المسلم من ضرب زوجته ثم معاشرتها بعد ذلك، وينقل التراث الإسلامي أن معنى الضرب هو تعديل قوام سلوك خاطئ وأسوء ما يمكن للرجل فعلة هو الضرب بالمسواك، كما إشترط الفقهاء خصائص لحالة الضرب أهما ألا تترك أثراً أو أذى نفسي.
- **شاورهن وخالفوهن:** وهذه من عوامل خطر شائكة تدفع بالرجال إلى تهميش آراء النساء والفتيات فيما يخصهن أو يخص سير الحياة اليومية المتعلقة بالطرفين، وتذكر مجموعة النقاش المركزة مع رجال الدين أن هذه القاعدة غير واردة بالسيرة النبوية ولم يذكر حديث مسند بذلك، وكيف يذكر وقد عمل المصطفى صلى الله عليه وسلم بمشورة أم سلمة في صلح الحديبية.
- **النشوز للمرأة:** لعل هذا المصطلح (النشوز بمعنى التعالي) يمارس على المرأة بشكل قهري، في إتباع زوجها أو ولي أمرها، وفي هذا الصدد بينت نتائج مجموعة النقاش مع رجال الدين أن الكثير من الرجال يعلمون أن المرأة تنشز وقد جعل الله لنشوزها حلاً متدرجًا كما في قوله تعالى:{وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ} [النساء: 34]، وهؤلاء لا يعلمون أن الرجل بنص الآيات القرآنية يمكن أن ينشز هو الآخر، ولنشوز الرجل حل في الإسلام، كما قال تعالى: {وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ} [النساء: 128]، وهنا نجد إهمال المجتمع لنشوز الرجل ومعالجة أعراضه عن زوجته ووضعوا الحل برمته على المرأة من دون إلزام الرجل بشيء تجاه زوجته .

الحالة السياسية الراهنة: لعل الحالة السياسة القائمة بمحافظات غزة تلعب دوراً كبيراً كعامل خطر يهدد بزيادة العنف القائم على النوع الاجتماعي، حيث أشارت جميع مجموعات النقاش المركزة مع ضحايا العنف، ومع المؤسسات الفاعلة بمناصرة المرأة، والمؤسسات القانونية ولجان الإصلاح العشائري، أن إنعدام الأفق السياسي بمحافظات غزة وإزدواجية العمل تزيد من أعباء المجتمع مما يزيد من حالة الاحتقان والتوتر لدى سكان محافظات غزة، ويمكن إجمال أهم نقاط الخطر المتعلقة بالحالة السياسية في:

- **الانقسام:** بينت نتائج المسح للعنف الأسري التي أجراه مركز شؤون المرأة– غزة (2015) أن الانقسام ترك آثاراً على العلاقات الأسرية في كل بيت، فأحدث مشاكل بين الأزواج لم تكن موجودة، حيث أجمعت المبحوثات على أن حياتهن وعلاقاتهن بأزواجهن تغيّرت للأسوأ بعد الانقسام السياسي، وقد أصبحن يتعرضن للعنف بشكل أكبر وأصبحت النقاشات تثير جواً من التوتر بين الزوجين؛ لينتج عنه في المحصلة، خصام أو عنف لفظي أو جسدي، وهذا ما أكدته مجموعة النقاش المركزة مع النساء والفتيات من ضحايا العنف.
- **الحصار المفروض على غزة:** أفادت مجموعات النقاش مع ضحايا العنف أن العديد من الأزواج إضطر للهجرة خارج غزة، مما جعلهن يقمن بدور المرأة والرجل في آن واحد. ويتعرضن لممارسات عنفية مجتمعية أفقدهن الثقة بأنفسهن، حيث لم تجد بعض النساء حلاً سوى الطلاق، كما بينت دراسة مركز شؤون المرأة بغزة (2015) تدهور الوضع الصحي للنساء الفلسطينيات وخاصة الوضع النفسي وإنعكاسه على الصحة البدنية، فقد كان الحصار والإغلاق سبباً رئيساً في تفاقم الوضع الصحي وإزدياد تعرض النساء للعنف بشتى اشكاله.
- **العدوان الإسرائيلي المتكرر على محافظات غزة:** أوضحت دراسة صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتعاون مع وزارة الصحة الفلسطينية ومنظمة الصحة العالمية " أن تأثير العدوان الاسرائيلي بالعام 2014على النساء الفلسطينيات كان كبيراً حيث قتل أكثر من 250 إمرأة بما فيهن 16 امرأة حامل إضافة إلى تعليق العمل في ستة أقسام ولادة بسبب الدمار الذي لحق بستة مستشفيات وخطورة تنقل العاملين في المجال الصحي لأماكن عملهم"، كما أفرز العدوان المتكرر ضغوطاً نفسية على الرجال ضيق من السعة الانفعالية لديهم، وتسبب في سلوكيات عنيفة تجاه المرأة داخل المنزل، كمتنفس للضغوط التي يواجهها، كما ترك العدوان أثاراً بالخوف على المستقبل لدى النساء والفتيات أفقدتهن قدرتهن على تنظيم حياتهن الاسرية.
- **ضعف التمويل للمؤسسات المناصرة لحقوق المرأة:** بينت نتائج النقاش مع المؤسسات الفاعلة في مناصرة المرأة، أن هناك ممارسات ممنهجة من قبل الإحتلال الإسرائيلي بزيادة الحصار على غزة من خلال إعاقة عمل المؤسسات الدولية المانحة للمؤسسات الأهلية بمحافظات غزة، والتدقيق بأوجه تنفيذ المشاريع، مما دفع بعض المؤسسات الدولية إلى خفض تمويلها.

ضعف دور المرأة في الوساطة والتحكيم بالنزاعات الاسرية: ذكرنا آنفاً أن ضحايا العنف يشتكن من عدم إنصاف القائمين على الوساطة والتحكيم بالنزاعات الاسرية، حيث أغلبهم من الرجال الذي تحكمهم نفس القيم والعادات والتقاليد للرجل المعنف، وبجلسات النقاش مع لجان الإصلاح المجتمعي غاب تمثيل المرأة في هذه اللجان، حيث يذكر أعضاء اللجان أن المرأة ممثلة لديهم ولكن بصورة بسيطة لا تتعدى الثلاث نساء، وذلك لأسباب يرون فيها عدم مقدرة المرأة على التحكيم المنطقي والمنصف في النزاعات، وإنه لم تتقدم أيضاً نساء للدخول في معترك لجان الإصلاح مسبقاً، والجدير بذكرة أن

مجموعات النقاش لضحايا العنف بمنطقة رفح أبلغن أن أغلب التحكيم المنصف لهن والوساطة الفاعلة كانت من عضوة لجان إصلاح في خانيونس.

ضعف الخطاب الديني بالمساجد حول حقوق المرأة: أفادت مجموعات النقاش مع الشباب، أن كثيراً هي ما يركز الخطاب الديني على حقوق الرجل على المرأة وطاعتها له بكل مناحي الحياة، دون إعطاء نفس المساحة لبيان أنماط تكريم المرأة وصيانتها وحقوقها ضمن الدين الإسلامي، وجل الضعف يتبلور في جلسات الوعي المجتمعي التي تستهدف الرجال في إنصاف حقوق المرأة وبيان أدوارها الوظيفية بالحياة.

4-4-5 عوامل الخطر القانونية المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي

في ضوء مجموعات النقاش المركزة مع المؤسسات القانونية الفاعلية بمناصرة المرآه والشخصيات القانونية ونقابة المحامين، تم تناول وجهات نظرهم حول تطور العنف ضد المرأة وفق القضايا المسجلة والنظور بها بالمحاكم الشرعية (هناك قفزات واضحة وجوهرية من خلال 4 تواريخ "2006 وما قبل كانت القضايا بالعشرات فقط- 2010 لغاية 2014 إرتفاع ملموس بأنواع القضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي- 2014 لغاية 2016 إرتفاع حاد جداً بعدد القضايا المنظور بها والمتداولة بالمحاكم أو المحولة للشرطة" وأن 70% من القضايا كان الحكم بها تفريق، مقابل 30% فقط صلح- وهناك إزدياد حالات الولادة غير الشرعية حيث بلغت في 2015 وفق إحصائيات المركز الفلسطيني لحقوق الانسان إلى 15 حالة ولادة، وهو رقم غير ثابت لوجود حالات لم يتم إحصائها)، كما تم تناول التطورات الإيجابية بالتعاميم القانونية الفلسطينية التي تتعلق بالمرأة ومنها (ضم الاطفال لسن 15 سنة للأرملة- تمديد سن الحضانة من 7 سنوات الى 9 سنوات ومن 9 سنوات الى 11 سنة- الحقوق الشخصية المتعلقة الإسم والنسب- إختزال الوقت في قضايا التفريق- صندوق النفقات القائم على إستدانة من الصندوق لصالح المرأة والسداد من الرجل- عدم جواز كتابة مطلقة بالأحوال الشخصية قبل الدخول بها- يحق للخاطبة تقديم دعوى الخلع- تسهيلات التحصيل من النظامي للشرعي- جرائم الشرف اصبحت جرائم جنائية). أما فيما يتعلق بالإشكالات القانونية من وجهة نظرهم التي تعيق الحد من العنف المبني على الإجتماعي وتشكل عوامل خطر على ضحايا العنف ضمن إتجاهين (عوامل خطر متعلقة بالتشريعات- وعوامل متعلقة بالإجراءات)

عوامل الخطر المتعلقة بالتشريعات والإجراءات القانونية

- **سفاح القربي (وخصوصا الاب):** قانون العقوبات الفلسطيني المعمول به بمحافظات غزة يعتبر جرائم سفاح القربي هو جنحة وليست جناية وعقوبتها ضمن عقوبات الجنح التي تتراوح ما بين (1- 3 سنوات)، مع أنه يؤخذ تشديد العقوبة لتصل لثلاث سنوات، الأمر الذي لا يشكل رادع لمرتكبي جرائم السفاح.
- **العنف النفسي واللفظي:** لا يوجد أي نص قانوني يحاسب الزوج أو أحد افراد الاسرة إذا إرتكب أي من العنف اللفظي أو النفسي، بدعوى أنه لا يمكن إثبات هذا العنف وفق تقارير طبية.
- **الطلاق التعسفي:** القانون أعطى الحق بالطلاق لأي سبب كان أو من غير سبب، ولم يعطي المطلقة حق التعويض الأدبي الذي يتسبب على المرأة جراء هذا الطلاق التعسفي، ويذكر المشاركين بجلسة النقاش من القانونيين أن أكثر من 25% من القضايا قائمة على الطلاق التعسفي.

- **قانون الناشز:** يطبق القانون عندما تخرج المرأة من بيتها دون سبب شرعي أو دون إذن زوجها، وتعتبر بوجهة نظر القانون ناشز، ولا حق لها بالنفقة.
- **العنف الجسدي غير المرفق بتقارير طبية:** لا تقبل القضايا القائمة على العنف الجسدي إلا بشهادة شهود مثبتين أو تقارير طبية تفيد تعرضها للضرب، وما دون ذلك لا يقبل
- **الحق في المشاركة المجتمعية:** يحق للرجل منع المرأة من العمل أو منع القيام بأي نشاط بدون إذنه، مما يزيد من نوازع السيطرة والهيمنة لدية.
- **بيت الطاعة:** ينص القانون على أخذ الزوجة لبيت الطاعة بالقوة عبر المؤسسات الحكومية التنفيذية، دون مراعاة لرغباتها أو شعورها.
- **المحسوبية في إنفاذ القانون:** أشارت مجموعة النقاش مع المهتمين القانونيين بقضايا العنف بوجود سلوكيات سلبية من قبل الجهة التنفيذية في القرارات الصادرة من المحاكم بحق مقترفي العنف تتمثل بالتقاعس عن تنفيذ أوامر التوقيف أو إستدعاء مقترفي العنف للمثول أمام القضاء، مما يطيل عملية النطق بالحكم في قضايا إنتهاك حقوق المرأة.
- **ضعف الكادر القضائي والنيابي في قضايا العنف المبني غلى النوع الاجتماعي:** يرى المشاركين أن الخلفية القضائية لدى القضاة ووكلاء النيابة لم تصل للمستوى المطلوب من فهم وتطبيق التشريعات والحكم بمبدأ القياس.
- **التسيب الإنفاذي في قضايا الميراث:** ولان قضايا الميراث من القضايا الجزائية فيتعمد القضاء على الاطالة لإفساح المجال أمام المتخاصمين بالحل الودي.

وبملخص عوامل الخطر القانونية التي لم تردع مقترفي العنف ضد النساء عن ممارسة سلوكيات العنف القائم على النوع الاجتماعي نلاحظ إنها تقتصر على الإجراءات التنفيذية أكثر من التشريعات والتعميمات القانونية التي يعمل القائمون على تطويرها ضمن إستراتيجية تطوير أداء الدولة.

5-4-5 معوقات تغيير عوامل الخطر المجتمعي

تكمن أغلب المعوقات في فحوى عوامل الخطر المجتمعية، والتي تتداخل فيها العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتخلق تركيبة من عوامل تهديد التغيير الإيجابي فيما يتعلق بممارسات العنف المبني على النوع الاجتماعي، ويمكن ذكر بعض المعوقات التي تم إستخلاصها من مجموعات النقاش وورشات العمل مع القيادات الشبابية واللجان المجتمعية واللقاءات مع مدراء المؤسسات الفاعلة في مجال مناصرة حقوق المرأة بمحافظات غزة في:

- الثقافة السائدة بالمجتمع من قيم وعادات وتقاليد باتجاه المرأة.
- غياب التخطيط الإستراتيجي للتغير المجتمعي في المؤسسات الفاعلة بمجال مناصرة حقوق المرأة.
- عدم الاستجابة من أسر ضحايا العنف والتعامل مع التدخل من أجل المساعدات المالية فقط.
- عدم توافر الحماية المجتمعية لمقدمي الخدمات على إعتبار أن قضايا العنف ضد المرأة هو شأن أسري داخلي لا يحق لأي مؤسسة أهلية للتدخل فيه.
- عدم الاعتراف بحقيقة مشكلة العنف المبني على النوع الاجتماعي من قبل المجتمع الفلسطيني.

- سلبية وصمت ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي.
- عدم العمل بنظام الإحالة للقضاء بحالات العنف المبني على النوع الاجتماعي والاعتداءات الجنسية لدى اغلب المؤسسات الناشطة في تقديم الخدمات.

5-5 المخاطر القائمة على العنف المبني على النوع الاجتماعي التي تتعرض اليها النساء والفتيات

إرتبط العنف ضد النساء بمخاطر متنوعة ومتعددة متعلقة بالجوانب الصحية والنفسية والاجتماعية والتي لها إنعكاسها على حياة النساء وعوائلهن وخاصة الأطفال، وعلى تفاعلهن وإنتاجيتهن في مناحي الحياة العملية والعامة والمجتمعية. كما أن المخاطر قد تكون متداخلة فيما بينها، حيث تم إستعراض هذه المخاطر في 3 إتجاهات (صحية- نفسية- اجتماعية) على المرأة وإتجاهين في السياق الاجتماعي (الاسرة- المجتمع)

5-5-1 مخاطر الصحة العامة والصحة النفسية القائمة على العنف المبني على النوع الاجتماعي لدى ضحايا العنف من النساء

يؤدي العنف الممارس من قبل الزوج أو أحد افراد الاسرة إلى إصابة من يتعرّضون له وأطفالهم بمشاكل جسدية ونفسية وجنسية ومشاكل بالصحة الإنجابية على المدى القريب والبعيد، فقد بينت نتائج مجموعات النقاش مع ضحايا العنف، والمسح الميداني للمخاطر التي يعانون منها جراء تعرضهن للعنف بكافة أشكاله الى:

- تؤدي ممارسات العنف المستمرة إلى محاولة ضحايا العنف للإنتحار، حيث أفادت 3.7% من مجموعة النقاش المركزة مع ضحايا العنف، بمحاولتهن الإنتحار للتخلص من الحياة منهم 2.1% لم يسبق لهن الزواج.
- التعرض للإصابات، حيث أفادت نسبة 21.4٪ من النساء اللواتي يتعرضن لعنف الزوج بمجموعة النقاش عن تعرضهن لإصابة جسدية من جراء هذا العنف.
- يخلّف عنف الزوج الجنسي حالات حمل غير مرغوب بنسبة 12.1 % فيها وحالات إجهاض محرّض عليها ومشاكل صحية نسائية.
- أدى عنف الزوج أثناء فترة الحمل إلى وقوع الإجهاض التلقائي والوضع قبل تمام فترة الحمل وإنخفاض وزن الطفل عند الميلاد.
- يؤدي العنف إلى الإصابة بالاكتئاب واضطرابات ما بعد الصدمة ومشاكل في النوم واضطرابات في الأكل ومحن عاطفية، وبينت النتائج أن الاصابة بالاكتئاب تزيد عند ضحايا العنف الجنسي.
- الإصابة بالصداع وآلام في الظهر والبطن واضطرابات في الألياف العضلية والجهاز الهضمي ومحدودية الحركة وإعتلال الصحة بشكل عام.
- يؤدي العنف الجنسي، إلى زيادة إنتهاج سلوكيات جنسية خطرة وممارسات غير شرعية لدى ضحايا العنف الجنسي.

والجدول (16)، يبين اعراض الاثار الصحية والنفسية التي يعاني منها ضحايا العنف كما جاء في مجموعة النقاش المركزة معهن.

الاثار الصحية	الاثار النفسية
تشجنات	التفكير بالانتحار
هبوط حاد بوظائف الجسم	ضغط نفسي
ارتفاع نسبة السكر بالدم	صراخ

الاثار الصحية	الاثار النفسية
كسل بالغدة الدرقية	عصبية
كسور وجروح وحروق	بكاء
مياه بالعين جراء الضرب على الراس	بلادة انفعالية
هزل عام	اضطرابات نفسية
شلل مؤقت	خلل بالإدراك
الإجهاض	اضطرابات ما بعد الصدمة
اجهاض أو ولادة مبكرة	ضعف الشخصية
انقطاع الدورة الشهرية	ضعف بالمناعة النفسية
عدم الاستجابة للعلاج لمريضات سرطان الثدي	

2-5-5 المخاطر الاجتماعية القائمة على العنف المبني على النوع الاجتماعي لدى ضحايا العنف من النساء

جزء كبير من الآفات المجتمعية ناتجة عن إنتشار العنف بالمجتمع بشكل عام والعنف المبني على النوع الاجتماعي الموجهة ضد النساء والفتيات على وجه الخصوص، حيث تفيد مجموعات النقاش المركزة مع ضحايا العنف أن المخاطر الإجتماعية التي ترتبت عليهن جراء تعرضهن للعنف تمثلت في المعاناة من العزلة وعدم القدرة على العمل وفقدان الأجر ونقص المشاركة في الأنشطة المنتظمة وعدم التمكّن من الاعتناء بأنفسهن وأطفالهن إلاّ بشكل محدود، ويمكن توضيح هذه المخاطر على النحو التالي:

- **مقابلة العنف بالعنف:** أغلب النساء الناجيات من العنف أشرن إلى أنهن يقمن بتعنيف الأبناء كرود أفعال على تعنيف الزوج لهن، كما أن ردودهن مع زوجات الاخوة وزوجات أخوة الزوج عنيفة، والذي ينعكس بدورة على الأبناء في الإتسام بالعدوانية مع الآخرين، والذي يعتبر أحد عوامل الخطر التي تؤدي لممارسة العنف من الرجل.
- **الكذب:** تضطر كثيراً ضحايا العنف إلى إستخدام الكذب كإستراتيجية للتهرب من العنف عندما يقمن بعمل غير مقبول من قبل الرجل كان الزوج أو الاب أو الأخ.
- **السرقة:** أفادت بعض النساء من ضحايا العنف أنهن إضطررن إلى إرتكاب السرقة من الزوج أو منزل أهل الزوج وذلك لتعويض الحرمان التي تعيش فيه.
- **عدم القدرة على إتخاذ القرارات:** لعل كثرة تعرض النساء والفتيات لأشكال متنوعة من العنف يؤدي إلى ضعف شخصيتها وعدم قدرتها على إتخاذ القرارات المساعدة في تطور دورها الوظيفي، وتكتفي بالسلبية المنزلية.
- **العزلة الاجتماعية:** والناتجة عن كرة السياق والغيرة من النساء الاخريات التي يتمتعن بحياة أفضل.
- **النوم المستمر والكسل:** أفادت البعض من ضحايا العنف تفاقم رغبتهم بالنوم المستمر والكسل وعدم الإهتمام بنظافة المنزل أو الأبناء كوسيلة للهروب من العنف الدائر بالمنزل.

- **البحث عن مصادر دخل بطرق غير مقبولة مجتمعياً:** أفادت النساء ممن يتعرض إلى الحرمان من الموارد والخدمات، إنهن يقمن بالبحث عن مصادر دخل عبر التسول أحياناً من المؤسسات الخدمية، وأحياناً بيع الجسد.
- **عدم الإهتمام بتحصيل الابناء:** لدى سؤال ضحايا العنف بمجموعة النقاش المتزوجات منهم عن تحصيل أبنائهم، تبين أن الغالبية من أبنائهن هم دون المتوسط إلى ضعيف أكاديمياً، وأفادت البعض منهن أنهن يعانون من تسرب أبنائهم من المدرسة.

وبملخص المخاطر الاجتماعية نجد أنها تنحصر في فقد الدور المجتمعي والانتاجي لضحايا العنف، فتتحول من إمرة منتجة إلى مستهلكة لتزيد من أعباء المجتمع، وتخلق آفات لم يكن المجتمع بصددها بوقته الحالي مثل (إنهيار الموروث الاخلاقي– الدعارة– التسول).

5-6 المؤسسات الفاعلة في تقديم الخدمات لضحايا العنف.

من خلال المقابلات الشخصية ومجموعات النقاش المركزة مع الموظفين ومقدمي الخدمات والمكالمات الهاتفية مع بعض المؤسسات الأخرى، ومجموعات النقاش المركزة مع ضحايا العنف التي تتلقى الخدمات من هذه المؤسسات، تم حصر وبناء خريطة المؤسسات، كما تم تحديد الخدمات وتقييمها من وجهة نظر متلقي الخدمات ومقدم الخدمات، وتقييم مستوى جاهزية المؤسسات للخدمات المقدمة لضحايا العنف، وذلك على النحو التالي:

5-6-1 خارطة المؤسسات الناشطة في مناصرة حقوق المرأة بمحافظات غزة.

يعتمد العمل الأساسي لتقديم الخدمات لضحايا العنف على تطبيق نظام التحويل، ونظراً لوجود فجوةً في تطبيق نظام التحويل، وعدم وجود هيكلية وطنية أو محلية موحدة ومحدثة تهدف إلى ضمان سهولة الإتصال والتواصل بين مقدمي الخدمات من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بهدف تكاملية الخدمات، وتغطية الفجوات. تم بناء خارطة المؤسسات الفاعلة بهدف الوصول الى:

- توفير قاعدة بيانات حول المؤسسات التي تقدم خدمات صحية- إجتماعية- توفير الحماية للنساء المعنفات أو اللواتي تعرضن أو قد يتعرضن للعنف في محافظات الوطن كافة.
- مساعدة المؤسسات ومقدمي الخدمات القانونية والاجتماعية والصحية لتحويل القضايا التي تصل إليهم.
- تطوير الشراكة والتواصل وتكامل الأدوار بين المؤسسات التي تقدم خدمات للنساء ضحايا العنف.

تم مسح المؤسسات الحكومية والأهلية الناشطة في مجال حقوق المرأة بمحافظات غزة والبالغ عددهم (120 مؤسسة)، ويمكن وصفهم على النحو التالي وفق المحافظات

أولا/ المؤسسات الحكومية

نوع الخدمة	الاسم	الموقع	وسائل الاتصال	الفئات المستهدفة	الخدمات المقدمة لضحايا العنف
حماية امنية	وزارة الداخلية - الشرطة النسائية	غزة، الجوازات، الإدارة العامة للشرطة النسائية	هاتف (2829104) فاكس (2829104) البريد الالكتروني: wonepolice200@hotmail.com	النساء، المجتمع المحلي.	حماية ونوعية النساء بكل محافظات غزة
صحية	وزارة الصحة	غزة- شارع الوحدة- عيادة الرمال- الطابق الرابع- صحة الام والطفل	هاتف (2848825) ralmoghany@gmail.com samariziq5@hotmail.com	النساء من كافة شرائح المجتمع الفلسطيني	العلاج الطبي لضحايا العنف بكل محافظات غزة وعبر مراكز الرعاية الاولية لها. العلاج النفسي عبر مستشفى الامراض النفسية الدعم النفسي عبر وحدة الصحة النفسية بمجمع الشفاء
تمكين وايواء	وزارة الشؤون الاجتماعية	شارع الثورة مقابل نقابة الموظفين المتقاعدين	هاتف (2847746) جوال (0599811196) البريد الالكتروني: H.skeik@hotmail.com	كافة المجتمع المحلي	تمكين اقتصادي واغاثة ضحايا العنف بكل محافظات غزة ايواء ضحايا العنف في مؤسسة الربيع

نوع الخدمة	الاسم	الموقع	وسائل الاتصال	الفئات المستهدفة	الخدمات المقدمة لضحايا العنف
تمكين	وزارة شؤون المرأة	غزة- شارع الوحدة- مجمع ابو خضرة- مبنى الحكم المحلي	هاتف (2841640) جوال (0598904483) m-skaik-2010@hotmail.com upport@company.com	النساء من كافة شرائح المجتمع الفلسطيني	تمكين وتعزيز المرأة الفلسطينية
توعوية	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية	مجمع ابو خضرة	هاتف (2807366)	كافة المجتمع المحلي	الخطاب الديني الداعم لحقوق المرأة عبر كافة المساجد بمحافظات غزة
قانونية	وزارة العدل	غزة- شارع الوحدة- مجمع أبو خضرة	هاتف (2641350) – (2641349)	كافة المجتمع المحلي	الفصل في القضايا الجزائية والجنائية المتعلقة بالعنف ضد المرأة عبر المحاكم في كافة محافظات غزة

ثانياً/ خدمات وكالة الغوث الدولية لتشغيل اللاجئين (UNRWA)

كود الخدمة	الاسم	الموقع	وسائل الاتصال	الفئات المستهدفة	الخدمات المقدمة لضحايا العنف
تمكين	مبادرة النوع الاجتماعي	مقر وكالة الغوث الدولية- مقابل الجامعة الاسلامية	هاتف (2887124) جوال (059960246) n.lobbd@unrwa.org najwalubbad@yahoo.com	النساء، المجتمع المحلي.	حماية ونوعية النساء بكل محافظات غزة
دعم نفسي	برنامج الصحة النفسية		جوال (0597920900) d.hutton@unrwa.org	كافة شرائح المجتمع من اللاجئين الفلسطينيين	خدمات ارشادية نفسية
صحية	العيادات الصحية	بكافة مناطق محافظات غزة	مركزاً لتقديم خدمات الرعاية الصحية للغالبية العظمى من اللاجئين الفلسطينيين في غزة،	كافة شرائح المجتمع من اللاجئين الفلسطينيين	العلاج الطبي والدعم النفسي لضحايا العنف بكل محافظات غزة وعبر (22) مراكزاً للرعاية الاولية
تأهيل مهني	مراكز البرامج النسائية	الشاطئ- شارع البحر	هاتف (2847738)	المرأة- الأطفال من (6-16 سنة) - المجتمع المحلى	دمج النساء في العمل الاجتماعي والثقافي- تطوير القيم الاجتماعية وتعديل العادات والتقاليد - الوعي الصحي- تأهيل مهني- دعم نفسي وقانوني.
		رفح - تل السلطان - بجوار مدارس الوكالة	هاتف (2146135)		
		غزة- الدرج- بالقرب من مدارس وكالة الغوث	هاتف (2805829) darajcenter@hotmail.com		
		البريج- شارع الشهداء- مدرسة ذكور البريج	هاتف (2565722)		
		المغازي- شارع أبو بكر الصديق- قرب المدرسة الإعدادية للبنات	هاتف (2556522)		
		دير البلح - مخيم دير البلح- شارع البحر- مقابل عيادة الوكالة	هاتف (2535666)		
		النصيرات- وسط البلد- شارع أبو بكر الصديق- قرب مركز التموين	هاتف (2557188)		

ثالثاً/ مؤسسات المجتمع المحلي

مؤسسات المجتمع المحلي محافظة غزة

كود الخدمة	الاسم	الموقع	وسائل الاتصال	الفئات المستهدفة	الخدمات المقدمة لضحايا العنف
صحة نفسية	برنامج غزة للصحة النفسية	**المقر الرئيس،** الرمال الجنوبي- الشيخ عجلين، مقابل النادي البحري لبلدية غزة	هاتف (2823725) – (2824776) – فاكس (2641510) yasserjamei@yahoo.com	كافة المجتمع الفلسطيني	الصحة النفسية المجتمعية المتخصصة وكذلك في الخدمات النفسية الاجتماعية النوعية.
صحية	اتحاد لجان العمل الصحي	غزة، شارع النصر، بجوار أبراج المقوسي.	هاتف (2895987) – فاكس (2895989) info@gaza-health.com	النساء، الأطفال، كبار السن، أشخاص ذوو إعاقة في الإطار الصحي.	العلاج الطبي، والاستشارات النفسية والاجتماعية عبر فروعة المنتشرة بكل المحافظات
صحية	مستشفى الهلال الأحمر	غزة، تل الهوى، بجوار مستشفى القدس	هاتف (2838844) – فاكس (2838824) http://www.palestinercs.org	النساء، الرجال والشباب، المجتمع المحلي.	العلاج الطبي
قانونية	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان	غزة، 29 شارع عمر المختار- الرمال -غزة، جباليا، خان يونس.	هاتف (2825893) (2824776) mona@pchrgaza.org	النساء- الرجال- الأطفال- كافة المجتمع المحلي	استشارات قانونية- توثيق حالات العنف- تمثيل قانوي- مشاهدة اطفال
قانونية اجتماعية	المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات	الرمال- شارع ديغول	هاتف (2835699) ، فاكس (2824977) S.maqadmah@gmail.com	النساء والشباب والأطفال.	الاجتماعي، الدعم النفسي، الصحي، القانوني والتعليمي.
بحثية	جمعية الدراسات النسوية التنموية الفلسطينية	غزة شارع عايدية، مقابل سوبرماركت الزعيم، بجوار صيدلية السعيد فارم	هاتف (2886334) جوال (0599707431) Pdwsa1@hotmail.com	النساء والأطفال - المجتمع المحلي	اجتماعي، صحي، نفسي، قانوني، تمكين
بحثية	مركز الدراسات والاستشارات القانونية	غزة، الرمال، شارع خليل الوزير، عمارة السعيد	جوال (0599600035) cwlrc-pal@hotmail.com	النساء من كافة شرائح المجتمع الفلسطيني	عيادة تنموية
تمكين	جمعية عايشه لحماية المرأة والطفل	غزة، ميناء الصيادين، خلف سلطة النقد.	هاتف (2888523)/ (2888522) فاكس (2888522) reemf_1974@hotmail.com	النساء، والأطفال	اجتماعي، نفسي، قانوني، اقتصادي، تدريب مهني، تمكين النساء.
تمكين	جمعية المرأة المبدعة	**المقر الرئيس**: غزة، شارع الوحدة، مقابل مخبز الشنطي، بجانب الشركة الشهابية.	هاتف (2884439) جوال (0599949716) Creativewomen2009@gmail.com	نساء، أطفال، مجتمع محلي، شباب.	نفسية- اجتماعية- تعليمية- مهنية- ثقافية
تمكين	طاقم شؤون المرأة	شارع عمان-غرب دوار أبو مازن، بجوار عمارة بيروت الطابق الأول	هاتف (2644322) فاكس (2636088) watcorg@palnet.com	النساء، الأطفال، كبار السن، المجتمع المحلي، أشخاص ذوو إعاقة في الإطار الصحي	صحي، نفسي، قانوني.

كود الخدمة	الاسم	الموقع	وسائل الاتصال	الفئات المستهدفة	الخدمات المقدمة لضحايا العنف
تمكين	مركز شؤون المرأة	غزة، الرمال، شارع خليل الوزير، عمارة السعيد	هاتف (2877311) – فاكس (2877313) wac@palnet.com info@wac.org.ps	النساء المجتمع المحلي، أشخاص ذوو إعاقة، كبار السن.	العيادة التنموية
تمكين	مركز حياة لحماية وتمكين النساء والعائلات	غزة- تل الهوى- تقاطع شارع أبو شباك مع شارع تل الهوى	هاتف (2848115) – تلفاكس (2848116) جوال (059291090) Hayat-pal@hotmail.com	النساء المعنفات وذويهم- النساء ذوات الاعاقة	الاستشارات القانونية، والأنشطة النفسية الاجتماعية، والأنشطة الترفيهية
تمكين	اتحاد لجان المرأة الفلسطينية	غزة- شارع الثورة- عمارة أبو العوف، قرب مستشفى الشفاء	هاتف (2836006) upwc@palnet.com	النساء، الأطفال، المجتمع المحلي، صناع القرار	نفسي- تأهيل مهني
تمكين	جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية	ط4 ، عمارة السعيد، شارع النصر اللبيبة، مدينة غزة	هاتف (2857996) – فاكس (2857998) pwwsd@pwwsd.org	النساء والاطفال	عيادة قانونية
دعم ومناصرة	جمعية تنمية المرأة الريفية	غزة، مقر الإغاثة الزراعية	هاتف (2805039) – جوال (059890448) maha_elmasree@hotmail.com	النساء، الرجال والشباب، المجتمع المحلي، مجالس ومؤسسات محلية	اجتماعي، صحي، نفسي، قانوني، تمكين
دعم ومناصرة	جمعية الأم الخيرية	الرمال- شارع عمر المختار- مقابل مركز رشاد الشوا -عمارة سابا.	هاتف (2888747) جوال (599536174) info@cmadps.com	النساء والاطفال والرجال	عيادة قانونية
دعم ومناصرة	جمعية خدمات الطفولة والأسرة الفلسطينية	غزة الساحة - موقف جباليا -عمارة ابو عطر - الطابق الثالث	هاتف (2813660) جوال (0592030413) hosam.rabee89@gmail.com	النساء والاطفال والرجال	دعم نفسي- عيادة قانونية- أنشطة ترفيهية
دعم ومناصرة	جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية	عنوان الفرع :غزة، شارع النصر، فوق مطبخ بيروت	هاتف (2848667) gded@pfppa.org	جميع النساء، الشباب، الشابات، الرجال	دعم نفسي- صحة انجابية
دعم ومناصرة	جمعية النهوض بالأسرة الفلسطينية	غزة - شارع الجلاء - عمارة ابو عمار مرتجي - الطابق الرابع	هاتف (2841312) جوال (0599410083) nagwa10@hotmail.com	النساء والاطفال والرجال	اجتماعية، نفسية، تدريبية، قانونية، تمكين
دعم ومناصرة	جمعية زاخر لتنمية قدرات المرأة الفلسطينية	غزة – الشجاعية- شارع المنطار	هاتف (2803366) - جوال (0599609112) info@zakher.org	النساء والاطفال والرجال	عيادة قانونية
مناصرة	جمعية الخريجات الجامعيات	غزة شارع خليل الوزير- بناية خليل الوزير- الطابق الاول	هاتف (2875918) جوال (0599730338) graduates74@gmail.com	خريجات الجامعات الفلسطينية	تمكين- استشارات

مؤسسات المجتمع المحلي في محافظة شمال غزة

كود الخدمة	الاسم	الموقع	وسائل الاتصال	الفئات المستهدفة	الخدمات المقدمة لضحايا العنف
صحية	مركز صحة المرأة (الهلال الاحمر)	جباليا، دوار الشهداء، مقابل محلات صافي للأسمنت.	هاتف (2473833) - (2473832) mariamshaqura@yahoo.com	الشباب، كبار السن، ذوات الإعاقة، النساء	صحة الأم، خدمات أمراض النساء وخدمات متعلقة بالأمراض المنقولة جنسيًا (استشارات)
تمكين	جمعية العطاء الخيرية	بيت حانون- شارع السكة	هاتف (2488752) جوال (0597730354) Alataa_100@yahoo.com	النساء، الأطفال، أشخاص ذوو إعاقة.	عيادة قانونية- نفسية- اجتماعية، تمكين اقتصادي
دعم ومناصرة	جمعية تطوير الأسرة	بيت حانون – شارع المصرين	هاتف (2454324) - جوال (0598997616) tatwer-alosra@hotmail.com	النساء- الرجال- الاطفال	اجتماعي، نفسي، تعليمي، قانوني
دعم ومناصرة	جمعية حي السلاطين للتنمية المجتمعية	بيت لاهيا – منطقة السلاطين	هاتف (2492295) – جوال (0599497150) abo_wesam2@hotmail.com	النساء- الرجال- الاطفال	عيادة قانونية
مناصرة	جمعية الثقافية للتنمية وحماية التراث	بيت لاهيا- شارع المنشية	هاتف (24752710) جوال (0597992433) csh_pal@yahoo.com hosamcu@hotmail.com	النساء- الرجال- الاطفال	دعم نفسي اجتماعي، استشارات قانونية- محو امية
مناصرة	جمعية الأدهم للتنمية والتطوير	بيت حانون شارع السلطان	جوال (0599442135) aladham_2015@hotmail.com	المرأة والطفل.	توعية وانشطة ومناصرة

مؤسسات المجتمع المحلي في محافظة دير البلح

كود الخدمة	الاسم	الموقع	وسائل الاتصال	الفئات المستهدفة	الخدمات المقدمة لضحايا العنف
تمكين	مركز صحة المرأة (جمعية الثقافة والفكر الحر)	البريج - بلوك 12	جوال (0599885015) Firyal_whc@hotmail.com	النساء، الرجال، الأطفال، ذوي الإعاقة في الإطار الصحي	خدمات صحية، دعم نفسي اجتماعي، عيادة قانونية، توعية مجتمعية، دعم اقتصادي
تمكين	جمعية روافد للتنمية الاجتماعية	دير البلح – منطقة الحكر- مركز النخيل	هاتف (2538909) - جوال (0599631349) women_com@hotmail.com	النساء	توعية وتثقيف، تأهيل مهني
صحة نفسية	مركز دير البلح المجتمعي (غزة للصحة النفسية)	دير البلح، البصة، بجوار جمعية الصلاح الإسلامية	هاتف (2641512) yasserjamei@yahoo.com	كافة المجتمع الفلسطيني	الصحة النفسية المجتمعية المتخصصة وكذلك في الخدمات النفسية الاجتماعية النوعية.
تمكين	جمعية المنال لتطوير المرأة الريفية	دير البلح - شارع صلاح الدين - مقابل بنك فلسطين	هاتف (2539889) - جوال (0592162495) almanal2002@hotmail.com	المرأة والطفل	عيادة قانونية- دعم نفس اجتماعي- وجلسات توعية

كود الخدمة	الاسم	الموقع	وسائل الاتصال	الفئات المستهدفة	الخدمات المقدمة لضحايا العنف
تمكين	جمعية الزهراء للتطوير المرأة والطفل	النصيرات- شارع صلاح الدين- برج الياسين الجديد- الطابق الأرضي	هاتف (2563410) – جوال (0599093470) alzahraa.2010@hotmail.com	النساء- الاطفال- الشباب	تمكين اقتصادي
مناصرة	جمعية الاغاثة الانسانية	البريج- شارع صلاح الدين- عمارة مصطفى مطير الطابق الثالث.	جوال (0598342932) - (0592207370) humanness.09@gmail.com	الرجال والنساء من الفئات المهمشة	خدمات اغاثية، مساعدات مالية
مناصرة	جمعية النور للتنمية المجتمعية	دير البلح – منطقة البركة – شارع العكلوك	هاتف (2531234) جوال (0599608187) pss2006@hotmail.com	المرأة والطفل	ورش توعوية للنساء
مناصرة	جمعية الكرامة الخيرية	الزوايدة، شارع خالد بن الوليد	جوال (0599734807) krama_2013@hotmail.com	كافة شرائح المجتمع	ورش توعوية
مناصرة	جمعية ملتقى أصدقاء بلا حدود للتنمية المجتمعية	النصيرات- شارع صلاح الدين- بجوار البنك الاسلامي	هاتف (2560204)- جوال (599445916) u.f.a-2003@hotmail.com	الرجال والنساء	توعوية- استقبال العيادات القانونية والصحية

مؤسسات المجتمع المحلي في محافظة خانيونس

كود الخدمة	الاسم	الموقع	وسائل الاتصال	الفئات المستهدفة	الخدمات المقدمة لضحايا العنف
صحة نفسية	مركز خان يونس المجتمعي (برنامج غزة للصحة النفسية)	خان يونس، شارع جلال، شمال برج الفرا، عمارة الأسطل	هاتف (2641512) yasserjamei@yahoo.com	كافة المجتمع الفلسطيني	الصحة النفسية المجتمعية المتخصصة وكذلك في الخدمات النفسية الاجتماعية النوعية.
تمكين	جمعية الثقافة والفكر الحر	خانيونس- حي الامل- خلف مستشفى الهلال الفلسطيني	هاتف (2071299) cfta@plant.com	النساء، الرجال، الأطفال، ذوي الإعاقة في الإطار الصحي	دعم نفسي واجتماعي وصحي واقتصادي وتوعي
تمكين	جمعية بيسان الخيرية	خان يونس _ شرقي الجامعة الاسلامية - منطقة قاع القرين	هاتف (2069592) – جوال (599263169) bcs4545@hotmail.com	كافة شرائح المجتمع	عيادة قانونية- دعم نفسي
تمكين	جمعية النور للخدمة المجتمعية	خانيونس - عبسان الكبيرة	جوال (0599992674) elnor7974@hotmail.com	كافة شرائح المجتمع	عيادة قانونية- دعم نفسي واجتماعي- توعية
تمكين	مركز الشرق للصحة النفسية	خانيونس - البلد	هاتف (2052778) – جوال (0599882958) ashraf.is@hotmail.com	كافة شرائح المجتمع	عيادة نفسية اجتماعية
تمكين	جمعية منارة الحياة	خانيونس- حي المنارة- شارع الكركار	جوال (0599560573) Manarlife.org@gmail.com	النساء والشباب من سن 12-40 سنة	تمكين المرأة

كود الخدمة	الاسم	الموقع	وسائل الاتصال	الفئات المستهدفة	الخدمات المقدمة لضحايا العنف
تمكين	جمعية الحياة للنهضة الأسرية	خانيونس- وسط البلد- شارع كليه العلوم والتكنولوجيا	هاتف (2076835) – جوال (0597833500) ha.yat2002@hotmail.com	المرأة والطفل	توعوية – دعم نفسي اجتماعي- استشارات قانونية
دعم ومناصرة	جمعية تنمية وتطوير قاع القرين	خانيونس - طريق صلاح الدين الأوروبي - بعد محطة فارس.	هاتف (2069952) – جوال (0599638240) samir_jboor@hotmail.com	النساء	ورش توعوية- احالة للحالات
دعم ومناصرة	جمعية القرارة للتنمية الاجتماعية	خانيونس- الكف – شارع العبادلة بالقرب من مسجد السلام أو البريد	هاتف (2070710) – جوال (0599323562) qarara.s.d.c@hotmail.com	كافة شرائح المجتمع	مساعدات عينية- ورش توعوية
دعم ومناصرة	جمعية الغد المشرق لأبناء البلد	خانيونس – المنطقة الشرقية – مدخل خزاعة	هاتف (2085030) – جوال (0598913023) bthss2003@hotmail.com	كافة شرائح المجتمع	عيادة قانونية- دعم نفسي- توعية
دعم ومناصرة	مركز الأصالة الشبابي	خانيونس- منطقة الفخاري- بلدية الفخاري	جوال (0599776030) al-asala2014@hotmail.com	اطفال- سباب- نساء	ورس عمل توعوية مجتمعية- دعم نفسي
دعم ومناصرة	جمعية اهالي المواصي	خانيونس البحر منطقة المواصي	هاتف (2061350) – جوال (0598279559) ahmed11com@hotmail.com	كافة المجتمع المحلي	عيادة قانونية- مساعدات عينية
دعم ومناصرة	جمعية وطن للتراث والتنمية الأسرية	خانيونس – البلد- شارع الصحية القديمة المتفرع من شارع البحر	هاتف (2060006) – جوال (0599405046) watan.2008@hotmail.com	النساء	مساعدات عينية
مناصرة	جمعية أبناء الوطن الخيرية	فلسطين - خان يونس - الأمل - خلف مدرسة هارون الرشيد	هاتف (2068592) – جوال (0592040054) abnaawatan@gmail.com	اطفال- رجال- نساء	توعية في التحرش الجنسي
مناصرة	جمعية المرأة والطفل للتنمية	خانيونس البلد – مقابل بنك القاهرة عمان جوار مطعم أبو غريب	جوال (0599171930) wcda20142015@gmail.com	المرأة والطفل	ورش عمل وندوات توعوية مجتمعية
مناصرة	مركز بناء الشبابي	خانيونس - عبسان الكبيرة - شارع المدارس - مقر البلدية القديم	هاتف (2073590) – جوال (0599156262) benaa.ps@gmail.com	شباب- ونساء	دعم نفسي للنساء المضطربات بعد الحرب
مناصرة	جمعية القدس لتنمية المواصي	خان يونس - المواصي - غرب دوار جامعة الأقصى - عمارة المجايدة - الطابق الأول	هاتف (2039907)- جوال (0598850089) alquds2013@hotmail.com	الصيادين- مزارعين- المرآه- الشباب	توعية مجتمعية

مؤسسات المجتمع المحلي في محافظة رفح

كود الخدمة	الاسم	الموقع	وسائل الاتصال	الفئات المستهدفة	الخدمات المقدمة لضحايا العنف
تمكين	جمعية وفاق لرعاية المرأة والطفل	المقر الرئيس: رفح- دوار النجمة- عمارة أبو سمهدانة- فوق نقابة المحامين	هاتف (2187252) - فاكس (2181366) - جوال (0599155657) wefaqsocity@gmail.com	النساء، الأطفال، الشباب	نفسية، اجتماعية، قانونية، تعليمية، تمكين النساء
تأهيل مهني	نادي خدمات رفح	رفح – دوار العودة- بالقرب من موقف تاكسيات غزة	هاتف (2132841) – جوال (0598605533) yusra-fara7@hotmail.com	النساء	تدريب مهني
تمكين	جمعية أصدقاء الطفل الفلسطيني	رفح- تل السلطان - الشارع الأخير - مقابل بئر الاسكان الابيض	جوال (0595646001) b.p.c.f.a@hotmail.com	النساء- الطفل- الشباب	التوعية والارشاد- مساعدات- عيادة قانونية- مركز العائلة
مناصرة	جمعية بداية للتنمية المجتمعية	رفح - حي الجنينة - مفترق المقبرة الشرقية - عمارة الشاعر -الطابق الثاني	هاتف (2137572) – جوال (0595510551) bedayaa.gaza@gmail.com	كافة شرائح المجتمع	توعية للنساء حول العنف ضد المرآه
مناصرة	جمعية الجنوب لصحة المرأة	رفح - حي خربة العدس- شارع طه حسين	هاتف (2132390) – جوال (0599831555) aswh.pal@gmail.com	النساء	توعية للنساء حول العنف ضد المرأة- الزواج المبكر
مناصرة	جمعية يبوس الخيرية	رفح- دوار العودة- بناية قشطة- الدور الثاني	هاتف (2139204) Yaboos.rafah@gmail.com	النساء، الاطفال، المزارعون، الاسر الفقيرة	توعية للنساء
مناصرة	هيئة مجمع الكرامة للثقافة والتنمية	رفح - حي السلام - غرب معبر رفح البري	هاتف (2131334) – جوال (0599832870) kramaa92gaza@gmail.com	كافة شرائح المجتمع	توعية وارشاد قانوني ونفسي
مناصرة	جمعية النصر الخيرية	رفح - حي النصر - بالقرب من عيادة الوكالة	جوال (0599561608) alnaser.co2012@hotmail.com	المرأة والطفل	التثقيف الصحي والتوعية المجتمعية والدعم النفسي للنساء
مناصرة	جمعية المتحدين الثقافية الاجتماعية	رفح – بالقرب من المطافئ- بناية قشطة	هاتف (2130501) – جوال (0597833778) united.society@hotmail.com	كافة شرائح المجتمع	توعوية مجتمعية
مناصرة	جمعية الامل لتأهيل المعاقين	رفح- المصبح- حي الزهور- خلف محطة وقود العبادلة والاسطل	هاتف (2138776) –جوال (0599993100) Snabel_club2@hotmail.com	المعاقين من كافة المجتمع	توعية وورش عمل واحالة لحالات العنف

بملخص خريطة المؤسسات الفاعلة عبر طبيعة الخدمات وأماكن الانتشار فقد بلغ عدد المؤسسات الأهلية في محافظات غزة الفاعلة في مجال دعم ومناصرة وتمكين المرأة ضد العنف المبني على النوع الاجتماعي (63 مؤسسة اهلية– 6 مؤسسات حكومية– 10 من مؤسسات وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين)، حيث كانت في محافظة غزة المؤسسات الأكثر بعدد (21) مؤسسة، وفي محافظة خانيونس (17)، بينما في محافظة رفح (10)، وفي محافظة دير البلح (9)، وكان التمثيل الأضعف للمؤسسات النسوية في محافظة الشمال (6)، ويمكن وصف الخدمات على النحو التالي:

- الخدمات الحكومية: منتشرة بكافة محافظات غزة وتغطي كافة المناطق مع وجود بعض الضعف بالمناطق المهمشة والحدودية، وتغطي هذا الضعف المؤسسات الاهلية.
- الخدمات الأهلية الصحية: تغطي كافة المدن والمخيمات والقرى، وأيضا وجود ضعف لتمثيلها وتقديم خدماتها في المناطق الحدودية والمهمشة مثل (حجر الديك– السريج– الفخاري).
- الخدمات الأهلية للتمكين: وهي المؤسسات الفاعلة ضمن برامج العنف المبني على النوع الاجتماعي وتقدم خدمات متكاملة وتعتمد نظام الإحالة، وهي تعاني نقص حاد في التمثيل وفق مناطق محافظات غزة البالغة 33 منطقة، حيث بلغت في محافظة الشمال (2) مؤسسة فقط.
- الخدمات الاهلية لمناصرة ودعم حقوق المرأة: وهي العدد الأكبر من المؤسسات وتنتشر بكافة محافظات غزة، كما تغطي كافة المناطق، وهناك بعض المؤسسات لديها الرغبة بالعمل ضمن الشبكات المؤسسية لمناهضة انتهاك حقوق المرأة.

2-6-5 وصف الخدمات المقدمة لضحايا العنف

من نتائج مجموعات النقاش مع 46 موظف عاملين بالمؤسسات الناشطة بتقديم خدمات لضحايا العنف، تم تحديد الخدمات التي تقدمها المؤسسات بسبعة مجالات (خدمات نفسية – اجتماعية– قانونية– صحية– مهنية– خدمات حماية وايواء)، كما تم تحديد مجموع الأنشطة بكل مجال خدمي، والجدول (17) يوصف مجموع الأنشطة بكل مجال خدمي.

جدول (17): وصف الخدمات التي تقدم للنساء المعنفات

خدمات نفسية	خدمات اجتماعية	خدمات صحية	خدمات قانونية	التمكين الاقتصادي	التأهيل المهني	خدمات الايواء
استشارات نفسية	استشارات اجتماعية	نظام الاحالة (خدمات طبية وعلاج)	الاستشارات القانونية	فرص التدريب المهني والتقني.	تدريب مهني	توفير أماكن إيواء امنة لضحايا العنف
جلسات ارشاد نفسي	المصالحة الأسرية	نظام الاحالة (صحة انجابية)	التمثيل القانوني أمام المحاكم	نظام الاحالة (مساعدات مالية)	أنشطة ثقافية	خدمات نفسية واجتماعية
جلسات تشخيص نفسي	الزيارات المنزلية الاجتماعية	نظام الاحالة (التأهيل الطبي والتأهيل الوظيفي والعلاج الطبيعي للنساء ذوات الاعاقة)	متابعة وتنفيذ الأحكام.	تقديم منح لإنشاء مشاريع صغيرة مدرة للدخل	خدمات ترفيهية ومخيمات صيفية	خدمات صحية
نظام الاحالة (العلاج النفسي).	توعية حول الحماية					خدمات قانونية
	نظام الاحالة (اغاثة انسانية)					تمكين اقتصادي وتدريب مهني

ويمكن توضيح اهداف كل خدمة تقدم لضحايا العنف واسرهم وفق وصف مقدمي الخدمات لها عبر الاتي:

خدمات إرشادية نفسية وإجتماعية: والتي تهدف إلى تقديم الإرشاد الفردي والجماعي (جلسات علاجية وتثقيفية لتخطي أزمتها وحل مشاكلها- تعزيز الثقة بالنفس- الدعم النفسي والاجتماعي)، من خلال قيام الأخصائية الاجتماعية و/أو الأخصائية النفسية على توفير الدعم العاطفي المبدئي للحالة، وتقوم بإستكمال تعبئة نموذج التقييم لحالات العنف المبني على النوع الاجتماعي ونموذج تحديد مستوى الخطورة ونموذج طلب الموافقة، ويتم في هذه الجلسة تحديد المشكلة إجرائياً والأعراض المصاحبة للسلوك والظروف المحيطة التي حدثت بها المشكلة والعوامل التي أدت إلى حدوث المشكلة وإجراء الإختبارات والمقاييس النفسية للحالة مما يساعد الأخصائية على تقييم الإحتياجات والمخاطر ومصادر القوة بالتعاون وبشكل تشاركي مع الحالة والإتفاق على خطة عمل لتلبية إحتياجاتها الفورية وطويلة المدى بإستخدام نموذج خطة التدخل وذلك بعد أن تشعر الحالة بالراحة وبعد الحصول على الموافقة المستنيرة للحالة.

خدمات الدعم القانوني: والتي تهدف لتقديم الخدمات الاستشارية اللازمة للمنتفعة، وتمثيل المنتفعة أمام المحاكم المختصة بموجب توكيل رسمي، عند فشل الجهود الرامية لحل مشكلتها، وذلك من خلال قيام المحامية بتحديد طبيعة الخدمة القانونية المطلوبة، فإذا كانت إستشارة قانونية تقوم المحامية بتقديمها، أما إذا كانت تمثيل قانوني بالمحاكم الشرعية للحصول على خدمة (نفقة زوجة، نفقة أولاد، عفش بيت، تابع مهر مؤجل، مشاهدة أولاد، إستضافة أولاد، ضم وحضانة أولاد، أجرة وحضانة رضاعة، التفريق بأنواعه) أو في حالة إحتياج الحالة إلى التمثيل القانوني في المحاكم النظامية للحصول على خدمة (ميراث، مصاغ ذهبي، حقوق مالية) تقوم المحامية بتعبئة نموذج تقييم حالة لخدمات الدعم القانوني، ويتم في هذه الجلسة تحديد المشكلة القانونية التي تواجه الحالة إجرائياً والظروف المحيطة التي حدثت بها المشكلة والعوامل التي أدت إلى حدوث المشكلة مما يساعد المحامية على تقييم الوضع الحالي بالتعاون وبشكل تشاركي مع الحالة والاتفاق على خطة عمل لتلبية إحتياجاتها الفورية وطويلة المدى عبر خطة التدخل، وذلك بعد أن تشعر الحالة بالراحة وبعد الحصول على وكالة نظامية أو شرعية من الحالة. وعلية تقوم المحامية برفع القضية سواء كانت شرعية أو نظامية مع دفع رسوم القضية ورسوم تصديق الوثائق المطلوبة ومتابعة تحديد جلسة المحكمة ومتابعة تبليغ الشخص المدعي عليه والترافع عن الحالة في جميع جلسات المحكمة ضمن جميع درجات التقاضي بالإضافة إلى متابعة تنفيذ قرارات المحكمة في دائرة التنفيذ حتى حصول الحالة على حقوقها.

خدمات صحية: ويتم ذلك عبر التنسيق مع الجهات ذات العلاقة وتشمل (العلاج الطبي اللازم للشفاء من آثار العنف- إجراءات الفحوصات الدورية اللازمة- التحويل إلى أخصائيين إذا لزم الأمر- وضع البرنامج الصحي اللازم- توفير بعض الإحتياجات الأساسية كالملابس بين المواسم، الفوط الصحية وغيرها- توفير الأدوات المساعدة "عكاز، كرسي متحرك، نظارات، سماعات طبية) في حال كانت الفتاة أو المرأة من ذوات الإعاقة".

خدمات مهنية وثقافية وترفيهية: وتتم عبر تقديم دورات محو الامية، دورات تدريبية لتزويد المنتفعة بمهارات تمكنها الحصول على دخل خاص بها مثل (الخياطة- تجميل- تطريز- صوف- تصوير- تصنيع غذائي، ودورات تخصصية في الاسعافات الاولية- إدارة مشاريع- الكمبيوتر)، مع الأخذ بعين الإعتبار خصوصية النساء ذوات الإعاقة، كما يتم تقديم الخدمات الثقافية والرياضية.

خدمات الملتقى الأسري: والتي تعتمد على إستقبال الأطفال المحضونين من أحد الوالدين مع فردين من الأسرة بناء على قرار المحكمة الشرعية بالمشاهدة، وذلك تفادياً لتنفيذ هذه المشاهدة في مركز الشرطة، وكما تقوم فيه الأخصائية الاجتماعية بمتابعة حالة الإستقبال للتأكد من عدم تعرض الطفل لأي من أنواع العنف أثناء اللقاء.

مؤتمر الحالة (مؤتمر مغلق): والذي يهدف إلى تقييم التدخلات الخدمية مع الحالات ومشاركة الخبرات مع المؤسسات الأخرى أو مع افراد طواقم مختلفين داخل المؤسسة، ويكون عبر شكلين (1) مؤتمر حالة داخل المؤسسة بالتنسيق بين التدخلات الاجتماعية والنفسية والقانونية. (2) مؤتمر حالة مع المؤسسات الأعضاء في نظام التحويل، حيث يتم مؤتمر الحالة على شكل إجتماع صغير مغلق لمناقشة حالة معينة، بعد الحصول على الموافقة المستنيرة للحالة لتبادل المعلومات مع جميع المشاركين في مؤتمر الحالة، حيث تتم مشاركة الأشخاص الفاعلين ممن حصلوا على إذن لتلقي/ وتبادل معلومات الحالة، بشرط أن يتم تبادل المعلومات ذات الصلة وليس معلومات شخصية أو تفاصيل عن الحالة أو الحادثة.

خدمات الايواء: وهي تنفذ فقط في مراكز الايواء الحكومية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، وتشمل على الخدمات الأساسية (العناية الشخصية– الوجبات الغذائية– الإقامة المؤقتة خلال فترة الانتفاع من خدمات قسم المبيت– خدمات الحضانة وتقدم لأطفال المنتفعات. خدمات إرشادية ونفسية واجتماعية (إرشاد فردي وجماعي من خلال جلسات علاجية وتثقيفية لتخطي أزمتها وحل مشاكلها– تعزيز الثقة بالنفس وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لضمان تكليفها مع أطفالها أو أسرتها– مساعدتها على التعامل مع أعراض الخبرة الصادمة– ومساعدتها على الالتزام بقوانين الإقامة وفي كيفية العيش ضمن مجموعة. خدمات الدعم القانوني (الخدمات الإستشارية– التمثيل أمام المحاكم المختصة). خدمات صحية (العلاج الطبي اللازم للشفاء من آثار العنف– فحوصات دورية– توفير بعض الاحتياجات الاساسية والأدوات المساعدة). خدمات تعليمية وتدريبية (التحويل للجهات ذات العلاقة التي تقدم خدمات التعليم للفتيات والنساء والأطفال (المنتفعين) لضمان عدم إنقطاعهم عن المدارس والجامعات، بالإضافة إلى الخدمات التدريبية اللازمة لتزويد المنتفعة بمهارات تمكنها الحصول على دخل خاص بها، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية النساء ذوات الإعاقة). وبعض من الخدمات الترفيهية مثل الرحلات والأنشطة الترفيهية. إلا أن جميع هذه الخدمات تبقى محدودة بحجم الموارد المالية للمؤسسة.

3-6-5 نظام عمل المؤسسات الخدمية ضمن "التحويل- ترحيل"

أشارت مجموعات العمل المركزة مع المؤسسات الفاعلة في تقديم الخدمات إلى أن نظام عمل التحويل التكاملي يسير وفق منظومة تقترب إلى الثبات مع تباين أشكالها بين المؤسسات، إلا أن اغلب المؤسسات تعمل وفق التالي:

<u>إكتشاف حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي</u>

تعقد المؤسسات تحت كود تمكين وكود دعم ومناصرة العديد من ورشات العمل التوعوية عن إنتهاكات حقوق المرأة والعنف المبني على النوع الاجتماعي في المجتمع المحلي وداخل مؤسساتها، والتي على أثرة تقوم بعض النساء المشاركات بورشات العمل بالتقدم لطلب إستشارة حول تعرضها للعنف وإنتهاك حقوقها من قبل الزوج أو أحد أفراد الأسرة. وفي أحيان أخرى تتوجه النساء من ضحايا العنف مباشرة إلى بعض المؤسسات الفاعلة بطلب إستشارة نفسية أو إجتماعية أو قانونية أو مساعدات إقتصادية، والتي على أثرها يتم التعامل معها كحالة ضحية عنف.

تقديم الخدمات

- تقوم المؤسسات تحت كود دعم ومناصرة بتحويل الحالة التي تطلب الاستشارة إلى المؤسسات مقدمة الخدمة الأهلية تحت كود تمكين.
- تقوم المؤسسات "تمكين" بدراسة الحالة وإعداد تقرير التشخيص للحالة، والتي على أثرها تبدأ بإعداد خطة الإستجابة الفاعلة وفق الحالة.

الإحالة

- إذا تطلب وضع الحالة إستشارات طبية تقوم المؤسسة "تمكين" بتحويل الحالة إلى المؤسسات الاهلية الطبية لتلقي العلاج، أما إذا كانت تحتاج إلى علاج نفسي أكثر من الدعم "تعاني من اضطرابات نفسية" تقوم بتحويلها إلى برنامج غزة للصحة النفسية كجهة متخصصة، أما إذا كانت تحتاج إلى حماية ومأوي يتم إحالتها الى وزارة الشؤون الاجتماعية، أما فيما يتعلق بالإستشارات القانونية فعادة يتم التنسيق مع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان والمؤسسة نفسها في تمثيل الحالة بالمحاكم.
- في بعض الأحيان تستقبل المؤسسات كود "صحية– قانونية" حالات عنف تقوم بتحويلها إلى المؤسسات "تمكين " بعد إجراء التدخل المناسب للحالة وفق إختصاص المؤسسة.

النموذج التالي يوضح آلية الإكتشاف والتحويل والتدخل لحالات العنف المبني على النوع الاجتماعي وفق ما ذكرته المؤسسات الفاعلة بتمكين ضحايا العنف (عايشه– حياة– مركز صحة المرأة البريج– وفاق– مركز صحة المرأة جباليا)

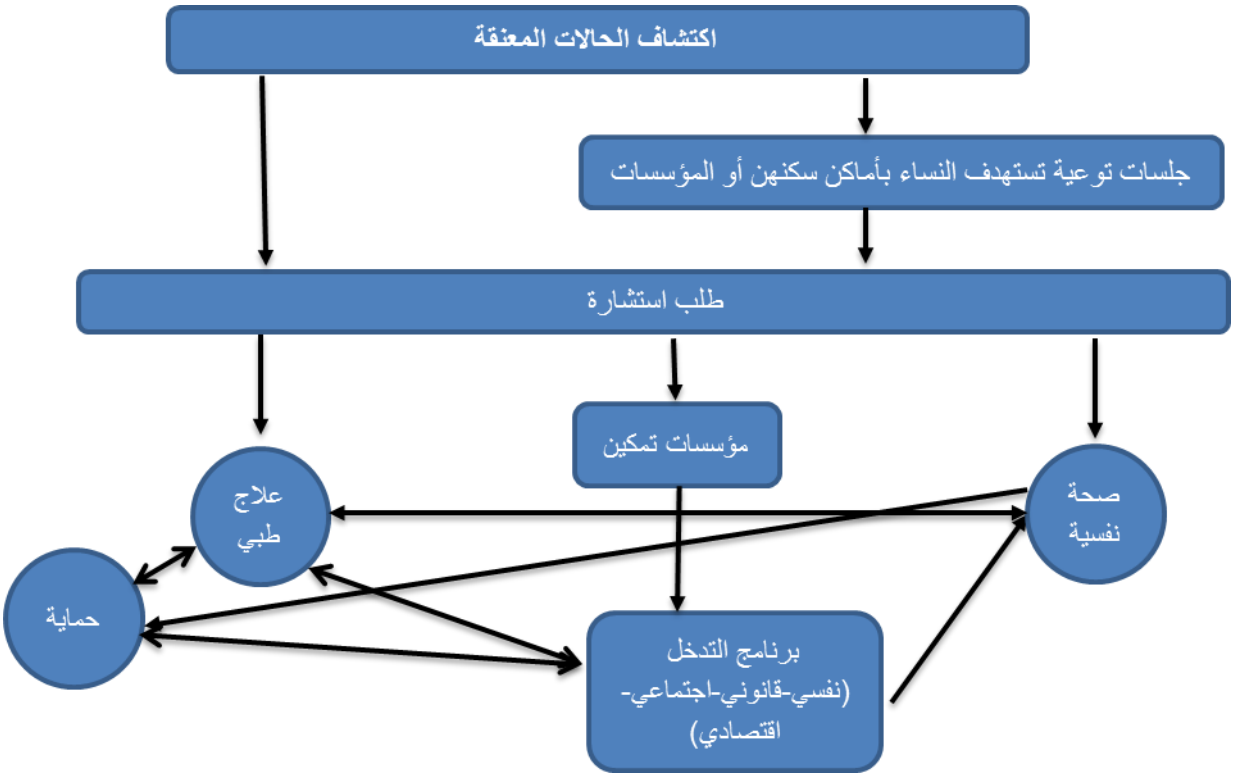

4-6-5 المعيقات التي تتعلق بالمؤسسات الاهلية في تقديم الخدمات لضحايا العنف من وجهة نظر العاملين

من خلال مجموعات النقاش المركزة مع 64 مقدم خدمة توزعوا على 23 مؤسسة أهلية وحكومية تقدم خدمات لضحايا العنف، تم الوصول إلى مجموعة المعيقات التي تحد من الإيفاء بمتطلبات ضحايا العنف ومساعدتهن على إستعادة أدوارهن بالحياة وإكسابهن المهارات الأساسية بالتعامل مع ممارسات العنف المبني على النوع الاجتماعي بحقهن، حيث جاءت النتائج وفق إختصاص كل نوع خدمة على النحو التالي:

مقدمي الخدمات النفسية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية

- تنقل المعنفات بين الأخصائيين النفسي يعيق تطور التدخل العلاجي كفاعلية مستمرة.
- عدم وجود برامج تدخل علاجي ثابتة وتقتصر جميعها على برامج الدعم النفسي والتفريغ الانفعالي.
- قلة الموارد البشرية.
- عدم كفاءة الكادر المختص.
- إهتمام الممول بأعداد مستهدفة وليس بجودة الخدمات المقدمة.
- عدم الإستجابة من أسر المعنفات، والتعامل مع التدخل من أجل المساعدات المالية.
- عدم توفر الحماية المجتمعية للأخصائيين في الزيارات المنزلية.
- ضعف الموارد المالية للمؤسسات المعنية بالتعامل مع النساء المعنفات على خلفية النوع الاجتماعي.
- عدم وجود تكامل ما بين المؤسسات المعنية في وجود قواعد بيانات مركزية لحصر المعنفات وأنواع الخدمات المقدمة اليهن، وتسخير إستخدام الموارد المتاحة بخدمة المعنفات.

مقدمي الخدمات الصحية

- مواقف وتوجهات بعض مقدمي الخدمات الصحية نحو النساء المعنَّفات والمتمثل: بالعجز أو اللوم أو الخوف أو التهرب.
- تواضع المهارات وقلة المعلومات ونقص التدريب في التعامل مع النساء المعنَّفات.
- تجنب غضب المرأة أو عائلتها مثل الزوج أو الأب أو الأخ (المعتدي) .
- عدم العمل ضمن برتوكول المؤسسات الصحية المعني بالتعامل قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي.
- يشعر مقدمي الخدمات بعدم توفر دعم إجتماعي أو قوانين تحميهم في حالة التدخل، وبالتالي يكون لديهم إستعداد عال للتطبيب وإعطاء العلاج دون التعامل مع جذر المشكلة.

5-7 مهارات وخبرات وقدرات وقيم ومعارف قادة الإصلاح المجتمعي والنشطاء الشباب.

من خلال مجموعات النقاش المركزة مع قادة المجتمع المحلي من لجان الإصلاح التابعة للجان العشائر والأخرى التابعة لوزارة الداخلية، حول رؤيتهم وفلسفتهم في التدخل المجتمعي من أجل حل النزاعات الأسرية من جهة والتخفيف من حدة العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل المجتمع الفلسطيني من جهة أخرى، كانت نتائج النقاش وتحليلها على النحو التالي:

وصف لجان الهيئة العليا لشئون العشائر بمحافظات عزة:

تعمل الهيئة العليا لشئون العشائر في كافة محافظات غزة وبكافة المجالات التي يعتبر العنف الأسري أو العنف القائم على النوع الاجتماعي وانتهاك حقوق المرأة من أولويات عملها لمدى إنتشار هذا النوع من العنف بشكل واسع يطيل كل الاطياف والشرائح المجتمعية إذا ما تمت مقارنته مع باقي أنواع النزاعات المجتمعية. بواقع (4) أعضاء هيئة عليا و(2) مستشارين في كل محافظة، حيث كل عضو يرأس لجنة مكونة من (10) من المخاتير ولجان الإصلاح والوجهاء والشباب، ليكون بكل محافظة لجنة مكونة من (46) عضو، تتنوع مؤهلاتهم العلمية من درجة الدكتوراه الى درجة الثانوية العامة، إذ يبلغ العدد الإجمالي (1450) شخص، منهم (10) من النساء فقط تتوزع على محافظات غزة.

وصف لجان العشائر والاصلاح التابعة لوزارة الداخلية بغزة

دائرة شؤون العشائر والإصلاح هي إدارة عامة ضمن هيكلية وزارة الداخلية- غزة، وتنتشر بكافة محافظات غزة ضمن مكاتب لها، وتعمل على تلقي الشكاوى من المواطنين حول المشاكل للعمل على حل جميع خلافاتهم وتوجيه المواطنين إلى جهات الاختصاص للمساهمة في حل أي خلاف عشائري، وتعمل على رقابة ومتابعة كافة لجان الإصلاح ورجال العشائر التابعين لها لضمان عملهم أنه في إطار القانون والعرف العشائري، وتهتم لجان الإصلاح بالتدخل في كافة النزاعات المجتمعية والاسرية، ومتابعة كافة القضايا والإشكالات سواء كانت شخصية أو عامة وحل الإشكالات حسب العرف العشائري والقضائي، ويبلغ عددهم (1850) شخص يشترك معهم رابطة علماء فلسطين.

المرتكزات القيمية التي يتسند عليها لجان الإصلاح

أغلب اللجان هم من الرجال والتي تتراوح أعمارهم ما بين (30- 70 سنة)، يحملون نفس ثقافة المجتمع الذي ينتمون الية، ويتدخلون بالخدمات إستنادا إلى الأعراف الاجتماعية القائمة والمتوارثة عبر الأجيال، ونذكر مجموعة المرجعيات القيمية المستند عليها في التعامل بقضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي دون التطرق إلى القيم ذات المرجعية الدينية التي سبق تناولها في عوامل الخطر المجتمعية:

- **التراضي مقابل التقاضي:** إحدى أهم المرتكزات القيمية هو محاولة إيجاد حلول لا تستند إلى التفريق أو الإنفصال بين الزوجين حفاظاً على تماسك وبناء المجتمع إلا للضرورة القصوى، وعدم المساهمة في زيادة نسبة الطلاق، وخصوصاً أن نسب الطلاق التعسفي بزيادة مستمرة.

- **المرأة تحتاج إلى الحماية الأسرية أكثر من الحماية المجتمعية:** تؤمن لجان الإصلاح أن مردود الزوجة لزوجها، والبنت لأهلها، لذا تعتمد أوجه التدخل على الضغط على الطرفين بعدم التفريق، لأنه لا يمكن إيجاد مكان آمن للمرأة بعيداً عن بيت الأهل أو بيت الزوجية.
- **يتحمل الزوجين مسؤولية الخلافات الأسرية:** يعتمد أي تدخل للجان الإصلاح على تحميل طرفي النزاع مسؤولية النزاع وتداعياته، وذلك من أجل تقريب وجهات النظر والوصول إلى حلول مرضية للطرفين.
- **حماية النساء التي تطلب الحماية:** تؤمن اللجان أنه يتوجب عليها الدفاع عن المرأة إذا ما طلبت حق "الطنب" الحماية على اللجنة، بما تستطيع به اللجنة، وتعمل على توفير مكان آمن لها لحين حل مشكلتها.
- **التدخل مشروط برضى طرفي النزاع:** تؤمن لجان الإصلاح أن التدخل بحل أي نزاع أسري يشترط فيه موافقة الطرفين على تدخل اللجان، وإلا لن يكون هناك تدخل في حال رفض أحد الطرفين للتدخل.
- **المرجعية بالأحكام وفق الشرع والفرع:** يعتمد الحل العشائري على مجموعة الأعراف والعادات التي تسود المجتمع الفلسطيني بكل ما فيها من أعراف إيجابية وعادات سلبية أو مرجعيات دينية أو فهم مغلوط للمرجعيات الدينية.
- **سرية المعلومات:** كل قضية وتدخل صلح بين الزوجين أو الأسر تتم بسرية تامة فيما يتعلق بنشرها في أوساط اللجان، وخصوصا قضايا العنف الجنسي.
- **لا حلول دون كفيل:** بعد الإتفاق على حل مرضي للطرفين، يتم كتابة صك الصلح على أن يتم وضع كفيل واحد من أسرة كلا الطرفين، بالالتزام بالحل المقترح وعدم الإخلال به، لضمان عدم تكرار سبب النزاع.

بملخص المرتكزات القيمية للجان الإصلاح، نلاحظ أنها ذات إمتداد للقيم المجتمعية في محافظات غزة، حيث أن معظم لجان الإصلاح تؤمن بمجموعة القيم والعادات السلبية المعتمدة على النظرة للمرأة، مع دفاعهم عن حقوق المرأة وفق الواجب العشائري الذي يعملون فيه.

خبرات لجان الاصلاح في حل النزاعات الاسرية

لقد شاركت اللجان العشائرية بالعديد من حل النزاعات المجتمعية والاسرية، وتمتلك سجل طويل من الخبرات، المبنية على المرتكزات القيمية، حيث بلغت نسبة القضايا المتعلقة بالعنف ضد المرأة والتي تم التدخل فيها (45%) من مجمل القضايا والتدخلات المجتمعية، إلا إنه في مجال النزاع الأسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي ومع العدد المرتفع الذي أكسبهم خبرة عالية، لا زالت خبراتهم الفاعلة عشوائية مستندة على العرف والعادة لا الحقوق المشروعة ضمن تطور الحياة الاجتماعية والادوار الوظيفية بالحياة، كما أن الخبرات الجديدة من الشباب تفتقر لعلوم العرف العشائري، لذا يمكن تحديد مجمل الإشكاليات بالخبرات لدى لجان الإصلاح والنشطاء الشباب في التدخل بالإستجابة لقضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي لدى اللجان المحلية، المبنية على الضعف بالمدركات المعرفية والإجراءات التنفيذية والإدارية في الإستجابة لقضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي، والتي يمكن إيجازها في:

- **تصحيح المفاهيم والاتجاهات القائمة على النوع الاجتماعي:** حيث إنها تقتصر على القيم المجتمعية ذي المرجعية الدينة والعادات والتقاليد، ولعل أبرزها "النساء هن ضحية العنف مهما تنوعت الأسباب".
- **الأدوار الوظيفية الجندرية:** أغلب اللجان العشائرية لا تعي الدور الجندري للمرأة والرجل في المجتمع الفلسطيني، فخبراتهم قائمة على عوامل الخطر المجتمعية (انظر بند 3-3-5).

- **حقوق المرأة:** أغلب اللجان لا تعي بشكل متكامل حقوق المرأة في القانون الفلسطيني والاتفاقيات الدولية، وتعتمد على حقوقهن وفق الأعراف والتقاليد، مما يجعل الحلول غير منصفة للمرأة.
- **الوساطة والتحكيم:** والتي تعتمد على إنصاف الحقوق ضمن مبدأ أن النساء المعنفات هن ضحايا مهما كانت الأسباب، حيث أشارت نتائج النقاش أن أسس الوساطة والتحكيم قائمة على الأعراف الاجتماعية وإن كانت في بعض الأحيان جائرة على المرأة، وهنا تبقى خبرات اللجان مقتصرة على المرجعية القيمية لا المرجعية القانونية.
- **التنسيق والتشبيك:** تفتقر اللجان إلى وجود برتوكول تنسيق وتشبيك مع المؤسسات الحكومية والأهلية في التحويل والترحيل والاستقبال، كما لم تشترك ضمن أي شبكة دعم ومناصرة لحقوق المرأة.
- **كتابة الصكوك:** تفتقر الخبرات إلى الفنيات القانونية لكتابة صكوك الصلح والسندات والوثائق التي يمكن إستخدامها أثناء القضاء، بما يضمن قبولها لدى المحاكم وخلوها من الثغرات القانونية.
- **التوثيق وقواعد البيانات (التخطيط):** للمساهمة في تحليل أنشطة اللجان وبناء الدروس المستفادة في إعداد خطط تطوير عمل هذه اللجان، لابد من توثيق كافة الأنشطة وتسجيلاتها والأوراق المستخدمة فيها، ضمن آلية إدارية محددة، كما يجب وجود قواعد بيانات يمكن مشاركتها مع المؤسسات الفاعلة، وهنا أفادت جميع اللجان أنها لا تعي أهمية هذه الوثائق كما لا تمتلك مهارات إدارة الملفات، وتوثيقها، وكذلك لا تمتلك أي من مهارات بناء خطط العمل.
- **التحويل:** تعتمد خبرة اللجان على إستقبال الحالات المحولة من الشرطة أو من المؤسسات الاهلية أو من المواطنين المتنازعين أنفسهم، ولم تعمل هي على تحويل حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي للمتابعة وتقديم الخدمات اللازمة من قبل المؤسسات الأهلية المختصة، مما أوجد ثغرة في عمل هذه اللجان، وأصبحت الإستجابة منقوصه ومقتصرة على حل الخلاف فقط بأي شكل كان.
- **إدارة الحالة المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي:** تتعدم خبرات اللجان في إدارة الحالة العملية بقضايا العنف حيث تسير بشكل عشوائي غير ممنهج، ولا يعتمد على أسس إدارة الحالة من (تشخيص– تقييم– تحديد الشركاء– التخطيط وبناء أسلوب التدخل– التدخل مع مراعاة تطور الحالة– المتابعة – إغلاق الحالة).
- **إدارة الحوار المجتمعي:** أشارت النقاشات مع اللجان أن هناك ضعف في مهارة إدارة الحديث الهادف ضمن موضوع النزاع، مما يسبب أثرة جو مليئ بالمشاحنات والمداخلات غير الهادفة، والتي أحياناً تفقد الموضوع من محتواه، كما قد تثير جو يفتقد إلى التقدير والاحترام والمحبة.
- **كسر دوائر العنف:** من المهم في التدخل بحل الخلافات الأسرية وإنهاء الصراعات الأسرية داخل البيت، إكساب أطراف النزاع بعض المهارات التي تضمن عدم عودة نفس النزاع مرة أخرى، ليضمن متدخلوا الاستجابة نجاح التدخل وإستمراريته، والتي يتطلب من مقدم الخدمة باللجان العشائرية أو المجتمعية توعية طرفي النزاع بفنيات كسر دوائر العنف ضمن فهم متتالية (جدل– شجار– نزاع– عنف) عبر آليات تعزيز الحوار الأسري وتحليل النزاع، مع التركيز أن الجمود الفكري في التعامل الأسري أساس فاعل في إستمرار دائرة العنف.

6- المقترحات في ضوء ورشة العمل مع شركاء جمعية الثقافة والفكر الحر

- تنفيذ ورش حول المواضيع الفرعية في الدراسة لتحويلها لأليات عمل.
- تثقيف الرجال حول مشكلة الفهم المغلوط للعنف المبني على النوع الاجتماعي.
- دعم مشاريع اقتصادية صغيرة للنساء المعنفات.
- تشكيل مرصد جدي وفعال لرصد أشكال العنف ضد النساء المبني على النوع الاجتماعي.
- استمرار العمل من المؤسسات الفاعلة لمناهضة العنف ضد النساء المبني على النوع الاجتماعي حتى بعد انتهاء مشاريعها.
- تطوير القانون الفلسطيني ليضمن حقوق النساء، بوضع قوانين حازمة لكل أنواع العنف.
- توحيد النظام القضائي، ليكفل حقوق النساء المعنفات.
- اعتماد اتفاقية سيداو كمرجع لكل الدراسات والفعل.
- تعميم الثقافة الجنسية في المناهج التعليمية.
- ابتكار سفراء النوع الاجتماعي، من خلال برامج توعية لتمكين الرجال للدفاع عن النساء.
- تظافر جهود رجال الاصلاح مع رجال القانون للحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي.
- إضافة مادة للثقافة الأسرية في المنهاج التعليمي للصف الأول الثانوي.
- عدم استثناء دور الاحزاب السياسية في مشكلة العنف المبني على النوع الاجتماعي وضرورة تفعيل دورها لمناهضته.
- إعداد برامج توعوية موجهة حول حقوق المرأة وبرامج توعوية للأسرة حول أفضل الاساليب التربوية المناسبة .
- العمل على زيادة الوعي المجتمعي لقضايا العنف.
- إطلاق حملات توعية بحقوق المرأة في التشريعات والقوانين الفلسطينية والتركيز على مبدأ سيادة القانون.
- تنفيذ الأبحاث من خلال شركات نسوية أو مؤسسات نسوية.

7- خطة المتابعة والتقييم للتوصيات المقترحة

دراسة خط الأساس جزء أصيل ولا يتجزأ من خطة عمل الإستجابة الفاعلة للناجيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي، في إطار وضع الإطار المنطقي للخطط أو البرامج أو الفعاليات المؤسسية والمجتمعية.

تم إعداد خطة المتابعة والتقييم بعد عقد ورشة عمل مع المؤسسات ذات العلاقة في مناقشة خط الأساس ووضع التوصيات[1] في ضوء ذلك، حيث تم الاستعانة بنهج التقييم التشاركي بهدف إدماج معارف وآراء وخبرات المشاركين بالورشة، في وضع التوصيات وآليات التحقق من تنفيذها ومتابعتها، وعلية يلتزم الاستشاري بإعداد خطة المتابعة والتقييم وفق توصيات الدراسة التي كانت من مخرجات ورشة العمل وبمعرفة جمعية الثقافة والفكر الحر.

7-1 نظام المراقبة والمتابعة والتقييم

تعتبر عملية المتابعة والتقييم من المراحل المهمة لضمان نجاح تنفيذ الانشطة الواردة ضمن توصيات الدراسة والتي تستهدف التأكد من مدى نجاح التدخلات المقترحة والمرتبطة بالأهداف ذات الصلة.

ستستند خطة المتابعة والتقييم على مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية وذلك من خلال أدوات واضحة تستهدف قياس مدى التقدم الحاصل في تنفيذ توصيات الدراسة وصولاً إلى النتائج المطلوبة، وبالتالي اتخاذ التدابير المناسبة من قبيل تقديم تقارير سنوية تتضمن بيانات واضحة ومحددة حول ماهية النتائج المتحققة، بالإضافة إلى تحديد النجاحات والاخفاقات والدروس المستفادة والتي ستوفر المعلومات الضرورية لصانعي القرار والأطراف ذات العلاقة حول سير عملية التنفيذ ومدى نجاحها ونسبة تحقيق الاهداف المرتبطة بتوصيات خط الأساس للعنف المبني على النوع الاجتماعي.

7-2 الجهات المسؤولة عن المتابعة والتقييم

ستعمل جمعية الثقافة والفكر الحر بشكل رئيسي ومن خلال أنشطتها ضمن "مشروع تقوية قدرات مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية من أجل تحسين وحماية حقوق النساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي" على إجراء عملية متابعة وتقييم دورية لتنفيذ الخطة من خلال جمع بيانات ومعلومات كمية حول الإنجازات المتحققة والتي ترتبط بشكل وثيق بالمؤشرات الكمية والنوعية ذات الصلة، ضمن إطار زمني محدد، والذي سيتم عبر تحليل نتائج دراسة خط الأساس بأسلوب SWOT لتحديد المخاطر الداخلية والخارجية والفرص ونقاط القوة لدى المجتمع المحلي ومؤسساته في بناء برنامج للاستجابة الفاعلة للعنف المبني على النوع الاجتماعي وانتهاكات حقوق المرأة، ونموذج (Allison Rossett) لتقييم تقدم الأنشطة وفعاليتها.

[1]- التوصيات وضعت بمعرفة جمعية الثقافة والفكر الحر كمخرجات لورشة العمل المنعقدة بتاريخ 21 مارس 2017 مع الشركاء من المؤسسات الاهلية والحكومية، كما أن التوصيات لم يتدخل في وضعها الاستشاري، وذلك أن التعاقد معه قائم على اعداد خط الأساس للعنف المبني على النوع الاجتماعي فقط، مع تنظيم التوصيات المقترحة من جمعية الثقافة والفكر الحر في قالب خطة المتابعة والتقييم.

7-3 نمط أدوات المتابعة والتقييم

ستعتمد جمعية الثقافة والفكر الحر على استخدام الأدوات التالية لتحقيق متابعة وتقييم فاعلة لتنفيذ الأنشطة المقترحة في مصفوفة خطة المتابعة والتقييم:

- الاتفاق على نظام معتمد للرقابة والتقييم يتضمن مؤشرات محددة بالإضافة إلى نموذج موحد للتقارير يحدث دورياً يتم إعداده من قبل القائمين على المتابعة والتقييم في إطار المشروع، وذلك بالاعتماد على مؤشرات مصفوفة المتابعة والتقييم.
- توثيق عملية تنفيذ كافة الأنشطة والتدخلات المرتبطة بتنفيذ توصيات خط الأساس ضمن إطار زمني محدد بالتعاون مع كافة الجهات المسؤولة عن التنفيذ والمشاركة بالتنفيذ بشكل دوري، وبما يسهم في توفير البيانات الأولية المرتبطة بعمليات التنفيذ.
- جمع المؤشرات والبيانات الكمية والنوعية المرتبطة بالأهداف والتدخلات الواردة في ضوء توصيات الدراسة، وذلك بما ينسجم مع ما ورد ضمن مصفوفة المؤشرات المتعلقة بخطة المتابعة والتقييم، هذا بالإضافة إلى عقد لقاءات متابعة وتقييم حسب الحاجة مع الأطراف والجهات ذات الصلة المرتبطة بعملية التنفيذ من أجل تقييم عملية التنفيذ والمساعدة في جمع البيانات والمعلومات ذات الصلة.
- تطوير التقارير الدورية والسنوية التي تتضمن توصيف لعمليات التنفيذ وحجم الانشطة والتدخلات المنفذة، بالإضافة إلى بيانات المؤشرات الكمية والنوعية الواردة ضمن مصفوفة المتابعة والتقييم.

7-4 مصفوفة خطة المتابعة والتقييم

الأهداف	الأنشطة	المؤشرات الكمية والنوعية ذات العلاقة
الوصول بالمواضيع الفرعية بخط الأساس لأليات عمل	تعميم أدوات خط الأساس على المؤسسات الفاعلة في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي.	عدد المؤسسات التي شاركت بنتائج الدراسة واستلمت أدوات الدراسة. عدد الدورات التي عقدت لمقدمي الخدمات بهدف تدريبهم على استخدام أدوات الدراسة.
	تنظيم البيانات لدى المؤسسات الفاعلة في اطار مخرجات الأدوات	عدد ونسب الحالات من الناجيات من العنف التي تم التعامل معها. حصر أسباب العنف المبني على النوع الاجتماعي وعوامل الخطر على النساء والفتيات ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي في اطار أدوات الدراسة.
	بناء فعاليات ومبادرات في إطار مخرجات أدوات خط الأساس	عدد المبادرات والفعاليات التي تبنى لمعالجة عوامل الخطر للعنف المبني على النوع الاجتماعي. عدد الفئات المستهدفة ضمن تصنيفاتها الديمغرافية. أسماء المؤسسات الشريكة الناشطة ذات العلاقة بتنفي1 المبادرات. نماذج لقياس أثر المبادرات والفعاليات على الفئات المستهدفة في اطار النتائج المتوقعة نماذج لقصص نجاح المبادرات الشبابية.
رفع مستوى الوعي المجتمعي للحد من ممارسات العنف المبني على النوع الاجتماعي	الضغط على صناع القرار لإضافة مادة الثقافة الاسرية في المنهاج التعليمي للصف الأول الثانوي	عدد الاجتماعات وورشات العمل التي تستهدف بيان أهمية إدراج مادة الثقافة الاسرية في المنهاج التعليمي للصف الأول الثانوي. عدد حملات الضغط التي تحث صناع القرار على إدراج مادة الثقافة الاسرية في المنهاج التعليمي للصف الأول الثانوي. الخطة الإعلامية التي تستهدف تسليط الضوء على أثر إدراج مادة الثقافة الاسرية في المنهاج التعليمي للصف الأول الثانوي.

الأهداف	الأنشطة	المؤشرات الكمية والنوعية ذات العلاقة
	الضغط على صناع القرار لتعميم الثقافة الجنسية في المناهج التعليمية.	عدد الاجتماعات وورشات العمل التي تستهدف بيان أهمية تعميم الثقافة الجنسية في المناهج التعليمية. عدد حملات الضغط التي تحث صناع القرار على إدراج مادة الثقافة الجنسية في المناهج التعليمية. الخطة الإعلامية التي تستهدف تسليط الضوء على أثر إدراج مادة الجنسية في المناهج التعليمية.
	حث الأحزاب السياسية لتفعيل دورها في التدخل بمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي.	عدد الاجتماعات وورشات العمل مع الأحزاب السياسية التي تستهدف بيان أهمية دورها في مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي. اشكال مشاركات الأحزاب السياسية في مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي.
	إعداد برامج توعوية تستهدف الأسر حول الأساليب التربوية المثلى القائمة على المساوة بين الجنسين، وحقوق المرأة.	عدد كل نوع من أنشطة برامج التوعية حسب نوعها (ورشات عمل- لقاءات إعلامية- مطبوعات ونشرات- ادلة- أفلام مرئية) والتي تستهدف نشر الأساليب المثلى بالتنشئة الاجتماعية عدد الفئات المستهدفة وفق متغيراتهم الديمغرافية. نماذج قياس أثر برامج التوعوية على المجتمع.
	تفعيل دور المؤسسات النسوية في إعداد الأبحاث والدراسات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي.	عدد الأبحاث المنشورة والمتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي. عدد الدورات التدريبية حول فنيات اعداد الدراسات والأبحاث العلمية المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي.
توعية الرجال في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي	تأهيل الكوادر الشبابية من الرجال للدفاع عن حقوق المرأة كسفراء للنوع الاجتماعي.	عدد الكوادر الشبابية المستهدفة وفق متغيراتهم الديمغرافية. نماذج البرامج التدريبية الهادفة لجعل الذكور مدافع عن حقوق المرأة. نماذج قياس أثر التدريب على الكوادر الشبابية من الذكور. نماذج لقصص نجاح التدريب.

الأهداف	الأنشطة	المؤشرات الكمية والنوعية ذات العلاقة
	تصحيح المفاهيم لدى الرجال حول مشكلة العنف المبني على النوع الاجتماعي.	عدد جلسات التوعية التي تستهدف الرجال بهدف تعديل معتقداتهم المعرفية حول المرأة. أعداد الفئات المستهدفة وفق متغيراتهم الديمغرافية نماذج الأساليب المعرفية لتصحيح المعتقدات المعرفية
تفعيل المساءلة القانونية والمجتمعية لمقترفي جرائم العنف المبني على النوع الاجتماعي	الضغط على صناع القرار لتطوير القانون الفلسطيني ليضمن حقوق النساء، بوضع قوانين حازمة لكل أنواع العنف.	عدد الاجتماعات وورشات العمل التي تستهدف بيان أهمية وضع قوانين حازمة لكل أنواع العنف. عدد حملات الضغط التي تحث صناع القرار على تطوير القانون الفلسطيني ليضمن حقوق النساء. الخطة الإعلامية التي تستهدف تسليط الضوء على أثر نقص التشريعات القانونية المتعلقة بحقوق المرأة وانفاذها.
	الضغط على صناع القرار لتوحيد النظام القضائي، ليكفل حقوق النساء المعنفات.	عدد الاجتماعات وورشات العمل التي تستهدف بيان أهمية توحيد النظام القضائي. عدد حملات الضغط التي تحث صناع القرار على توحيد النظام القضائي. الخطة الإعلامية التي تستهدف تسليط الضوء على أثر التباين بالنظام القضائي في حقوق المرأة.
	اعتماد اتفاقية سيداو كمرجع لكل الدراسات والفعل.	عدد الدراسات التي اعتمدت على بنود اتفاقية سيداو كمرجع لها. عدد الأنشطة والفعاليات التي أُعدت بناء على اتفاقية سيداو.
	تظافر جهود رجال الإصلاح مع رجال القانون للحد من ممارسات العنف المبني على النوع الاجتماعي.	عدد ورشات العمل التي عقدت لبناء آليات التعاون المشترك بين رجال الإصلاح ورجال القانون.
	إطلاق حملات توعية بحقوق المرأة في التشريعات والقوانين الفلسطينية والتركيز على مبدأ سيادة القانون.	عدد حملات التوعية المجتمعية التي تستهدف حقوق المرأة في التشريعات والسياسات الفلسطينية. أعداد الفئات المستهدفة من الحملات المجتمعية. عدد المبادرات المتميزة التي ركزت على الإجراءات المعززة لسيادة القانون.

الأهداف	الأنشطة	المؤشرات الكمية والنوعية ذات العلاقة
تنمية وتعزيز معارف وقدرات وإمكانات النساء والفتيات الناجيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي	تمكين النساء والفتيات الناجيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي إقتصادياً.	عدد برامج التمكين الاقتصادي التي استهدفت النساء والفتيات الناجيات من العنف. عدد برامج التمكين الاقتصادي التي استهدفت النساء والفتيات الناجيات من العنف ذوات الإعاقة. نسبة النساء والفتيات المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي مقارنة مع أعداد الناجيات من العنف.
	توعية النساء الناجيات من العنف حول حقوقهن واستراتيجيات مواجهة العنف المبني على النوع الاجتماعي	نسبة النساء والفتيات التي تلقين خدمات الدعم والاسناد القانوني. نسبة النساء والفتيات التي تلقين خدمات الدعم والإرشاد النفس والاجتماعي. نسبة النساء التي تلقين دورات تدريبية تهدف إلى تطوير قدراتهن في استخدام الاستراتيجيات الإيجابية في مواجهة العنف المبني على النوع الاجتماعي.
تشكيل مرصد جدي وفعال لرصد أشكال العنف ضد النساء المبني على النوع الاجتماعي	بناء قاعدة بيانات مركزية بالشراكة مع وزارة شئون المرأة والمؤسسات القاعدية والحكومية كمرجية لرصد أنماط وممارسات العنف المبني على النوع الاجتماعي.	نماذج التنسيق مع وزارة شئون المرأة كمرجعية للمعلومات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي. عدد وماهية لجنة تنسيق العمل ما بين المؤسسات الاهلية والحكومية والقاعدية والناشطين بهدف اعداد نماذج لقواعد البيانات. نموذج البرنامج الالكتروني. خطة ربط البرنامج الالكتروني ما بين المؤسسات المشاركة
	استمرار عمل المؤسسات الفاعلة لمناهضة العنف ضد النساء المبني على النوع الاجتماعي حتى بعد انتهاء مشاريعها.	كشف بأسماء المؤسسات ذات القدرة على استدامة العمل بعد انتهاء مشاريع الخاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي. خطة تبادل الموارد بين المؤسسات للحفاظ على تقديم الخدمات بعد انتهاء المشاريع.

8- المصادر

- الانقسام رفع معدلات العنف ضد النساء، خنساء فلسطين، خلال يوم دراسي بغزة، تاريخ النشر 2011/7/30. http://khnsaa.ps/index.php?act=Show&id=1173
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2005). مسح العنف في المجتمع الفلسطيني، تقرير النتائج الرئيسية، رام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011). التقرير الاولي لمسح الإعاقة، تقرير النتائج الرئيسية، رام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011). مسح العنف في المجتمع الفلسطيني، تقرير النتائج الرئيسية، رام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015). مسح القوى العاملة، تقرير النتائج الرئيسية، رام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016). أحوال السكان الفلسطينيين، تقرير النتائج الرئيسية، رام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016). مسح الشباب الفلسطيني، تقرير النتائج الرئيسية، رام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016). مسح الشباب الفلسطيني، تقرير النتائج الرئيسية، رام الله- فلسطين.
- جومانة الغوانمة (2014). العنف ضد المرأة من منظور النوع الاجتماعي وتأثيره على التنمية السياسية في فلسطين للأعوام (2000- 2013). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- محمد الحاج يحيى (2011). العنف ضد النساء في المجتمع الفلسطيني، عرض وتحليل لنتائج مسح العنف في المجتمع الفلسطيني، مركز مفتاح.
- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفا http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=2104
- مركز المعلومات لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (2014). واقع الحصار الإسرائيلي على غزة http://www.btselem.org/arabic/gaza_strip/siege
- منظمة الصحة العالمية (2013). التقديرات الإقليمية والعالمية للعنف الموجَّه نحو المرأة معدلات الانتشار والتأثيرات الصحية لعنف الشريك الحميم والعنف الجنسي من غير الشركاء، http://www.who.int/reproductivehealth/publications/violence/9789241564625/ar/
- منظمة الصحة العالمية (2014). العنف الممارس ضد المرأة، صحائف الوقائع: صحيفة وقائع رقم 239. نوفمبر 2014.
- مؤسسة الحق ومركز الميزان والمركز الفلسطيني لحقوق الانسان (2015). العدوان في أرقام تقرير يوثق حصيلة الضحايا والخسائر المادية التي لحقت بالمدنيين وممتلكاتهم خلال الفترة من 7 تموز حتى 26 آب 2014 على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي أو في مواجهتها، نسخة الكترونية
- وزارة الصحة (2015). التقرير السنوي للمستشفيات بمحافظات غزة. مركز المعلومات الصحية.
- وزارة شؤون المرأة (2009). تقرير العنف ضد المرأة، رام الله: فلسطين.

- Catherine Müller and Laila Barhoum (2015). *Violence against women in the Gaza strip after the Israel military operation protective edge 2014*. Commissioned by Alianza por la Solidaridad (ApS) and ActionAid (AA).

9- الملاحق

9-1 العينات النوعية

ضحايا العنف: تم استهداف 158 سيدة من ضحايا العنف ضمن مجموعات النقاش المركزة داخل مراكز تقديم الخدمات بمحافظات غزة، حيث يمكن توصيف متغيراتهم الديمغرافية على النحو التالي:

الحالة الاجتماعية		المهنة		السكن		العمر		المستوى التعليمي		الحالة الصحية	
الحالة	العدد	النوع	العدد	النوع	العدد	الفئة	العدد	المستوى	العدد	الحالة	العدد
متزوجة	89	ربة بيت	123	مدينة	50	فئة 1> 18سنة	5	امي	11	مرض مزمن	11
مطلقة	35	موظفة	18	مخيم	27	فئة2 ≥18 > 25	35	ابتدائي	22	ذوات الاعاقة	9
انسة	27	مهنية	12	قرية	58	فئة3 ≥25 > 35	37	اعدادي	43	سليم	128
ارملة	7	طالبة	5	م مهمشة	23	فئة4 ≥35 > 45	45	ثانوي	58	-	-
-	-	-	-	-	-	فئة5 ≤ 45	36	جامعي	24	-	-

9-2 العينات الكمية

عينة النساء والفتيات ضحايا العنف

تم استهداف 420 من النساء والفتيات المراجعات للمؤسسات الاهلية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في كافة محافظات غزة، حيث كانت متغيراتهن الديمغرافية على النحو التالي:

مكان السكن	رفح	خانيونس	دير البلح	غزة	شمال غزة
العدد	81	85	58	106	90
النسبة المئوية	%19.3	%20.2	%13.8	%25.2	%21.5

الفئة العمرية	اقل من 25	34 -25	44-35	54-45	64-55	اكثر من 65
العدد	84	136	112	60	22	6
النسبة المئوية	%20	%32.4	%26.7	%14.3	%5.2	%1.4

الفئة الاجتماعية	متزوجة	مطلقة	انسة	معلقة	ارملة
العدد	213	77	84	22	24
النسبة المئوية	%50.7	%18.3	%20	%5.2	%5.7

المستوى التعليمي	امية	ابتدائي	اعدادي	ثانوي	جامعي
العدد	41	53	89	166	71
النسبة المئوية	%9.8	%12.6	%21.2	%39.5	%16.9

نوع المسكن	ملك باطون	ايجار باطون	ملك اسبست	ايجار اسبست	مأوى مؤقت
العدد	184	146	44	25	21
النسبة المئوية	%43.8	%34.8	%10.5	%5.9	%5.0

الدخل بالشيكل	متقطع	أقل من 1000	من 1000-2500	من 2500-4000	اكثر من 4000
العدد	264	94	25	21	16
النسبة المئوية	%62.8	%22.4	%6.0	%5.0	%3.8

الحالة الصحية	مرض مزمن	ذوات اعاقة	صحي	غير ذلك
العدد	112	30	209	69
النسبة المئوية	%26.7	%7.1	%49.8	%16.4

طبيعة العمل	ربة منزل	طالبة	مهنية	موظفة محافظات خاص	موظفة حكومية	موظفة محافظات اهلي
العدد	335	36	9	21	6	13
النسبة المئوية	%79.8	%8.6	%2.1	%5.0	%1.4	%3.1

عدد افراد الاسرة	اقل من 4 افراد	من 5- 10 افراد	اكثر من 10 افراد
العدد	66	276	78
النسبة المئوية	%15.7	%65.7	18.6

عينة النساء والفتيات بمحافظات غزة

الإطار المنهجي للعينة المسحية

يعتمد إطار المعاينة التي استخدمت بهذه الدراسة على جميع النساء التي تتراوح أعمارهن ما بين (18– 65 سنة) ويقطن في محافظات غزة، وفق ما هو مسجل ضمن بيانات الجاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016) والبالغ عددهن 410 ألف نسمة.

حجم العينة

تم تقدير عدد الاسر (النساء) المختارة عشوائياً من جميع محافظات غزة الخمس، وذلك بالاعتماد على معادلة روبيرت ماسون، وبمستوى ثقة 95%.

وبالاعتماد على المسوحات التي اجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والتي اشارت الى انخفاض في عدم استجابة الافراد في مثل هذه المسوحات (مسح العنف ضد المرأة في فلسطين 2011)، حيث بلغ معدل الاستجابة 94.9%. لذا تم الاعتماد على ان نسبة التسرب من العينة المقبولة هي (5 %)، حيث سيتم النسبة هذه على العدد النهائي المقترح.

معادلة روبيرت ماسون لتحديد حجم العينة

$$n = \frac{M}{\left[\left(S^2 \times (M-1)\right) \div pq\right] + 1}$$

M	**حجم المجتمع**
S	قسمة الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة 0.95 أي قسمة 1.96 على معدل الخطأ 0.05
p	نسبة توافر الخاصية وهي 0.50
q	النسبة المتبقية للخاصية وهي 0.50

وبتطبيق المعادلة = 384+ 39 (نسبة التسرب 5%) = 423 فرد

ولان مجتمع الدراسة الأصلي كبير جداً، ولضمان تمثيل كافة خصائصه بشكل يعطي توزيع اعتدالي طبيعي للعينة بكافة خصائصها الديمغرافية وتغطي كافة التجمعات السكنية تم زيادة العدد المستهدف بالدراسة الى 780 فرد.

العينة المسحية

تم تطبيق الاستبيان (اشكال العنف ضد المرأة) على عينة عشوائية طبقية من النساء والفتيات بمحافظات غزة، بلغ قوامها 780 سيدة وفتاه، وبعد جمع الاستمارات تم استبعاد 22 استمارة لعدم استكمال الاستجابة عليها ليصبح العدد المكتمل 758 استمارة، حيث تراوحت أعمارهن ما بين (18– 65 سنة) بمتوسط عمري (29.27) وانحراف معياري (1.58)، وبلغت نسبة العينة من النساء التي لم يسبق لهن الزواج (28.2 %) بينما بلغت نسبة من سبق لهن الزواج (77.8 %) منهم (14.3 %) مطلقة، و(6.3 %) أرملة، و(5.7 %) معلقة. ويسكن منهن في بيوت ملك ما نسبته (86.2 %)، وايجار (11.2 %)، ونسبة (2.6 %) تسكن في مأوى مؤقت بعد الحرب 2014. كما منهم نسبة (4.6 %) من ذوي الإعاقة ونسبة (21.2 %) من الامراض المزمنة. والجدول (19) يوضح خصائص العينة الديمغرافية.

المهنة		السكن		العمر		المستوى التعليمي		مستوى الدخل	
النوع	العدد	النوع	العدد	الفئة	العدد		العدد	النوع	العدد
ربة بيت	477	شمال غزة	142	أكبر من 25	209	أمية	40	متقطع	215
موظفة	103	غزة	239	من 25- 34	216	ابتدائي	73	اقل من 1000	180
مهنية	45	دير البلح	115	من 35- 44	179	اعدادي	164	1000 -2500	153
طالبة	133	خانيونس	157	من 45- 54	111	ثانوي	269	2500 -4000	132
-		رفح	105	أكبر من 55	45	جامعي	212	أكثر من 4000	78
المجموع	758	المجموع	758	المجموع	758	المجموع	758	المجموع	758

من ملاحظة العينة ومقارنتها مع ديمغرافيا محافظات غزة نجد التقارب الكبير بين الأرقام، مما يعطي ثقة بان العينة ممثلة لخصائص المجتمع، ويعطي ثقة بنتائج الدراسة.

بلغت نسبة النساء والفتيات التي لم يسبق لهن الزواج والتي تعرضن لاحد أنواع العنف خلال العام المنصرم (26.3 %)، وهي نسبة اعلى من نسبة نفس الفتيات بالعام 2011 وفق مسح العنف بمحافظات غزة والذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (21.8 %)، ولكن تبقى بنفس المتوسط مع الاخذ بعين الاعتبار التطورات التي تحدث بمحافظات غزة منذ العام 2011.

أداة المسح

تعليمات للمستجيبين:

- برجاء الاجابة عن كل الاسئلة، بما تعرضت له سابقاً.
- إذا اردتِ اضافة أي بيانات أو اقتراحات فيمكنك التسجيل على نفس الورقة.
- قد يكون هناك بعض الاسئلة الحساسة، الا ان الاجابة عليها مهم؟
- لا تسجلي الاسم أو بيان يدلل عليك.

ننوه أن جميع الاستجابات على الاسئلة لن تستخدم الا لدواعي البحث العلمي ومتطلبات الدراسة الحالية، ولن يتم الافصاح عنها لأي جهة كانت. كما اننا سنتعامل بنوع كبير من السرية في تعبئة الاستمارات بحيث لا تدل أي استمارة على صاحبها. إن الصدق بالإجابة على الاسئلة يعطي الدراسة موضوعية عالية، ويساعدها على بناء البرامج المناسبة التي تخاطب احتياجات السيدات ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي بمحافظات غزة.

تعليمات للمشرفين على تعبئة الاستمارات

- توضيح مبدأ السرية والاستخدام العلمي وهدف الاستمارة للمستجيبين قبل تعبئة الاستمارة.
- أحد الموافقة الواضحة والصريحة من المستجيبين قبل تعبئة الاستمارة.
- يجوز الاستجابة على الاستمارة بتقرير الذاتي او المقابلة.
- يحق للمستجيب الامتناع عن الاستجابة على أي الاسئلة في الاستمارة بما لا يتجاوز 20% من الاستمارة.
- يجوز تعبئة الاستمارة بالأسلوب الجماعي أو الفردي.
- في حال التعبئة بالأسلوب الجماعي، يجب شرح كل سؤال وتفسيره قبل الاجابة علية.

- يجب الاستعانة بالأمثلة قدر امكان لتسهيل فهم الاسئلة اذا ما كانت غير واضحة للمستجيب.

أولاً/ المعلومات الاساسية للسيدة:

- **العـــمر:** اقل من 25 ☐ 25-34 ☐ 35-44 ☐ 45-54 ☐ 55-64 ☐
  أكثر من 65 ☐
- **الحالة الاجتماعية:** متزوجة ☐ مطلقة ☐ انسة ☐ معلقة ☐ ارملة ☐
- **المستوى التعليمي:** امية ☐ ابتدائي ☐ اعدادي ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐
- **الحالة العمليـــة:** العمل دائم أم مؤقت .....
  مهنية ☐ موظفة محافظات خاص ☐ موظفة حكومة رام الله ☐ موظفة حكومة غزة ☐
  ربة منزل ☐ طالبة ☐ موظفة محافظات اهلية ☐
- **مكـان السـكن:** المحافظة: ..... المدينة/ مخيم/قرية:..... المنطقة: .....
- **نـوع السـكن:** ملك ☐ ايجار ☐ مكان ايواء ☐
- **دخل الاسرة الشهري** متقطع ☐ اقل من 1000 شيكل ☐ من 1000-2500 ☐ من 2500- 4000 ☐ اكثر من 4000 ☐
- **الحالة الصحية** مرض مزمن ☐ ذوي اعاقة ☐ صحي ☐ غير ذلك ☐
- **عدد افراد الاسرة** اقل من 4 افراد ☐ من 4- 10افراد ☐ اكثر من 10 افراد ☐

ثانياً/ اذا تعرضت لأي من أنواع العنف برجاء تحديد خصائص الشخص المعنف:

- **العـــمر:** اقل من 25 ☐ 25-34 ☐ 35-44 ☐ 45-54 ☐ 55-64 ☐
  اكثر من 65 ☐
- **المستوى التعليمي:** امي ☐ ابتدائي ☐ اعدادي ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐
- **الحالة العمليـــة:** مهني ☐ موظف محافظات خاص ☐ موظف حكومة رام الله ☐ موظف حكومة غزة ☐
  عاطل عن العمل ☐ طالب ☐ موظف محافظات اهلي ☐ العمل دائم أم مؤقت ☐
- **الحالة الصحية** مرض مزمن ☐ ذوي اعاقة ☐ صحي ☐ اضطراب نفسي ☐

م	هل تعرضت من شخص ما الى	نعم	لا
1	الامساك أو الدفع بقوة بهدف العقاب؟ إذا كان نعم: صلة قرابة الشخص؟ ..... عدد المرات اذا كان غير منظم: ..... اذا كان منظم: (مرة اسبوعيا– أكثر من مرة اسبوعيا– مرة شهريا)		
2	هل فرض عليكِ الزواج وانتِ قاصرة دون سن 18 سنة؟ اذا كان نعم: سن الزواج؟		
3	اهمالك وانتِ بحالة صحية صعبة (مريضة)؟ اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص؟ .....عدد المرات:		
4	الاهانة أو الشتم أو الازدراء أو التهديد من شخص غريب أو تحرش لفظي؟ اذا كانت الاجابة نعم: فبرجاء تحديد المكان:..... (الشارع– اماكن التسوق– وسائل المواصلات– المعابر والمنافذ الحدودية– مكان تلقي الخدمات الصحية او الاجتماعية– المدرسة/الجامعة– مكان العمل– البيت– منازل الاقرباء– منازل الاصحاب) عدد المرات:		
5	اعتقالك أو استجوابك نتيجة نشاطات سياسية؟ اذا كان نعم: عدد المرات		
6	الاجبار على ممارسة الجنس اثناء الدورة الشهرية؟ اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص ؟ .....عدد المرات:		
7	التحرش الجنسي؟ اذا كانت الاجابة نعم: فبرجاء تحديد مكان التحرش:..... (الشارع– اماكن التسوق– وسائل المواصلات– المعابر والمنافذ الحدودية– مكان تلقي الخدمات الصحية او الاجتماعية– المدرسة/الجامعة– مكان العمل– البيت– منازل الاقرباء– منازل الاصدقاء) الشخص المتحرش: ..... (قريب – غريب). اذا كان قريب : صلة القرابة ..... اذا كان التحرش بشكل غير منظم فكم عدد المرات: ..... اذا كان التحرش بشكي دوري: ..... (مرة اسبوعياً، اكثر من مرة اسبوعياً، مرة شهرياً)		
8	التهجم بآلة حادة مثل سكين فأس او ما شابة ذلك؟ اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص؟ ..... عدد المرات:		
9	هل تمت استشارتك بالزوج قبل الزواج؟		
10	حرمانك من الاستشارات النفسية لدى المختصين؟ اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص؟ .....عدد المرات:		

11	التهديد بالضرب؟ اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص؟ .....عدد المرات:		
12	منعك من المشاركة بالمظاهرات أو الاعتصامات السياسية؟ اذا كان نعم: الشخص/الجهة المانعة ..... عدد المرات		
13	الاجبار على ممارسة الجنس بالدبر؟ اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص؟ .....عدد المرات:		
14	الطلب منك بالقيام بنشاط جنسي مع اخرين دون رغبتك؟ اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص ؟ .....عدد المرات:		
15	ضرب نتج عنه رضوض أو خدوش او جروح بسيطة الالم في المفصل؟ اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص؟ .....عدد المرات:		
16	هل تزوجتي من الشخص الذي ترغبين به؟		
17	رفض استعمال وسائل منع الحمل اثناء العلاقة الشرعية رغم عنك؟		
18	خوفك من زوجك أو أي شخص آخر ؟ اذا كان نعم: حددي مصدر الخوف: .....من الشخص؟		
19	منعك من السفر؟ اذا كان نعم: الجهة التي منعت..... السبب من المنع.....		
20	الاجبار على ممارسة العلاقة الجنسية الشرعية دون رغبتك؟ اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص؟ .....عدد المرات:		
21	هل تشعرين بنفور من ممارسة العلاقة الجنسية مع زوجك؟		
22	الضرب أو الدفع بقوة من شخص غريب؟ اذا كانت الاجابة نعم: فبرجاء تحديد المكان:..... (الشارع- اماكن التسوق- وسائل المواصلات- المعابر والمنافذ الحدودية- مكان تلقي الخدمات الصحية او الاجتماعية- المدرسة/الجامعة- مكان العمل- البيت- منازل الاقرباء- الجيران عدد المرات:		
23	هل قبلتي الزواج خوفا من العنوسة		
24	حرمانك من الاكل والشرب؟ اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص؟ .....عدد المرات:		
25	تحطيم الاشياء العزيزة عليك أو اتلاف ممتلكات خاصة؟ اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص؟ .....عدد المرات:		
26	منعك من المشاركة بالانتخابات السابقة؟		

	اذا كان نعم: الجهة التي منعت..... السبب من المنع.....		
27	استعمال القوة (الضرب او استعمال الآلات حادة) بهدف الاجبار على اقامة علاقة جنسية غير راضية عنها؟ اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص؟ .....عدد المرات:		
28	هل تمت محاولة تقبيلك من غرباء دون رغبتك؟		
29	الحرق او الكي عن قصد ؟ (حتى لو كان بسيط المهم ان يكون بهدف العقاب) اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص؟ .....عدد المرات:		
30	هل قبلتي الزواج هرباً من الفقر ؟		
31	حرمانك من تلقي العلاج الطبي وأنتِ مريضة؟ اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص؟ .....عدد المرات:		
32	اجبرت على عدم الخروج من المنزل لفترات طويلة؟ اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص؟ .....عدد المرات:		
33	اجبارك على الانتخاب ضد رغبتك؟ اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص؟ .....عدد المرات:		
34	هل تعرضتِ للاغتصاب سابقاً؟ اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص؟ .....عدد المرات:		
35	هل تم اجراء ختان البنات لك؟		
36	الخنق او محاولة خنق ؟ اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص؟ .....عدد المرات:		
37	هل قبلتي الزواج بحثاً عن الامن الاجتماعي والامان؟		
38	حرمانك من ارضاع طفلك؟ اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص؟ .....عدد المرات:		
39	ابداء ملاحظات جارحة على شكلك او هندامك او طعامك؟ اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص؟ .....عدد المرات:		
40	تعرضك لأي عقاب أُسري نتيجة افكارك السياسية؟		
41	هل تشعرين بألم جسدي نتيجة العلاقة الجنسية الحميمة؟		
42	الصفع على الوجه بقوة؟ اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص؟ .....عدد المرات:		
43	هل كنتي على وعي جيد بمتطلبات الزواج قبل الزواج؟		
44	مطالبتك بالإنجاب المتكرر دون مراعاة وضعك الصحي؟ اذا كان نعم : ..... كم عدد الاطفال المولودين ضد رغبتك: ..... هل تم تهديدك بالطلاق اذ لم تنجبي؟		

	هل شعرتي بخطر صحي اثناء الحمل او الولادة ..... هل تم الاعتناء بك جيدا اثناء الحمل والولادة....		
45	تم منعي من استخدام أي من وسائل التواصل المجتمعي كعقاب؟ اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص؟ .....عدد المرات:		
46	تعرضك لمضايقات (جنسية- لفظيه- امنية) على المعابر او الحواجز؟		
47	هل تتهربين من ممارسة العلاقة الجنسية مع الزوج؟		
48	الضرب بجسم ما مثل (الحزام- عصا- او ما شابة)؟ اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص؟ .....عدد المرات:		
49	هل تم تزويجك من الاقارب بحكم العرف والعادة ؟		
50	منعك من الحمل الشرعي؟ اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص؟ .....عدد المرات:		
51	الشتم والاهانة؟ اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص؟ .....عدد المرات:		
52	منعك / وقفك عن العمل نتيجة مواقفك السياسية؟		
53	ضرب على الرأس ونتج عنه حالة اغماء؟ اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص؟ .....عدد المرات:		
54	هل تم تزويجك بنظام البدل للحفاظ على الميراث؟		
55	هل تم حرمانك من الميراث، أو انتقاص حقك فيه؟		
56	الصياح العالي التي يؤدي الى الترهيب والخوف لديك او لأطفالك؟ اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص؟ .....عدد المرات:		
57	نزوحك من منزلك لظروف امنية؟ اذا كان نعم: سبب النزوح..... مكان الايواء..... هل تم توفير المتطلبات الاساسية في مكان الايواء		
58	ضرب ونجم عنة كسور؟ اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص؟ .....عدد المرات:		
59	هل وافقتي على زواجك بملء رغبتك ودون تدخل من الاخرين؟		
60	اجبارك على عمل مخالف لقناعتك وقيمك الاخلاقية لتغطية مصاريف البيت؟ اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص؟ ..... ما هو العمل ..... عدد المرات:		
61	تهميشك وعدم الاهتمام لمقترحاتك او ارائك او وجودك؟ اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص؟ .....عدد المرات:		

62	خسرت كثير من العلاقات الاجتماعية والاسرية نتيجة الانقسام السياسي؟		
63	القذف بأشياء ممكن أن تؤذي بهدف العقاب؟ اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص؟ .....عدد المرات:		
64	هل تم اجبارك على الالتزام بكمبيالات او شيكات كديون مالية أو كفالات بنكية، ولم يتم الايفاء بها من المستفيدين بالمبالغ المالية؟ اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص؟ .....عدد المرات:		
65	اسكاتك عن محاولة تعبيرك عن رايك الشخصي بموضوع ما؟ اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص؟ .....عدد المرات:		
66	الاقامة الجبرية في المنزل من جهة سيادية نتيجة نشاطات سياسية؟ اذا كان نعم: عدد المرات		
67	قص الشعر بهف الاذلال أو العقاب؟ اذا كان نعم: من الشخص؟ .....عدد المرات:		
68	التصرف بالأملاك أو الاموال أو المصاغ أو حقوق الميراث دون اذنك او معرفتك المسبقة؟ اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص؟ .....عدد المرات:		
69	نظرات التخوين؟ اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص؟ .....عدد المرات:		
70	منعك من انشاء جمعية اهلية او المشاركة بمؤسسة اهلية تطوعية.		
71	لوي الذراع او شد الشعر بهدف الاذلال أو العقاب؟ اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص؟ .....عدد المرات:		
72	التصرف بالمنح والمساعدات الاقتصادية من المؤسسات او الاشخاص في غير مكانه؟ اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص؟ .....عدد المرات:		
73	مراقبتك ومطاردتك بكل مكان تتحركين به؟ اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص؟ .....عدد المرات:		
74	هل تم تعرض منزلك للهدم سابقاً؟ اذا كان نعم: سبب الهدم..... نوع الهدم (كلي – جزئي) هل تم تعويضك عن الهدم مثل الاخرين..... هل تم توفير ايواء بديل		
75	حرمانك من العمل؟ اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص؟ .....عدد المرات:		
76	عدم مراعاة رغباتك في العلاقات الحميمة؟ اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص؟ .....عدد المرات:		
77	منعتي من زيارات معتقلين سياسيين؟		

	اذا كان نعم: الجهة التي منعت..... السبب من المنع.....		
78	حرمانك من الاحتياجات المنزلية الرئيسية؟ اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص؟ .....عدد المرات:		
79	فقدان لغة الحوار المنطقي والاستعاضة عنه بفرض الآراء؟ اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص؟ .....عدد المرات:		
80	طلب تفاصيل دقيقة لصرفك لأموال تخصك؟ اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص؟ .....عدد المرات:		
81	معايرتك بمرض ما او تعب او ارهاق؟ اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص؟ .....عدد المرات:		
82	حرمانك من زيارات الاهل والاقارب؟ اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص؟ .....عدد المرات:		
83	يتم الاهتمام بي بشكل يحد من حريتي؟ اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص؟ .....عدد المرات:		
84	حرمانك من الاختلاط مع الاخرين؟ اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص؟ .....عدد المرات:		
85	حرمانك من التعليم الاساسي؟ اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص؟ ..... من أي مرحلة تعليمية		
86	حرمانك من المشاركة بالأنشطة المجتمعية او الاعمال التطوعية؟ اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص ؟ ..... ما هي الاعمال:		
87	حرمانك من الميراث؟ اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص ؟		
88	عدم انصافك بشكوى لان المشتكي علية اب أو قريب من الدرجة الاولى؟ اذا كان نعم: ما هي الشكوى:		
89	عدم مساواتك مع الذكر باي عمل تقومين به؟ اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص؟ ..... ما هو العمل		
90	التهديد لقيامك بشكوى ضد اهلك او زوجك؟ اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص؟ ..... ماهية التهديد:		
91	المماطلة في اعادة حقوقك المشروعة؟ اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص؟ ..... ما هي الشكوى:		
92	هل تعرضت للضرب وسبب لك اجهاض أو نزيف حمل؟ اذا كان نعم: صلة قرابة الشخص؟ .....عدد المرات:		

93	هل تم حرمانك من تلقي الخدمات الصحية وخاصة في حالات الطوارئ؟		
94	هل تم حرمانك من المصاريف الاساسية لك؟		
95	هل تم اجباراك على استخدام وسائل تنظيم الاسرة؟		
96	هل تم اجبارك على الاجهاض؟		
97	هل تم اجبارك على الانضمام لعضوية حزب معين؟ اذا كان نعم: ما صلة قرابة الشخص التي اجبرك؟		